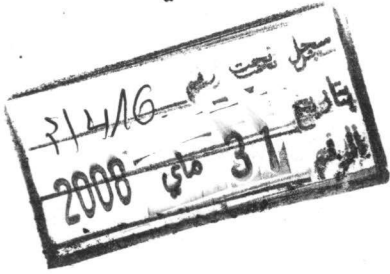


MAG 415 - 09/03

قسم اللغة والأدب العربي

جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان



في 4/4
في 20
و

ابن عصفور و جهوده الصرفية



رسالة علمية لنيل شهادة الماجستير

من إعداد الطالبة: نجية قذاح

من إشراف د. الزبير درراقي

١٤٢١ هـ - ١٤٢٢ هـ

الموافق لـ ٢٠٠٠ م - ٢٠٠١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى والدي الكريمين ...

الذين أغدقا عليّ من العناية والتوجيه في معارج العلم ، ولاء و عرفانا .

إلى زوجي المخلص ...

الذي تجشّم معي أعباء هذا العمل ، وفاء واحتراما .

إلى الحاجة "زيدة رحّالي"

التي حبّنتني بدعواتها الخالصة ، توقيرا وتقديرا .

إلى إخوتي ، وأخواتي ، وأقاربي مثال التآزر والتلاحم .

إلى قرّة عيني "مريم" مناط فكري ومستودع أملي .

أهدي عصارة جهدي المتواضع .

شكر وامتنان

أُتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف د. "الزبير
دراقي" - مرمز الوشيحة العلمية الصادقة - الذي لم يرض عليّ بتوجيهاته
ونصائحه لتذليل مسالك هذا البحث .

كما أسدي الشكر خالصاً إلى كل من مدّ لي يد العون في إنجاز هذا
البحث وتقويم ما اعوجّ منه وما فات الباحث في بعض الأمور وأخصّ
بالذكر الأساتذة الأفاضل: "طالبي"، و"ديدوح"، و"صباغ"
و"قرمات".

مقدمة

إنّ الأيام حبالى يلدن كلّ عجب و عظيم على مرّ الأزمنة و الدهور و في مختلف الأقطار و الأمصار ، لا لشيء إلاّ لإنارة الطريق أمام المستشرفين على طلب العلم و الساعين للحصول عليه . فلا غرو إن جادت هذه الأيام على الفردوس المفقود ، في زمن أثنخته الحروب بويلاتها ، بعظماء ساهموا مساهمة يحسدّهم الدهر عليها في النهضة اللغويّة التي تجلّت بوضوح في دراسة اللّغة نحواً و صرفاً و توجت بمؤلّفات نفيسة استأثرت بجهود العلماء و خاصّة الميدان التّحويّ الذي نال قسطاً وافراً من الدراسة و البحث في كثير من كتب القدماء و المعاصرين ، بحيث خصّصوا تاريخ النّحو و علمائه باهتمام كبير و أفردوا الصفحلت لموضوعات الإعراب و مسأله ؛ بينما ظلّ علم التّصريف يستنجد بمن يرفع عنه الغطاء ، فيؤرّخ له و يسلّط الضوء على رجاله ، فلم يجد إلاّ كلمات نادرة لا توفّي حقه ولا تكشف الظلمة عن جهود علمائه في إرساء قواعد الصّرف العربي .

و لهذا ، شعرت برغبة ملحّة — بعد تفكير مضمّن — في نفص الغبار عن علم من أعلام الأندلس الذين لم يحظوا باهتمام الدارسين و الباحثين على الرّغم من عطائهم اللّغوي . و إيماناً منّي بجدوى هذه الدراسة أقدمت في غير تردّد على اختيار العالم المغربي " ابن عصفور الإشبيلي " ، فرأيت من الضرورة العناية به و التعريف بهذه الشّخصيّة العلميّة الأصيلة حتّى تصبح مأنوسة و يُدرك فضلها على اللّغة العربيّة . فكان أن استلّلت من شخصيّته الجانب الصّرفي ، لأخصّه بالدراسة و البحث ، معتمدة على أهم آثاره في هذا الميدان و هو كتابه الضخم " الممتع في التّصريف " . و لعلّ هذا يلبي عندي باعنا جوهرياً لا يقلّ أهميّة عن الأوّل ، و هو الإحساس بضرورة الاهتمام بالدراسة التاريخيّة لعلم التّصريف . و كان دليلي في هذا كلّهُ أستاذي الفاضل د . " الزبير درّاقبي " الذي شجّعني على المضيّ قدماً في طريق البحث متجاوزة كلّ العقبات و العراقيل .

و إنّ صعوبة البحث في هذا الموضوع تتمثّل في ندرة الأبحاث الأكاديميّة و قلّة المراجع العربيّة الحديثة التي تناولت هذه الشّخصيّة ، و تشعب المصادر النحويّة و الصرفيّة

وسعتها من ناحية أخرى، بحيث لا يخلو الرجوع إليها من مشقات كبيرة في استقصاء المعلومات و الحقائق منها و هي منثورة هنا و هناك ، لا تتجاوز في بعض الأحيان إشارة عابرة عن صلب الموضوع بين موضوعات الصّرف العامّة .

و لكن بعد أن عقدت العزم على دراسة هذا الموضوع تجاهلت كلّ صعوبة اعترضتني ، و كان عزائي الوحيد أنّه ما خاض باحث غمار البحث إلّا و اصطدم بالأشواك و المصاعب .

و إزاء هذا كلّه اعتمدت على المنهج التاريخي العلميّ في تتبّع ما كتب عن ابن عصفور و نشاطه الصرفي بكلّ توءدة ، فحاولت جهدي أن أقف على المصادر القديمة التي ترجمت له كـ "بغية الوعاة" و "شذرات الذهب" للسيوطي ، و "فوات الوفيات" لابن شاكر الكتبي و "عنوان الدراية" لأبي العباس الغبريني . كما استنطقت بعض النصوص القديمة من "الكتاب" لسيبويه و "المنصف" لابن جنّي للوقوف على الجذور الأولى لعلم التصريف و مفهومه إلى جانب مراحل نشأته و تطوّره . و اعتمدت بالدرجة الأولى على كتاب "المتع" لبيان صلة ابن عصفور بالمدارس الصرفيّة و الكشف عن جهوده في علم التصريف . و استعنت بعد ذلك ببعض الدراسات الحديثة التي غدّت هذا البحث أو عاجلت جوانب منه .

. و قد شرعت ، بعد هذا ، أبحث عمّا إذا كان أحد من الباحثين قد سبقني ، فبحث فيه بحثًا خاصًا ؛ أو أن يكون أحد تعرّض له تعرّضًا غير مباشر في إحدى الدراسات الصرفيّة، فألفت أشتاتًا هنا و هناك دون أن تكون موضوع البحث أو هدفًا في ذاتها . و أثناء عمليّة التقصيّ و التحريّ و قفت على كتاب لـ د. "فخر الدين قباوة" بعنوان "ابن عصفور و التصريف" ، فشعرت بنوع من الإحباط ، اعتقادًا منّي أنّ الرجل قد ظفر بما كنت أبحث عنه و أمضيت الليالي في طلبه ، و خيّل إليّ أنّه استوفى أبوابه و أنّ دراستي لن تكون إلّا ترديدًا لما قال أو صدى لما وصل إليه ، و كدت أنثني عنه لأبحث في غيره ممّا لم يسبقني إليه باحث ، فقرأت هذا الكتاب في تأنّ و حاولت أن أقنع نفسي بالعدول عن البحث في موضوعه ، و بعد الفراغ منه أدركت أنّه لم يقف على ما أصبو إليه من هدف وهو الكشف عن جهود ابن عصفور الصرفيّة و ما استجدّه من آراء و قواعد لم يسبقه إليه

أحد . كما أتت رأيت أنه مرّ في استعجال بكثير من جوانب هذا الموضوع ، فبيّن لي أنّ جانباً كبيراً منه بحاجة إلى وقفة متأنية ، و نظرة فاحصة دقيقة تكون أكثر منهجية و شمولاً ، فازددت حماساً لمواصلة البحث في هذا الموضوع آملة استيفاء الجوانب التي تبين لي أنّها ما زالت تنتظر من يوقّحها حقّها من البحث و الدراسة . و مع ذلك لا أنكر أنّ هذا المؤلّف قد حفّزني لمضاعفة الجهد لمعالجة قضايا و مسائل لم يكن قد ألزم نفسه بمعالجتها .

هذا ، و قد تفتّحت هذه الدراسة عن ثلاثة فصول ، مهّدت لها بحدّث قصير عن المدرسة الأندلسية ، حاولت أن أستبين خطواتها الأولى في اتّصالها بالمدرستين البصريّة والكوفيّة ، و كيف استقام لها منذ القرن الخامس الهجري تمثّل المنهج البغدادي ، مع الإكتلر من التّفرّعات و التّعليلات و أشرت إلى أعلام هذه المدرسة الذين ساهموا في بناء صرحها باجتهادهم النحويّة و الصرفيّة .

و تبعاً للمنهج الذي اخترته عقدت الفصل الأوّل لترجمة ابن عصفور ، فبسّطت نشأته و ثقافته ثمّ تنقله بين الأندلس و المغرب ، و رأيت من الضرورة ذكر أشهر شيوخه و تلاميذه و التّعريض لأسباب وفاته ، و اختتمت الفصل بالتّفصيل في آثاره و بيان المكانة العلميّة التي تبوّأها بين أقرانه و خلفائه .

و قد عُني في الفصل الثاني بإظهار علاقة ابن عصفور بالمدارس الصرفيّة و كيف أنّه تأثر بالبصريين و البغداديين ، فأخذ عنهم مع خلافة لهم في بعض المسائل الصرفيّة إلاّ سببويه الذي كان له معه موقفاً متفرّداً ، إذ نظر إليه نظرة إجلال و تقدير جعلته ينافح عنه ، و يعتذر له و يتعقّب من تعرّض له أو خالفه ؛ في حين عارض الكوفيّين في الكثير من آرائهم و أحكامهم إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه من الأخذ عنهم .

أمّا الفصل الثالث ، فخصّصته للحديث عن جهود ابن عصفور الصرفيّة ، فصدّرتّه بتعريف لعلم التّصريف محدّداً معناه عند النّحاة المتقدّمين و المتأخّرين ، ثمّ وضّحت البوادر الأولى لنشأته استناداً إلى عدّة روايات على اختلافها و تضاربها منتهية إلى أرجحها . و الثابت أنّ البذور الأولى لهذا العلم كانت في منتصف القرن الأوّل مع الإمام عليّ و أبي الأسود الدؤلي ؛ ثمّ مرّ هذا العلم بمراحل فصّل فيها علماء العربيّة بعض الجوانب من متابعتهم للدراسات اللغويّة و النحويّة ، فهياً ذلك لاستقلال علم التّصريف على يد الأخفش و الأحمر

و الفراء في كتب خاصّة و متميّزة . و بعد أن استقام لي الأمر في معرفة مفهوم علم التصريف و نشأته و تطوره رأيت أن أبدأ في تتبّع جهود ابن عصفور في علم التصريف ، مرتكزة على أثره الصّرفي الضخم " الممتع في التصريف " ، فأشرت إلى موضوعات الكتاب و أسلوبه و تاريخ تصنيفه و تقديمه ، ثمّ بينت بعض الكتب التي استقى منها ابن عصفور وحدّدت المصادر التي رجع إليها أكثر من غيرها . و عقب هذا أوضحت المنهج الذي سلكه المؤلّف في كتابه ، إذ جعله قسمين و وزّع فيهما الموضوعات توزيعاً واضح الترابط و التسلسل ، و استطعت بذلك أن أنفذ إلى مذهبه في علم التصريف ، فحدّدت الأصول التي كونت أسلوبه في معالجة المسائل الصرفية و هي المنطق الجدلي ، و السماع و القياس و الإجماع ؛ ثم حاولت أن أحلل هذه الأصول لأظهر اعتماده على الحجاج و الجدل و المنطق ، مستعينا بالسماع القائم على النقل الصحيح للكلام الفصيح و بالقياس للأشباه و النظائر حين يغيب السماع ، أو لا يكون وافياً و بإجماع جمهور المدرستين . و بالإضافة إلى بيان هاته الأصول كان لا بد من الإشارة إلى بعض الخصائص التي ميزت منهجه الصرفي و أبرزها السهولة و الوضوح الذي غلب على أسلوبه في معالجة القضايا الصرفية . و هذه الخاصية - و لا ريب - تمخضت عن دقة المؤلّف في ترتيب أبوابه و جعلها واضحة غير متداخلة . كما أشرت إلى قدرة ابن عصفور على المزج بين المذاهب الثلاثة و انتقاء الأحكام و الآراء التي تتماشى و مذهبه الصرفي . و بعد أن اكتملت لدي صورة منهجه الصرفي و خصائصه انتقلت إلى ذكر موضوعات الكتاب التي عرضها المؤلّف في قسمين أحدهما خاص بأبنية المجرّد و المزيد و حروف الزيادة ، و الثاني مقصور على الإبدال و القلب و النقل و الحذف و الإدغام متوجاً بمسائل للتمرين على ما قدمه في قسمي الكتاب . و لم أغادر الفصل دون أن أصف النسخ المخطوطة لكتاب الممتع ، فتعرضت لنسخة " فيض الله " و اهتمام أبي حيان بها ، و ما علقه عليها من استدراقات نقلها عن نسخة المؤلّف و نسخ شتى و حواش حافلة بالتفسير و التأكيد و المخالفة و النقل عن كتب مختلفة و عن تعليقه ابن مالك صاحب الألفية ، ثم أتبع ذلك بوصف لنسخة " مراد ملا " و نسخة " المبدع " التي اختصر فيها أبو حيان كتاب الممتع و خطها بقلمه ، فكانت من أوثق النسخ التي اعتمدها د . " فخر الدين قباوة " في تحقيقه للممتع . و لعل اهتمام النحاة بهذا الأثر النفيس ،

وتكريس جهودهم لتحقيقه و التعليق عليه ؛ أكسبه قيمة علمية عالية بين أمهات الكتب
الصرفية . و بعد هذا ، كشفت عن جهود ابن عصفور في علم التصريف ، ميرزا آراءه التي
اتفق فيها مع جمهور الصرفيين ، و التي اختلف فيها معهم وصولا إلى آرائه الاجتهادية التي
تفرد بها عنهم .

و قد أنهت البحث بخاتمة ضممتها جميع ما توصلت إليه من نتائج ، تمثلت في
عصارة جهود ابن عصفور الصرفية في المسائل التي استقل بها في هذا المجال ، فحق له أن
يسجل في قائمة الأعلام المجتهدين الذين لازالت جهودهم تنبض بالحياة ، و لازالت الأجيال
تنهل من ينابيع علمه الغزير .

و بعد ، فأرجو أن أكون قد قدمت مشاركة نافعة في التعريف بابن عصفور
والكشف عن جهوده الصرفية ، و أن تكون هذه الدراسة حافزا على التوسع فيه أو النظر
إليه من زوايا أخرى .

و لا يفوتني في ختام هذه المقدمة أن أسجل عظيم شكري و تقديري لأستاذي
المشرف د. " الزبير درّاقى " على ما خصني به من رعاية صادقة و توجيه سديد و أخلاق
علمية عالية ، فكان لها الأثر الكبير في بلوغ هذا البحث ما بلغه . كما أقدم شكري الجزيل
للذين لم يدّخروا وسعا في توفير المراجع و المصادر التي احتجت إليها .

تلمسان

في ١٢ / ٦ / ٢٠٠٠ م

الموافق لـ ٠٩ ربيع الأول ١٤٢١ هـ

نجية قَدّاح

تلميح

أعلنت الفتوحات الإسلامية لبلاد الأندلس عن ميلاد عهد جديد ، انكبّ جيله على تعلم العربية و تلقينها للناشئة ، إلى جانب إقبالهم على العلوم و المعارف الأخرى . وكان من الطبيعي جدًا أن يولي الأندلسيون وجوههم شطر المشرق العربي ، متعطّشين للعلم و المعرفة ، فكان تمّن عبروا البحر و ألقوا عصا الترحال في بلاد المشرق صفوة من المؤدّبين قرّاء و فقهاء حافظهم الوحيد الحفاظ على القرآن الكريم و سلامة لغته و تلاوته . و كان يتقدّم هؤلاء القرّاء أبو موسى الهواري والغازي بن قيس اللذان استفادا من الأصمعي ونظرائه من الأئمة و نقلوا علمهم إلى الناشئة بقرطبة.

يجمع اللغويون على " أن أوّل نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحويّ جودي ابن عثمان الموروري الذي رحل إلى المشرق و تتلمذ للكسائي و القرّاء ، و هو من أدخل كتب الكوفيّين و أوّل من صنّف به في النحو " (١) . و قد بقي اهتمام علماء الأندلس بالنحو الكوفي اقتداءً بأستاذهم الأوّل الذي أخذ النحو عن مشايخ الكوفة كالكسائي و القرّاء ، إلى أن ظهر الأفشينق " الذي يغلب الظنّ أنّه أوّل من أدخل كتاب سيويه إلى الأندلس " (٢) . ثمّ أعقبه محمّد بن يحيى الرّباحي الجيّاني الذي أولى اهتماما كبيرا بكتاب سيويه ، فتصدّر لإقراءه بقرطبة شارحا له ومفسّرا تفسيراً مبيناً . و في هذا الصدد يقول الزبيدي : " لم يكن عند مؤدّبي العربية و لا عند غيرهم ممّن عني بالنحو كبير علم (بالعربية) حتّى ورد محمّد ابن يحيى عليهم ، وذلك أن المؤدّبين ، إنّما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل و ما شاكلها وتقريب المعاني لهم في ذلك . و لم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها و الاعتلال لمسائلها ، ثمّ كانوا لا ينظرون في إمالة و لا إدغام و لا تصريف و لا

(١) المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، القاهرة (مصر) ، دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٧٢ ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٢) دروس في كتب النحو ، د. عبده الراجحي ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، ط ٥ ، ١٩٧٥ ، ص ١٧٠ .

أبنية ، و لا يجيئون في شيء منها ، حتى نهج لهم سبيل النظر وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق من استقصاء الفن بوجوهه و استيفائه على حدوده وإنهم بذلك استحقوا الرياسة " (١) . و هكذا أخذ النحو ، بظهور الرباحي ، ينجح إلى المذهب البصري لاحتلال كتاب سيبويه مكان الصدارة عند النحاة الأندلسيين الأوائل من حيث الشرح والتعليق عليه . و مما زادهم تشبثا به و شغفا بهذا التراث النفيس قدوم أبي علي القالي الأندلس ، مملا بأسفار ثينة من كنوز اللغة والشعر والنحو ، و على رأسها كتاب سيبويه ، فاستقر بقرطبة ، و قاد فيها نهضة لغوية ونحوية خصبة فتحت آفاقا جديدة أمام أهل الأندلس في ميدان النحو ، وتمخض عن هذه النهضة نخاة - هم تلاميذ الرباحي و القالي - حملوا الراية و انكبوا على مدارس كتاب سيبويه و كتب غيره من البصريين و الكوفيين و من أبرزهم : أبو بكر ابن القوطية ، و محمد بن الحسن الزبيدي ، و أحمد بن أبان ، و هارون بن موسى القرطبي و أضرابهم .

و لا يلبث النحو الأندلسي أن ينصهر في النحو البغدادي بظهور العلامة ابن سيده صاحب المعجم اللغوي الشهير " المحكم " . ثم شرع النحاة يغيصون في أحشاء المصنفات النحوية وبالتالي أخذت جهودهم تظهر للعيان و تستقل بذاتها عن مثيلاتها في البصرة والكوفة . و مع إطلالة عصر منوك الطوائف ، فتح باب التعليقات و استنباط الآراء على مصراعيه ، فقاد هذه الحملة ثلة من النحاة الأجلاء ، انتقوا من آراء البصريين والكوفيين وأضافوا إليها اختيارات من آراء البغداديين خاصة أبي علي الفارسي و ابن جنّي . و كان من بينهم ابن السيد البطليوسي ، و ابن الطراوة ، و ابن خروف ، و البادش ، و السهيلي ، و ابن مضاء ، و ابن هشام الخضراوي وغيرهم .

و في القرنين السابع و الثامن تألق جمع من النحاة أوهنتهم الصروف التي توالست على الأندلس ، فغادروها متجهين إلى المشرق العربي و المغرب الأقصى ، و كان من بين هؤلاء ابن عصفور الإشبيلي الذي فرض اسمه ، ضمن قائمة النحاة الأفذاذ ، بأرائه وجهوده في النشاط الصرّي و التحوي .

و من يكون ابن عصفور الإشبيلي يا تـــــــرى ؟

(١) المدارس النحوية ، ص ٢٩٠ .

الفصل الأول

حياة ابن عصفور و آثاره

(١) حياة ابن عصفور

أ- نشأته و ثقافته

ب- رحلاته

ج- أشهر شيوخه

د- تلاميذه

هـ- وفاته

(٢) آثار ابن عصفور و مكانه

أ- آثاره

ب- مكانه

(١) حياة ابن عصفور *

أ- نشأته و ثقافته :

بين ربوع الأندلس و على أديم إشبيلية ولد أبو الحسن علي بن أبي الحسين مؤمن^(١) ابن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور الحضرمي ، المعروف بـ "ابن عصفور الإشبيلي" ، سنة ٥٩٧ هـ و هي سنة - حسب ما ورد في بعض المراجع - شهدت سيلا كبيرا جارفا .

و قد نشأ بمدينة إشبيلية - العاصمة الحضارية والعلمية وقتئذ- وتلقى فيها ثقافته الأولى ؛ ونحسب أنها لا تزيد عادة على حفظ القرآن ، وشيء من بليغ الشعر ، و تعلم أحكام الدين وأخذ طرف من علوم اللغة .

أما أسرة هذا النحوي ، فلم تذكر المراجع شيئا ذا بال عنها ولا عن حياته الخاصة ، فلا نعرف شيئا عن والديه ولا عن زواجه ، لكننا نخال أن ابن عصفور ترعرع

• " فوات الوفيات " ، محمد بن أحمد شاکر الکتبي ، القاهرة (مصر) ، مكتبة النهضة ، أغسطس ، مطبعة السعادة ، د.ط ، ١٩٥١ ، ج (٢) ، ١٨٤ .

- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و المستشرقين) ، خير الدين الزركلي ، ط٣ ، د.ت ، ج (٥) ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، ترجمة عبد الحليم النجار ، القاهرة ، د.ط ، ١٩٥٢ - ١٩٦٢ ، ج (٥) ، ص ٣٦٦ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، العلامة جلال الدين السيوطي ، بيروت (لبنان) ، دار المعرفة ، د.ط ، د.ت ، ص ٣٥٧ .
- نفع الطب من غصن الأندلس الرطيب ، المقرئ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، د.ط ، ١٩٤٩ ، ج (٢) ، ص ٢٠٩ و ٢٧١ - ٢٧٢ و ٧٠١ و ج (٣) ، ص ١٨٤ و ج (٤) ، ص ١٤٨ و ج (٥) ، ص ٣٨٢ .

- هدية العارفين ، عبد القادر البغدادي ، إستانبول ، د.ط ، ١٩٥١ ، ١٩٥٥ ، ج (١) ، ص ٧١٢ .
- شذرات الذهب في أخبار أهل من ذهب ، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، بيروت ، دار المسيرة ، ط٢ ، ١٩٧٩ ، ج (٥) ، ص ٣٣٠ .

- مفتاح السعادة ، طاش كبرى زادة ، تحقيق كامل بكري و عبد الوهاب أبو النور ، القاهرة ، دار الكتب الحديثية ، د.ط ، د.ت ، ج (١) ، ص ١١٨ .

- عنوان الدراية ، أبو العباس الغبريني ، بيروت ، منشورات لجنة التأليف و الترجمة ، ط١ ، ١٩٦٩ ، ٣١٧ .
- كشف الظنون من أسامي الكتب ، إستانبول ، مطبعة المعلوم ، د.ط ، ١٩٤١ ، ص ٥٢٧ و ٦٠٣ و ١٠٤١ و ١٦٢١ و ١٨٠١ و ١٨٠٥ و ١٨٢٢ .

^(١) و يقال " علي بن موسى " و الصواب " أبو الحسين مؤمن " كما هو في سائر المصادر .

في أحضان أسرة ميسورة الحال ، أعانته على التحصيل الثقافي والاتصال بصفوة ممتازة من مشايخ إشبيلية . كما نستخلص من كثرة تنقلاته و الظروف التي أحاطت بحياته بأنه عزف عن الزواج ووهب نفسه للعلم و تلقين الناشئة علوم العربية .

ولما استقام عوده وأتيحت له الفرصة ، انقطع أبو الحسن إلى مناهل المعرفة المتشعبة ، يغرف من معينها الأصيل بنهم لا يعرف الارتواء ، فاحتك بأشهر علماء عصره كـ " أبي الحسن الدبّاج " و " أبي عليّ الشلوبين " و نهل من زادهم الثقافي الخصب ، فكان ابن عصفور يختلف إلى حلقة أبي عليّ الشلوبين الذي عكف معه على دراسة كتّاب سيبويه وحفظه طيلة عشر سنين ، حتّى ختمه على يديه دون أن يثني ذلك من عزمه أو يفلّ إرادته .

و لعلنا نستشفّ من هذا أن ابن عصفور كان يتمتّع باستعداد فطريّ ، بما منح من ذاكرة قويّة وعقل مستوعب ساعده على حفظ هذا التراث الضخم للعلامة سيبويه ، كما كان يتحلّى بصبر نادر ، على استمرار الاطلاع والتهام ما يقرأ ، لا يكلّ ولا يملّ من مذاكرة الكتب ، فقد أوثر عنه أنّه " كان أصبر الناس على المطالعة لا يملّ ذلك " (١) . وبذلك ازدادت معارفه و نمت عقليّته ، فاستوعب ثقافة عصره . ولعلّ النحو العربي كان أوّل ما تطلّعت إليه نفسه و تاقّت إلى معرفته وسبر أغواره ، حتّى ملك ناصيته و غدا علما من أعلام العربية في عصره . قال عنه ابن الأثير : " لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ولا تأهل لغيره من علوم العربية " (٢) .

أمّا ثقافته في الشعر العربي ، فيبدو أنّ أبا الحسن لم يكن له باع طويل في هذا المجال ، لانشغاله بالنحو العربي و الغوص في أعماق اللّغة العربيّة و فقه أسرارها ، فلم نعثر على مصادر ومراجع تسلّط الضوء على قريضه ، اللهمّ إلّا بيتين ذكرتهما بعض المصادر وهما:

لما تدنست بالتفريط في كبري وصرت مغرى بشرب الرّاح واللّعس
أيقنت أنّ خضاب الشّيب أستر لي إنّ البياض قليل الحمل للدنس (٣)

(١) بغية الوعاة ، ص ٣٥٧ .

(٢) شذرات الذهب ، ج (٥) ، ص ٣٣٠ / بغية الوعاة ، ص ٢٧٥ / فوات الوفيات ج (٢) ، ص ١٨٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ج (٥) ، ص ٣٣٠ .

وإن كان له شعر آخر ، فنحسب أنه لا يرتقي إلى مصاف الشعراء الكبار ، وإنما هو شعر العلماء الذي تغلب عليه الصنعة وإدخال بعض المصطلحات العلمية .

ومما زاد في توسيع دائرة معارفه وعلو شأنه اتصاله بأمرأه زمانه ، فيذكر ابن الأثير: " إنه كان يخدم الأمير عبد الله محمد الهتاني " (١) .

. ولا غرو أن البيئة التي احتضنت ابن عصفور كان لها أبلغ الأثر في نبوغه العلمي وتفتق مواهبه ، فقد شب أبو الحسن في إشبيلية التي كانت تزخر بمعاهد العلم ، ومجالس العلماء ومراكز الإشعاع العقلي وأدرك عهداً انتعشت فيه اللغة العربية واستعادت بعض من مكانتها ، وهو عهد بني الأحمر . و الحق أن جل هذه العوامل أثرت في ثقافة ابن عصفور وجعلته يتفوق على أقرانه ويستقل عن شيوخه ، فيتصدر في وقت مبكر لنفع الطالبين المقبلين على حلقاته من كل حدب وصوب ، ينشدون فقه هذه اللغة ودراسة أسرارها . هذا ما استطعنا أن نظفر به في دائرة معارف ابن عصفور ، وما أوحى لنا به من عوامل مؤثرة في ثقافته وشخصيته ، ولعلنا نضيف إلى هذه العوامل رحلاته وتنقلاته في ربوع الأندلس وخارجها .

ب- رحلاته :

كانت الرحلات وما زالت معينا من الخبرة لا ينضب ، يمد أصحابه بمعرفة وإطلاع كاف على ثقافة الغير وأنماط تفكيرهم . وقد اتخذها البعض وسيلة لكسب قوتهم ، أو نشر علمهم وإفادة الطلبة بما وهبهم الله من زاد ثقافي ولجأ إليها البعض الآخر هروبا من الفتن والاضطرابات ، ينشدون السكينة والاستقرار في بلد آخر .

وبعد أن روى ظمأه من العلم والمعرفة وأصبح من جهاذة العلم بإشبيلية ، امتطى ابن عصفور سفينة الرحلات ، فطفق يصول ويجول في أرجاء الأندلس ، يجود بعلمه على الطلبة ، حيث تصدر لنفع الطالبين ببلدته مدة من الزمن ، غير أن نفسه تآقت للارتحال والخروج من مسقط رأسه ؛ " فأقرأ بشريس و مالقة ولورقة و مرسية " (٢) . ومكث بها

(١) فوات الوفيات ، ج (٢) ، ص ١٥٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ص ١٨٤ .

أشهرها معدودات ، فأقبل الطلبة عليه و " أملى تقايده على الجمل ، و إيضاح الفارسي والجزولية وكتاب سيبويه و كان ذاكرا لها يملئها من حفظه " (١) .

و يبدو أن هذه الجولة لم تشف غليل ابن عصفور ، بل إن طموحه فاق حدود الأندلس ، فعرج على دول المغرب العربي فارا من الفتن و الاضطرابات التي كانت قائمة في الأندلس ، " فزار مراکش و أقام بثغر أنفا و ثغر أزمورة " (٢) ؛ ثم شد الرحال إلى تونس ، حيث كان من المقربين لدى أمير المؤمنين - المستنصر بالله أبو عبد الله محمد بن زكريا - الذي اصطحبه معه إلى بجاية ثم غادرها متجها إلى إفريقية .

و قد ذكر صاحب "عنوان الدراية " أنه : " ارتحل إلى العدو و استوطن بجاية ، و كان بها أستاذا للأمير يحي - برد الله ضريحه - و ارتحل إلى حاضرة إفريقية فحظي بها عند المستنصر بالله و كان أحد خواص مجلسه ؛ و قبل انتقال الإمارة إليه كان يقرأ عليه و قرأ عليه خلق كثير ، و انتفعوا به و كل من قرأ عليه و كل من ظهر من أصحابه فمن المبرزين " (٣) .

و بعد هذه الجولات التي قام بها ابن عصفور عبر أقطار المغرب العربي ، شده الحنين إلى وطنه ، " فاتجه إلى لورقة ثم عاد إلى غربي الأندلس ، و بعدها قصد مدينة سلا و ما لبث أن استدعاه سلطان إفريقية ، فاستقر به المطاف بقصبة تونس حتى وافته المنية " (٤) .

إن المتتبع لتنقلات ابن عصفور ، يتبادر إلى ذهنه ، تنقل النحلة عبر الحقول لتصنع شهدا طريا تغدقه على بني البشر لينتفعوا به ، فنستطيع أن نقول أن هذا النحو حاكى النحلة في عملها ، فجمع زحما من علوم العربية و الأدب ثم أغدقها على الطلبة بمسقط رأسه و خارجه ، يحدوه في ذلك هدف واحد هو تلقين لغة الضاد و ربما اكتساب التجربة في ميدان التأديب .

ولعل هذه الرحلات ، ساهمت في توسيع دائرة معارفه ، وأوحت له بالتأليف و الكتابة ، فكان من ثمراتها أن أتخف المكتبة العربية بنفاس الكتب في المجال اللغوي و الأدبي .

ج- أشهر شيوخه :

(١) ابن عصفور و التصريف ، د. فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، د. ط ، ١٩٧١ ، ص ٥٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٨ .

(٣) عنوان الدراية ، ص ٣١٨ .

(٤) ابن عصفور و التصريف ، ص ٥٨ .

إن المترلة التي تبوأها ابن عصفور كان من ورائها دوافع أهله إلى ذلك ، فجعلته ضليعا من علوم العربية و الأدب حتى غدا من كبار العلماء في عصره . فمن حسن حظ هذا النحوي أنه تتلمذ على يد أساطين العربية و الأدب الذين ساهموا في تكوينه الفكري وبنائه العقلي ، ومن أبرزهم :

١- أبو علي الشلوبين ^(١) (٥٦٢-٦٤٥) :

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي ، المعروف بـ "الشلوبين" أو "الشلوبيني" ، و معناه بلغة الأندلس الأبيض الأشقر . و يجمع المترجمون له أنه كان آخر أئمة العربية في المغرب و المشرق في عصره ، تتلمذ للسهيلي و الجزولي و ابن بشكوال ، و سمع من أبي بكر الجدي و أبي عبد الله بن زرقون أبي محمد ابن بونة ، و تلقى علم العربية عن أبي إسحاق بن ملكون و أبي الحسن نجبة بن يحيى و لازم ابن صاف . و كل هذه العلوم التي التقطها أبو علي من أفواه العرب الأقحاح جعلته ضليعا من العربية ناقدا للشعر غير مدافع ؛ فأقرأ العربية نحو ستين سنة ، و تخرج على يديه نخبة من النحاة كانوا المثل الأعلى لأستاذهم الجليل و في مقدمتهم ابن الأحوص ، ابن فرتون و ابن عصفور وغيرهم .

خلف أبو علي مؤلفات قيمة منها : القوانين ، و التوطئة في النحو (في ثلاث نسخ) و التعليق على كتاب سيبويه . و له شرحان على الجزولية : كبير و صغير و كانت له آراء أيضا يقف فيها مع سيبويه و أخرى يؤيد فيها النحاة الآخرين .

أما عن معاملته للطلبة ، فيقال إنه كان صلبا تارة و هينا تارة أخرى . و قد كان له الفضل الكبير في تكوين ابن عصفور و تلقينه علوم العربية و الأدب ، و ظل ينهل من بحر علمه مدة عشر سنوات ، حتى ختم على يديه كتاب سيبويه ، و لم يفارقه إلى أن "وقعت بينهما منافرة و مقاطعة" ^(٢) .

٢- أبو الحسن الدباج ^(٣) (٥٦٦-٦٤٦) :

^(١) شذرات الذهب ، ج (٥) ، ص ٢٣٢ - ٢٣٣ / وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت دار الثقافة ، د. ط.

١٩٧١ ، ج (٣) ، ص ١٢٣ / النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة ، القاهرة ، ١٩٢٩ - ١٩٥٨ ، ج (٦) ، ص ٣٥٨ .

^(٢) شذرات الذهب ، ج (٥) ، ص ٣٣٠ .

^(٣) المصدر نفسه ، ج (٥) ، ص ٢٢٥ / نفح الطيب ، ج (٣) ، ص ٤٧٨ - ٤٧٩ / بغية الوعاة ، ص ٣٣١ / النجوم الزاهرة ، ج (٦) ،

هو أحد أعمدة اللغة والأدب في عصره و اسمه عليّ بن جابر بن عليّ بن أحمد اللّحمي الإشبيليّ تلقى القراءات عن ابن الصاف و أبي الحسن نجبة بن يحيى ، و أخذ العربية عن أبي ذرّ الحشني وابن خروف ، و تصدرّ لنفع الطلبة نحو خمسين سنة ، و كلّلت هذه السنوات بمؤلفات وأشعار كثيرة . وقد عيّن إماما لجامع العديس بإشبيلية، فكان متين الدّين، خالص اليقين ، لطيف المعشر .

هكذا قدر لابن عصفور أن يحتكّ بهؤلاء العلماء و يغرف من ينابيع علمهم ويستفيد من آرائهم وثقافتهم .

د- تلاميذه :

تصدرّ ابن عصفور للتدريس في وقت مبكرّ ، بعد أن قضى مرحلة الأخذ والتّحصيل ، و استقلّ عن شيوخه ليدير حلقة العلم والعطاء التي غصّت بالطلبة المتعطّشين لزاده الثقافيّ ؛ فأقبل عليه الناشئة من كلّ حدب وصوب ينشدون فقه اللغة العربية و دراسة أسرارها ، فكانت حلّقتة - بلا ريب- منارا للعلم والمعرفة في عصره ومدرسة عالية خرّجت رجالا حملوا شعلة العلم و لواء الفكر ، وقدموا لنا هذا الزاد الضخم الذي عاش على موائده رجالات اللغة في مختلف العصور .

لقد استقطب ابن عصفور - بسعة علمه - جمعا كبيرا من الطلاب ، ولعلّ ذلك ما استقرّأناه من نصّ أبي العباس الغبريني حين قال : " قرأ عليه خلق كثير ، وانتفعوا به ، وكلّ قرأ عليه ، و كلّ من ظهر من أصحابه فمن المبرزين " (١) . ثمّ إنّه صال و جال في الأندلس وخارجها ، و نعتقد أنّه حلّ بغير بلد أستاذا وملقنا علوم العربية .

و شاءت الأقدار أن يشهد ابن عصفور ثمراته الأولى قطوفا دانيّة ، عرفانا لما قدّمه لهم شيخهم الجليل ، فراح بعضهم يطريه الإطراء الحسن ويشيد بعلمه وفي مقدّماتهم :

١- ابن سعيد المدلجيّ (٢) :

هو أبو الحسن عليّ بن موسى بن عبد الملك ، من ذريّة عمّار بن ياسر الصحابي، ولد بغرناطة سنة ٦١٠ ، و جال في المغرب ؛ فقرأ التّحو و الأدب على الشّلوين، و الدّباج ، والأعلم البطليوسي وابن عصفور . ثمّ جال في المشرق ، وخالط

(١) عنوان الدراية ، ص ٣١٨ .

(٢) نفع الطيب ، ج (٢) ، ص ٢٧٠ و ٢٧٤ .

الشلوبين، و الدباج ، والأعلم البطليوسي وابن عصفور . ثم جال في المشرق ، وخالط الأعيان ، وتمتع بالخزائن العلمية ، ودون الفوائد المشرقية والمغربية و أشهر كتبه : المرقصات و المطربات ، و المغرب في حلى المغرب ، و المشرق في حلى المشرق ، و الأدب الغض وريحانة الأدب و توفي بتونس في حدود خمس و ثمانين وستمائة .

ويعد ابن سعيد المدلجي من التلاميذ الذين نوهوا بجهود أستاذه و أشادوا بمؤلفاته ، و لاسيما المقرب في النحو ، كما يظهر من قوله : " و إليه انتهت علوم النحو ، وعليه الإحالة الآن من المشرق والمغرب ، و قد أتيت له من إفريقية بكتاب المقرب في النحو فتلقي باليمين من كل جهة و طار بجناح الاغتباط " (١) .

٢ - أبو حيان الأندلسي (٢) :

هو أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني النفزي أثير الدين ، من كبار العلماء بالعربية و التفسير و الحديث و التراجم واللغات، ولد في ضواحي غرناطة سنة ٦٥٤هـ ، وأقام في القاهرة وتوفي بها سنة ٧٤٥هـ تاركا من المصنفات : الارتشاف في النحو و هو في ستة مجلدات ، و مختصره وهو في مجلدين، و له ثلاثة شروح على التسهيل لابن مالك مطولة و مختصرة ، و منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك . و قد " أخذ أبو حيان عن مئات العلماء في المغرب و المشرق " (٣) كابن الضائع وابن النحاس وابن عصفور الذي شغف بمطالعة مؤلفاته خاصة كتابه "المتع" والذي كان لا يفارقه و قد قام بتلخيصه في كتاب سماه "المبدع الملخص من المتع" ، بعد أن اختصر "شرح الجمل الكبير" بكتاب سماه "الموفور من شرح ابن عصفور" و المقرب بكتاب سماه "التقريب" ثم شرحه و نبه عليه في كتاب "التدريب في تمثيل التقريب" . كما ناقش أبو حيان آراء ابن عصفور و رد عليها في معظم كتبه .

٣ - أبو الفضل الصفار (٤) :

(١) نفع الطيب ، ج (٤) ، ص ١٨٤ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق حنا الفاخوري ، بيروت ، دار الجليل ، د.ط ، د.ت ، ج

(٣) ج (٤) ، ص ٣١١ .

(٤) بغية الوعاة ، ص ١٢١ .

(٥) المصادر نفسه ، ص ٢٧٨ / كشف الظنون ، ص ١٤٢٨ .

هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي صحب الشلوين وابن عصفور، وشرح كتاب سيويه شرحا حسنا يقال : إنه أحسن شروحه ومات بعد الثلاثين وستمائة.

٤ - ابن حكم الطبري^(١) :

هو أبو عثمان سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد بن حكم القرشي ولد سنة ٦٠١هـ وكان نحويا ، أدبيا ، حسن التصرف في النظم و النثر ، مشاركاً في الفقه والحديث ، ذا حظ صالح من الطب أخذ عن الدباج و الشلوين وابن عصفور . وقد استولى على منرقة ؛ فأحسن سياستها ، فهابه النصارى ، و استقام أمر المسلمين فيها . توفي سنة ٦٨٠هـ .

٥ - ابن عذرة الأنصاري^(٢) :

هو أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر الأوسي الخضرأوي ولد سنة ٦٢٢هـ كان إماماً في النحو ، نبيلاً ، حاذقاً ، ثابت الذهن ، وقاد الفكر أخذ عن أبي العلاء إدريس القرطبي ، و ابن عصفور و غيرهما و له تصانيف منها المفيد في أوزان الرجز و القصيد ، و الإعراب في أسرار الحركات في الإعراب .

٦ - الرماني التونسي^(٣) :

هو علي بن عبد الله بن محمد بن رمان أخذ عن ابن عصفور، وكان نحويا لغويا وأحد مقرئي تونس .

٧ - الشلوين الصغير^(٤) :

هو أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي ، من النبهاء الفضلاء ، أخذ العربية و القراءة عن عبد الله بن أبي صالح ، و لازم ابن عصفور مدة إقامته في مالقة ، وأقرأ ببلده القرآن ، وشرح أبيات سيويه شرحا مفيدا ، و كمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية و توفي سنة ٦٧٠هـ .

(١) بغية الرعاة ، ص ٦٥٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢٢٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٤٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٩ / كشف الظنون ، ص ١٨٠١ .

٨- الغماري التونسي (١) :

هو يحيى بن أبي بكر بن عبد الله النحوي قرأ العربية بتونس على ابن عصفور
وبدمشق على ابن مالك و مات سنة ٧٢٤.

ومن تلامذة ابن عصفور أيضا " أبو محمد مولى سعيد بن حكم و أبو عبد الله ابن
أبي " (٢). ولقد ورد في عنوان الدراية أنه : " كان أستاذا للأمير يحيى و قرأ عليه المستنصر
بالله ، قبل انتقال الإمارة إليه ، والفقير الجليل الفاضل الكامل أبو زكرياء يحيى يفريني " (٣).
وقد كانوا على شاكلة شيخهم علما في اللغة والنحو و بعضهم كان يلازمه ملازمة الصحبة
مثل أبي الفضل الصفار و ربما أبوحيان الأندلسي لأنه كان لا يفارق كتابه الممتع في
التصريف .

لقد كان ابن عصفور تراثا متنقلا على ثرى الأندلس وخارجه ، مما أتاح للعديد
من الطلبة أن يتعرفوا إليه ويستقوا من أسفاره الثمينة ما يروي ظمأهم العلمي و الثقافي .
ولعلمهم أقبلوا عليه إقبال النحل على الثمار لأنهم وجدوا في حلقاته زحما من علوم العربية
ونمطا من الفكر المستنير .

و لا مناص في أن ابن عصفور استطاع أن يكسب مودة تلاميذه و توقيرهم له
وظفر بمدحهم وثنائهم العاطر عليه ، شهادة على أنه بلغ من عقولهم مبلغا و اعترافا له
بالكفاية وبلوغ الغاية.

هـ - وفاته :

تضاربت الروايات و الأقوال في وفاة ابن عصفور وتاريخها ، فيذكر المؤرخون أنه
توفي سنة ٦٥٩ هـ (٤) و البعض الآخر يسجل وفاته في سنة ٦٦٣ هـ (٥) وهتاك من حدد

(١) بغية الوعاة ، ص ٤١٠ / الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، العسقلاني ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، القاهرة ، دار الكتب الحديثة،

د. ط ، د. ت ، ص ٢٠٦ .

(٢) ابن عصفور ، ص ٥٨ .

(٣) عنوان الدراية ، ص ٣١٨ .

(٤) ابن عصفور و التصريف ، ص ٥٨ .

(٥) بغية الوعاة ، ص ٣٥٧ / كشف الظنون ، ١٨٠٥ .

تاريخ موته بسنة ٦٦٧هـ^(١). غير أن الذي استقر في يقيننا أن معظم المصادر أجمعت على أن ابن عصفور قضى نحبه سنة ٦٦٩ بتونس^(٢).

أما عن سبب وفاته ، فقد عثرنا على روايتين لا ثالث لهما ؛ الأولى تفيد أن " ابن عصفور جلس في مجلس شراب فلم يزل يرحم بالنارنج إلى أن مات "^(٣). وهذا ما ذكره ابن تيمية ، و الثانية تتجلى لنا بوضوح في قول الزركشي : " وكان سبب موته ، فيما نقل عن الشيخ أحمد القلجاني ، وغيره ، أنه دخل على السلطان يوما ، و هو جالس برياض أبي فهر ، في القبة التي على الجاية الكبيرة . فقال السلطان ، على جهة الفخر بدولته : " قد أصبح ملكنا الغداة عظيما " ! فأجابه ابن عصفور بأن قال : " بنا و بأمثالنا " . فوجدها السلطان في نفسه . فلما قام الأستاذ ليخرج أمر السلطان بعض رجاله أن يليقوه بثيابه بالجاية المذكورة ، و كان ذلك اليوم شديد البرد . ثم قال لمن حضره : لا تتركوه يصعد ، مظهرا للعب معه . وبعد صعوده أصابه برد و حمى ، فبقي ثلاث أيام ، و قضى نحبه . فدفن بمقبرة ابن مهنا . قرب جبانة الشيخ ابن نفيس ، شرقي باب ينتحلي أحد أبواب القصبة "^(٤).

و المتأمل في هاتين الروايتين لا يستطيع أن يفاضل بينهما فيرجح إحداهما على الأخرى ؛ فنحسب أن الرواية الأولى هي أقرب إلى اليقين ، إذا علمنا أن أبا الحسن لم يكن عنده ورع يحجمه عن الاختلاف إلى مجالس الشراب و هو الذي يصرح ذلك في شعره قائلا:

لما تدنست بالتفريط في كبري و صرت مغرى بشرب الراح و اللعس
أيقنت أن خضاب الشيب أستر لي إن البياض قليل الحمل للدنسس^(٥)
فربما إدمانه على شرب الخمر و رحمه بالنارنج أثرا في جسده ؛ مما ألزمه الفواش ،
فسقم حتى لقي حتفه .

وقد تكون رواية الزركشي هي الأرجح استنادا إلى قول ابن قنفذ : " توفي أبو

(١) ابن عصفور و التصريف ، ص ٥٨ .

(٢) فوات الوفيات ، ج (٢) ، ص ١٨٤ / بغية الوعاة ، ص ٣٥٧ / شذرات الذهب ، ج (٥) ، ص ٣٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ص ١٨٥ / المصدر نفسه ، ص ٣٥٧ / المصدر نفسه ، ج (٥) ، ص ٣٣٠ .

(٤) ابن عصفور و التصريف ، ص ٥٩ .

(٥) فوات الوفيات ، ج (٢) ، ص ١٨٥ / بغية الوعاة ، ص ٣٥٧ / شذرات الذهب ، ج (٥) ، ص ٣٣٠ .

الحسن بن عصفور النحوي غريقا بتونس " (١) .

غير أننا نلفي رأيا آخر لسبب وفاة ابن عصفور تجلّى في افتراض د.فخر الدين قبلوة حين قال : " كان من اليسير أن نجتمع بين هاتين الروايتين ، ليزول الخلاف ، فيكون أبو الحسن قد أصابته الحمى ، بمداعبة السلطان له ، ، فضعفت قواه ونحل جسمه ، ثم كان مجلس الشراب بعد ثلاثة أيام ، فلم يحتمل النارج الذي رجم به ، فقضى نحبه بين الشراب والنارج . إذ قد عرف ابن عصفور بأنه لم يكن عنده ورع يحول بينه وبين هذه المجالس " (٢) .

لقد كان هذا الجمع بين الروايتين يسيرا ، لو لا ما ذكره أبو عبد الله المراكشي من أن ابن عصفور " توفي بدار سكناه ، من قسبة تونس ، بعد ظهر يوم السبت ... و دفن عقب العصر من يوم وفاته " (٣) . و مجالس الشراب أكثر ما تكون في الليل ، و لا سيما في أيام الشتاء الباردة . فهذه الرواية تتمم ما رواه الزركشي ، فيكون ابن عصفور قد لزم بيته بعد الحمى ثلاث أيام حتى توفي فيه .

أضف إلى هذا أن المصاب بالحمى لا يستطيع أن يستسلم للشراب و المداعبات العنيفة . ثم من المحتمل أن يكون السلطان قد أذاع بين الناس قصة مجلس الشراب و النلونج ، ليخفي وراءه مصرع ابن عصفور بمداعبته الوحشية . ففعل السلطان و أعوانه اختلقوا هذه القصة ، وهم يعرفون ولوع ابن عصفور بالشراب ، و أشاعوها بين الناس حتى وصلت إلى ابن تيمية وغيره . و إن صح هذا الاحتمال ، فإن ابن عصفور يكون قد مات لإلقائه بماء الجاية كما ذكر ابن قنفذ .

و لعلنا نشاطر رأي د.فخر الدين قباوة - دون الجزم بذلك- في سبب وفاة ابن عصفور ، لأن الربط بين الروايتين كان منطوقيا و أقرب إلى اليقين ، لولا قول المراكشي الذي يعترض ذلك الاحتمال . وعلى أي حال ، فإن سنة الوفاة و سببها ليست نقطة حاسمة في التاريخ الزمني للرجال و العظماء و في حياتهم الفكرية و العلمية .

و كان لوفاة ابن عصفور صدى كبير ، و أثر بالغ ، فحزن عليه الكثير و رثاه

القاضي ناصر الدين بن المنير بقوله :

(١) ابن عصفور و التصريف ، ص ٦٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

أسند النحو إلينا الدؤلي
عن أمير المؤمنين البطل
بدأ النحو علي وكذا
قل بحق ختم النحو علي^(١)

(٢) آثار ابن عصفور و مكانته

أ- آثاره :

أسفر سعي ابن عصفور خلال سنوات الأخذ و العطاء عن ثمار ظلت و مازالت غذاء للطلاب و النحاة في الميدان النحوي و الصرفي علي مر العصور و في مختلف الأمصار .
و قد تجلت تلك الثمار في مؤلفاته القيمة التي عدّها بعض المؤرخين " من أحسن التصانيف
و من أجل الموضوعات و التأليف " ^(٢) . و هي تصانيف مختلفة المواضيع ، في النحو و الصرف
و الأدب ، و لكن أشهرها المقرب في النحو و الممتع في التصريف :

١- المقرب في النحو :

هو " كتاب بارع ، ألفه ابن عصفور بإشارة من الأمير أبي زكرياء يحيى بن أبي
محمد عبد الواحد بن أبي بكر " ^(٣) . و ذاع في المشرق و المغرب ذيوعا منقطع النظر ، حتى
إن ابن سعيد المدلجي أتى بنسخة منه، من إفريقية ، فتلقاها علماء الأندلس بصدور رحب ،
و حظيت باهتمامهم و عنايتهم .

و كيف لا يكون لكتاب " المقرب " شأن عظيم في النحو العربي ؟ و قد استأثر
بإعجاب كبار النحاة كأبي حيان الأندلسي ، الذي ولع بهذا المصنف ، مما دفعه إلى تلخيصه
في كتاب سماه " تقريب المقرب " جاء في مقدمته : " جمعت في هذه الأوراق من كتاب
المقرب نفائسه ، و جلوت عرائسه ، و حررته في رسالة مختصرة اللفظ ، ميسرة للحفظ ،
قريبة المنال ، عارية عن التعليل و المثال ، يغني البادي و يذكر الشادي ، من غير إصلاح لما
وهن من حدوده ، و لا تحرز عما تعرض إليه من منقوده ، و لا استدراك لما من الأحكام
الضرورية أهمل ، و لا من الأبواب الشهيرة أغفل . . . و ربما قدمت بعضه علي بعض

^(١) بغية الرعاة ، ص ٣٥٧ / نفع الطيب ، ج (٢) ، ص ٧٠١ .

^(٢) عنوان الدراية ، ص ٣١٨ .

^(٣) المصدر نفسه ن ص ٣١٨ / الأعلام ، ج (٥) ، ص ١٧٩ - ١٨٠ / ضرائر الشعر ، ابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، ط ١ ،

١٩٨٠ ، ص ٦ .

لاشتراك في حكم ، أو ملائمة ترصيف و نظم . و لما قربت فيه النازح إلى أهله ، و قرنت الشكل بشكله ، و جاء في ربع أصله ، سميته : (تقريب المقرب) " (١) . و من هذا المختصر نسخة في باريس ٤٨١٥ ، و أخرى في مكتبة بشير آغا أيوب ١/١٧٣ ، كتبت سنة ٧١٠هـ و قوبلت بنسخة عليها خط أبي حيان .

غير أنه شفع هذا الكتاب بكتاب آخر أقرب إلى أذهان الناشئة ، بعد أن لمس في "تقريب المقرب" من الغموض ، ما يستعصي فهمه على بعض المبتدئين ، و عنونه بـ "التدريب في تمثيل التقريب" . قال في خطبته : " لما اختصرت كتاب المقرب في التقريب عرض فيه بإيجازي للمبتدئ بعض إغماض ، ربما جر إلى الترك و الإعراض ، فشفعت التقريب بكتاب جلوت فيه عرائسه في منصة التوضيح ، و أبدلت مقاييسه من التلويح للتصريح ، و أبرزت معانيه في صور التمثيل ، و ربما ألحت بنقد أو دليل . و قد انجر مع ذلك شيء من تفسير ، و تبين عطف و عود ضمير ، و إسعاف تنبيه في بعض المسائل على الخلاف . فجاء شرحا مختصرا للمقرب و التقريب ، عمدة للفاضل ، و عمدة للأريب ... و سميته التدريب في تمثيل التقريب " (٢) . و من هذا الكتاب نسخة مخطوطة ، عليها خط أبي حيان ، و هي في مكتبة بشير آغا أيوب ١/١٧٢ بإستانبول .

و إلى جانب أبي حيان قام بشرح المقرب إملاء بهاء الدين محمد بن إبراهيم النحلس (ت ٦٨٠هـ) و تاج الدين أحمد بن عثمان التركماني الحنفي المولود سنة ٦٨٠ هـ . و قد شرع ابن عصفور نفسه في شرح كتابه " المقرب " ، غير أنه لم يتممه ، و ألف كتابا آخر خص به " مثل المقرب " منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٩١ نحو .

و قيل في كتاب " المقرب " : " إن حدوده كلها مأخوذة من المقدمة الجزولية " (٣) . كما وضع هذا الكتاب في ميزان النقد و التعليق عليه ، فعلق على شرحه تاج الدين أحمد بن عثمان التركماني الحنفي المتوفى سنة ٧٦٨ هـ " تعليقة لطيفة " (٤) و انتقده جماعة من أهل

(١) ابن عصفور و التصريف ، ص ٦٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٦٩ - ٧٠ .

(٣) فوات الوفيات الوفيات ، ج (٢) ، ص ١٨٥ .

(٤) كشف الظنون ، ص ١٨٠٥ .

الأندلس وغيرهم. و من بين هؤلاء ابن هشام ، وابن مؤنس القاسبي ، و أبي العباس أحمد ابن محمد الإشبيلي المعروف بابن الحاج^(١) ، وابن الضائع علي بن محمد^(٢) ، و إبراهيم ابن أحمد الأنصاري الخزرجي الجزري^(٣) في كتابه "المنهج المعرب في الرد على المقرب" ، و أبي الحسن حازم القرطاجني الخزرجي^(٤) في كتابه " شد الزيار على جحفلة الحمار " ، و ابن النحاس بماء الدين محمد إبراهيم الحلبي^(٥) ، و المالقي أحمد بن عبد النور^(٦) صاحب " رصف المباني " .

أما عن نسخ المقرب ، فهناك نسختان في المكتبة الخديوية بالقاهرة و نسخ أخرى في طوبقبوسراي ٢١٩٩ و ٢٢٦١ ، و عاطف أفندي ١٠٧١ ، و خزانة القرويين ١١٨٧ ، و آصفية ٢ : ١٦٥٨ . وقد نشر في بغداد عام ١٩٧١ في جزأين بتحقيق أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري .

٢- المتع في التصريف :

نشر في حلب سنة ١٩٧٠ في جزأين أيضا ، بتحقيق د.فخر الدين قباوة . وهو من أعظم ما ألف ابن عصفور في علم الصرف ، حظي هذا المصنف باهتمام كبير من لدن كبلو النحاة و على رأسهم " أبو حيان النحوي " و " ابن مالك " .

و لابن عصفور مؤلفات أخرى مازالت مخطوطة و هي :

١ - الأزهار : ذكره ابن شاعر الكتي^(٧) .

٢ - إنارة الدياتي : ذكره ابن شاعر الكتي^(٨) .

٣ - إيضاح المشكل : نسبه إليه بروكلمان^(٩) .

(١) بغية الوعاة ، ص ١٥٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٧٧ .

(٤) نفع الطب ، ج (٤) ، ص ١٤٨ / أبو حيان النحوي ، خديجة الحديثي ، بغداد ، مطابع التضامن ، ط ١ ، ١٩٦٦ ، ص ١٠٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ج (٤) ، ص ١٤٨ / بغية الوعاة ، ص ٦ / كشف الظنون ، ص ١٨٠٥ .

(٦) البلغة في أئمة اللغة ، ، الفيروز أبادي ، تحقيق محمد المصري ، نشر وزارة الثقافة ، د.ط ، ١٩٧٢ ، ص ٢٥ .

(٧) فوات الوفيات ، ج (٢) ، ص ١٨٥ / الأعلام ، ج (٥) ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٨) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ص ١٨٥ .

(٩) تاريخ الأدب العربي ، ج (٥) ، ص ٥٤٦ .

٤- البديع^(١) : و "هو شرح مقدّمة الجزوليّة في النّحو"^(٢) . و الجزوليّة هي المسمّاة بالقانون، صنّفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري النّحوي المتوفى سنة ٦٠٧هـ و كانت في الأصل حواشي على جمل الزّجاجي ، ثمّ أفردتها في كتاب . وقد أغرب فيها و أتى بالعجائب، وهي في غاية الإيجاز تشتمل على شيء كثير من النّحو و بقيت حتّى بعد أن شرحها العلماء عسيرة المنال ، لا يفهم حقيقتها إلاّ أفاضل العلماء البلغاء . و أكثر النّحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلّفها منها . فقال بعض الأئمّة : " أنا ما أعرف هذه المقدّمة ، وما يلزم من كوني ما أعرفها ألاّ أعرف النّحو"^(٣) . وقال بعض العلماء : " ليس في الجزولية نحو ، إنّما هي منطق ، لدقّة معانيها ، و غرابة تعاريفها "^(٤) . و قد شرحها الجزولي نفسه ، و شرحها ابن عصفور .

٥- السالف و العذار : أشار إليه ابن شاکر الكتبي^(٥) .

٦ - السلك و العنوان و مرام العقيان^(٦) .

٨- شرح الأشعار الستّة^(٧) : لم يكمله ابن عصفور ، و " هو شرح لدواوين الشّعراء

الستّة : امرؤ القيس ، و النابغة ، و زهير و علقمة ، و طرفة ، و عنترة " ^(٨) .

٩- شرح الإيضاح^(٩) : يسمى أيضا شرح أبيات الإيضاح و لعلّ هذا الكتاب هو إنلوة

الدياجي المذكور آنفا . و الإيضاح كتاب في النّحو لأبي عليّ الفارسيّ ، شرحه ابن عصفور و نقل البغدادي في الخزانة من هذا الشرح .

(١) فوات الوفيات ، ج (٢) ، ص ١٨٥ .

(٢) كشف الظنون ، ص ١٨٠٠ - ١٨٠١ .

(٣) وفيات الأعيان ، ج (٣) ، ص ١٨٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ج (٣) ، ص ١٨٥ .

(٥) فوات الوفيات ، ج (٢) ، ص ١٨٥ / الأعلام ، ج (٥) ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٦) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ص ١٨٥ / تاريخ الأدب العربي ، ج (٥) ، ص ٥٤٧ .

(٧) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ص ١٨٥ / شذرات الذهب ، ج (٥) ، ص ٣٥٧ / مفتاح السعادة ، ج (١) ، ص ١١٨ .

(٨) كشف الظنون ، ص ١٠٤١ .

(٩) ابن عصفور و التصريف ، ص ٦٥ - ٦٦ .

١٠- شروح الجمل^(١) : و كتاب الجمل للزجاجي ، و هو كتاب في النحو مشهور ،

شرحه ابن عصفور ، ثلاث مرات :

أ- الشرح الكبير : و يسمى أيضا " أحكام ابن عصفور " ^(٢) ، و هو شرح مسهب مفصل ، اختصره أبو حيان النحوي مقدا له بقوله : " لما اختصرت المقرب ، للأستاذ أبي الحسن ابن عصفور ، وسميته بالتقريب ، وأردفته بشرح لطيف وسمته بالتدريب ، و اختصرت الممتع في التصريف في كتاب سميته المبدع ، رأيت أن اختصر كتابه المسمى عند الناس بالشرح الكبير . وكان قد حوى من الفن الغزير قواعد محررة ، و فوائد محبرة ، يستفيد منها البادي و يتذكر الشادي . فاختصرته في غير تنبيه على ما فيه من النقود ، ولا خروج في اختصاره عن المقصود . و لم أبالغ في إيجازه فأخل ، و لا أسهبت فيه فيمل . بل أبرزته بين عبارة ملخصة ، و إشارة مخلص ، و تقسيم قسيم ، و ترسيم وسيم . و لما كان كتابه المقرب من أحسن الموضوعات ترتيبا ، و أكملها تقسيما و تبويبا ، رتبت هذا المختصر ترتيبه ، و هدبته قهديه . و ما كان في الشرح من أبواب عري عنها المقرب وضعتها في المكان الذي يليق بها و يقرب . و لما تكمل هذا المختصر في سماء العلوم بدرا ، و شرف ما بين الموضوعات قدرا ... سميته بالموفور من شرح ابن عصفور " ^(٣) . و من كتاب الموفور نسخة بخط أبي حيان مخرومة الآخر ، و هي بدار الكتب المصرية تحت الرقم ٤٢ نحوش .

ب- الشرح الأوسط .

ج- الشرح الصغير .

و هناك عدة نسخ من بعض هذه الشروح متناثرة في مكتبات العالم : " واحدة منها كتبت في القرن الثامن ، و قوبلت بنسخة المصنف ، وهي في مكتبة بني جامع بإستانبول تحت الرقم ١٠٧٣ و في ليدن نسخة أخرى تحت الرقم ٤٣ ، و في انبروزيانا نسخة ثالثة تحت الرقم ١٥٤ " ^(٤) .

^(١) بغية الوعاة ، ص ٣٥٧ / شذرات الذهب ، ج (٥) ، ص ٣٣٠ / فوات الرفيات ، ج (٢) ، ص ١٨٥ / مفتاح السعادة ، ج (١) ،

ص ١١٨ /

^(٢) نفع الطيب ، ج (٣) ، ص ١٨٤ / كشف الطنون ، ص ١٩١٠ .

^(٣) أبو حيان النحوي ، ص ١٠٨ .

^(٤) تاريخ الأدب العربي ، ج (٥) ، ص ١٧٤ .

١١ - شرح الحماسة^(١) : ولم يتمه ابن عصفور ، و هو شرح لديوان الحماسة الذي اختاره أبو تمام .

١٢ - شرح ديوان المتنبي^(٢) .

١٣ - شرح كتاب سيبويه^(٣) : سبق و أن ذكرنا أن ابن عصفور لازم الشلوبين عشر سنين إلى أن بختم عليه كتاب سيبويه ، ثم تصدر لتدريسه و علق عليه تعليقات ، نقل منها البغدادي في الخزانة .

١٤ - الضرائر : ألفه ابن عصفور بإشارة من الخليفة المستنصر بالله^(٤) ، وهو كتاب في ضرائر الشعر . ذكره في كتابه الممتع ، و نقل عنه البغدادي في الخزانة .

١٥ - مختصر الغرة : ذكره ابن شاعر الكتي^(٥) .

١٦ - مختصر المحتسب^(٦) : و المحتسب كتاب في النحو لابن بابشاذ ، المتوفى سنة ٤٤٩ هـ - بناء على عشرة أشياء : الاسم و الفعل ، و الحرف ، و الرفع ، و النصب ، و الجر ، و الجزم ، و العامل ، و التابع و الخط و شرحه بنفسه و اختصره ابن عصفور .

١٧ - المفتاح : ذكره صاحب فوات الوفيات^(٧) .

١٨ - الهلال : ذكره الزركلي^(٨) .

وإلى جانب هذه التأليف يذكر صاحب " عنوان الدراية " أن أبا الحسن " شرح جزءا من كتاب الله العزيز ، و سلك فيه مسلكا لم يسبق إليه من الإيراد و الإصدار و الإعذار ، بما يتعلق بالألفاظ ثم بالمعاني ثم بإيراد الأسئلة الأدبية على أنحاء مستحسنة ، و قال لو أعانني الوقت و أمديني الله بالمعونة منه و أكمل هذا الشرح على هذا المترع ، لكان دخرية العالم"^(٩) .

(١) فوات الوفيات ، ج (٢) ، ص ١٨٥ / الأعلام ، ج (٥) ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ص ١٨٥ / نفس المصدر ، ج (٥) ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٣) ابن عصفور و التصريف ، ص ٦٧ .

(٤) الضرائر ، ص ٦ .

(٥) فوات الوفيات ، ج (٢) ، ص ١٨٥ .

(٦) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ص ١٨٥ / كشف الظنون ، ص ١٦١٢ .

(٧) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ص ١٨٥ / الأعلام ، ج (٥) ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٨) الأعلام ، ج (٥) ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٩) عنوان الدراية ، ص ٣١٨ - ٣١٩ .

وهكذا يترأى لنا ، بعد سردنا لمؤلفات ابن عصفور ، أنه جمع في الكتابة بين النحو والأدب ، وأن ميله إلى النحو و الصرف كان أقوى و أوضح ؛ و هذا ربما راجع إلى ثقافته الأولى التي ارتكزت على الجانب النحوي و الصرفي خاصة .

أما عن ميزات و خصائص مصنفات ابن عصفور ، فقد تحدث عنها صاحب عنوان الدراية قائلا : " و كلامه في جميع تأليفه سهل منسبك محصل ، و الذي قيد عنه أصحابه أكثر من تأليفه التي ألفها " (١) ، ثم أضاف : " و تدل تأليفه النحوية على أن له مشاركة في علم المنطق ، و لأجل ذلك حسن إيراده فيها تقسيما و حدودا و استعمال الأدلة و بالجملة ، فيليق أن يكون كلامه مقدما على كلام غيره من المعبرين من النحاة " (٢) .

و لعلنا نستشف من هذين النصين أن مؤلفات ابن عصفور اكتست أهمية قصوى ، جعلتها تحاكي أمهات الكتب ، لثراء موضوعاتها و قيمة محتوياتها العالية ؛ لذلك لاحظنا أن من مصنفاته ما عني به اللغويون و النحاة من بعده و تعهدوه بالشرح و التحقيق . و لعل الزمن - بعد هذا - يجود بتراث هذا النحوي الفذ الذي ربما فقدنا جزءا منه ، أو يزيح الغبار عن كتبه المتناثرة هنا وهناك حتى يكون الوفاء بحق وفاء لجهود ابن عصفور في حقل النحو العربي و علوم العربية عامة .

ب- مكاتبه :

يتمتع ابن عصفور بمتزلة عالية في دنيا اللغة والأدب ؛ بسبب علمه الثر و إنتاجه الغزير اللذين أهلاه لأن يكون " علما في العربية ، ريان في الأدب " (٣) . و حسبنا دليلا على ذلك مؤلفاته القيمة التي نالت حظوة عند عارفي فضله ؛ فتهافتوا على قراءتها و الاستفادة منها ، وأشاد بذكرها الكثير من الباحثين كقول عبد الله المراكشي : " و مقربه في النحو ، شاهد بذكره للعربية ، و إشرافه على مشهورها و شاذها . و في الصرف خاصة صنف كتابه الممتع . و في الأدب ألف الضرائر ، وسرقات الشعراء ، و شرح الأشعار الستة ، و شرح الحماسة و شرح ديوان المتنبي " (٤) .

(١) عنوان الدراية ، ص ٣١٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣١٩ .

(٣) ابن عصفور و التصريف ، ص ٧١ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٧١ .

و قد خلف ابن عصفور للغة الضاد مجدا عظيما و تراثا خالدا ، تسامى بأرائه النحوية و غرائب كلامه و آيات بيانه ، فطبقت شهرته الآفاق و ذاع صيته في العالم الإسلامي شرقا و غربا حتى أقر ذلك صاحب القدح المعلى بقوله : " و أبو الحسن الآن إمام بهذا الشأن ، في المغرب ، و المشارق ، و هو حيث حل فعلمه نازل بالمحل الرفيع ، و مقابل بالبر الفائق " (١) . كما نوه بعلمه القاضي بن المنير حين رثاه و جعله خاتم علماء النحو قائلًا :

أسند النحو إلينا الدؤلي عن أمير المؤمنين البطل

بدأ النحو علي و كذا قل بحق : ختم النحو علي (٢)

إن ختم ابن عصفور للنحو يوحى لنا أنه قد أضاف جديدا إلى هذا العلم أتم به ما بدأه النحاة الأوائل من قبله . و ها هو تلميذه ابن سعيد المدلجي يدين له بالفضل ، فيشيد بعلمه قائلًا : " و إليه انتهت علوم العربية ، و عليه الإحالة الآن من المشرق و المغرب ، و قد أتيت له من إفريقية بكتاب المقرب في النحو فتلقي باليمين من كل جهة و طار بجناح الاغتباط " (٣) .

لقد أظهر ابن عصفور من العلم ما أبحر به النحاة شرقا و غربا ، مما جعل منافسوه يحسدونه على هذه الميزة التي تبوأها في عالم النحو حتى أقرب المقربين إليه كأستاذه أبو علي الشلوبين الذي أقلقه تفوق أبي الحسن على أقرانه ، فراح يغض من شأنه . روي : " أن أبا جعفر اللبلي قرئ عليه قول امرئ القيس :

حي الحمول ، بجانب العزل إذ يلائم شكلها شكلي

فقال لطلبتة : ما العامل في هذا الظرف ؟ يعني " إذ " فتنازعا القول ، فقال : حسبكم ، قرئ هذا البيت على أستاذنا أبي علي الشلوبين ، فسألنا هذا السؤال ، و كان أبو الحسن قد برع و استقل و جلس للتدريس ، و كان الشلوبين يغض منه ، فقال لنا : إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل ! يعني : ابن عصفور : فلما خرجنا سرنا إليه بجمعنا ، و دخلنا المسجد ، فرأيناه قد دارت به حلقة كبيرة ، و هو يتكلم بغرائب النحو ، فلم نجسر على

(١) ابن عصفور و التصريف ، ص ٧١ .

(٢) نفع الطيب ، ج (٦) ، ص ٧٠١ / بغية الوعاة ، ص ٣٥٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ج (٣) ، ص ١٨٤ .

سؤاله لهيبته ، و انصرفنا ثم جئنا بعد ، على عادتنا إلى أبي علي ، فنسي ، حتى قرئ عليه قول النابغة :

فعد عما ترى ، إذ لا ارتجاع له و انم القتود على عيرانة أجد
فتذكر ، و قال : ما فعلتم في سؤال ابن عصفور ؟ فصدقنا له الحديث ، فأقسم ألا يخبرنا ما
العامل فيه" (١).

هذه الرواية إن دلت على شيء ، فإنما تدل على سعة علمه و تمكنه من علم النحو حتى إن ابن عصفور خلع على نفسه هيبته ، نخالها هيبته العلماء الأفاضل ، فلم يجسر تلاميذ الشلوبين على سؤاله و نيل مرادهم . كما أن إرشاد الشلوبين تلاميذه إلى أبي الحسن دليل على اعترافه بخبرته و علمه . و كان له " ظهور و شفوف " (٢) ، فاستقطب بعلمه الواسع فنى الناشئة و الطلاب الذين أقبلوا عليه من كل فج عميق لإشباع فمهم من المعرفق كما أكد ذلك صاحب " عنوان الدراية " قائلاً : " و قرأ عليه خلق كثير ، و انتفعوا به ، و كل من قرأ عليه و كل من ظهر من أصحابه فمن المرزبين " (٣) . و قد اجتمعت في شخص ابن عصفور صفات جعلته " شهير الذكر ، رفيع القدر " (٤) ، فكان من أجل الأساتذة المتأخرين " جمع - رحمه الله - بين الحفظ و الإتقان ، و التصور و فصاحة اللسان ، هو حافظ متصور لما هو حافظ له ، قادر على التعبير عن محفوظه ، و هذه هي الغاية ، وهي أن يكون المرء حافظاً له متصوراً معتبراً ، و قل أن يجمع مثل هذا إلا الأحاد " (٥) . و بهذه القدرات و الاستعدادات المتعددة أخذ ابن عصفور مكانته بين الأعلام في تاريخ النحو و العربية ، فكان أهلاً أن يتسلم راية العربية و يرفعها شامخة في سماء الفردوس المفقود . و لعل ما يعزز قولنا هذا ، ما ذكره مؤلف شذرات الذهب قائلاً : " أبو الحسن بن عصفور علي بن مؤمن بن محمد بن علي النحوي الحضرمي الإشبيلي حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس " (٦) .

(١) نفع الطيب ، ج (٢) ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٢) عنوان الدراية ، ص ٣١٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣١٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣١٧ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣١٨ .

(٦) شذرات الذهب ، ج (٥) ، ص ٣٣٠ / بغية الوعاة ، ص ٣٥٧ .

أفلا يدل هذا النص أن ابن عصفور كان عالما بالعربية ملما بالنحو خبيرا بدقائقه؟ أجل ، إن أبا الحسن ساهم في إخصاب النحو العربي و نموه ، باجتهاداته المتعددة و أعماله الجليلة . و لكن هذه المتزلة التي آل إليها ابن عصفور لم تمنع النحاة من تتبع سقطاته و التماس هفواته ، فنلفي ابن مالك يطعن في علمه وينسب إليه الجهل حيناً ، و قصور الضبط و عدم الإلتقان حيناً آخر . ففي تعليقه على بناء " فعلان " من " رد " في كتابه الممتع يذكر أن ابن عصفور لا يفقه شيئاً في هذه المسألة و في خاتمة نقده لذلك الكتاب يشير إلى كثرة الخطأ فيه ، و يذكر أن بعض ذلك الخطأ - ولاسيما ما يشكل ضبطه من اللغة - هو من ابن عصفور نفسه ، لأنه " ليس بالمتقن و لا الضابط المحصل " (١) .

كما أن بعضهم ذهب به القول إلى أن ابن عصفور لم يكن محيطاً بعلوم العربية ، بل أجاد علم النحو فقط ، و النص التالي يترجم ما نقول : " و لكن لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ، و لا تأهل لغيره من علوم العربية " (٢) . و زعم ابن الحاج ، أبو العباس ، أحمد بن محمد الإشبيلي - و هو معاصر لأبي الحسن - أن ابن عصفور لا يحسن فهم كتاب سيبويه و تفسيره ، و يدعي أنه هو الحارس الأمين لكتاب سيبويه من سقطات أبي الحسن ، و لذلك كان يقول : " إذا مت فعل أبو الحسن بن عصفور في كتاب سيبويه ما أراد ، فإنه لا يجد من يرد عليه " (٣) .

ولكن استقراءنا لبعض المصادر المترجمة لابن عصفور ، إلى جانب بعض مؤلفاته ، أوحى لنا أن تلك الانتقادات غلب عليها نوع من الإجحاف في حق هذا النحوي العظيم . فهو لم يصل إلى درجة الجهل و القصور كما نعته بذلك صاحب الألفية ، و إنما غاص في أحشاء اللغة العربية ، فتمكن من دررها ، حتى قيل عنه إنه " حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس " (٤) . أما عن وصفه بعدم الإلتقان و قصور الضبط ، فإن أبا العباس الغبريني فنسب ذلك حين تحدث عن جملة من صفات ابن عصفور قائلاً : " جمع - رحمه الله - بين الحفظ و الإلتقان و التصور و فصاحة اللسان " (٥) .

(١) الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٨ ، ص ٧٠ .

(٢) فوات الوفيات ، ج (٢) ، ص ١٨٤ .

(٣) بغية الرعاة ، ص ١٥٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ٣٥٧ / شذرات الذهب ، ج (٥) ، ص ٣٣٠ .

(٥) عنوان الدراية ، ص ٣١٨ .

وأما قولهم أنه أجاد النحو و لم يتأهل لغير ذلك ، فيبدو أن ابن عصفور شغف بهذا العلم متأثرا بشيوخه و على رأسهم " أبو علي الشلوبين " الذي ختم على يده كتاب سيبويه ، فاتخذت ثقافته منحا نحويا و صرفيا ، غير أن هذا لم يمنعه من الاطلاع على علوم العربية الأخرى كالأدب الذي ألف فيه " الضرائر " ، و " سرقات الشعراء " ، و " شرح الأشعار الستة " و " شرح الحماسة " و " شرح ديوان المتنبي " .

و إن ملازمة ابن عصفور شيخه " أبو علي الشلوبين " طيلة عشر سنين لقراءة كتاب سيبويه، و تصدره لإقراءه ؛ لدليل قاطع ندفع به ادعاء ابن الحاج وزعمه الباطل .
و على غرار هؤلاء النحاة ، فإن أبا حيان - تلميذ ابن عصفور - أمطر شيخه بوابل من الردود و التعليقات على آرائه ، و نظرا لإفاضته في نقد أستاذه أبي الحسن ارتأينا أن نبسط آراءه بشيء من التفصيل .

قلنا بأن ابن عصفور كان من الشيوخ الأجلاء الذين لم يضمنوا بعلمهم على طلابهم، بل وهب عقله و فكره لهم ؛ حتى استأثر بإعجاب الكثير من تلاميذه و على رأسهم أبو حيان النحوي الذي تأثر بشيخه تأثرا كبيرا ؛ جعله يهتم بمؤلفاته القيمة ، فانكب عليها يطالعها وينهل من علمها الفياض . و قد لازم أبو حيان كتب ابن عصفور ، و لاسيما كتابه " الممتع " الذي كان لا يفارقه كالظل الذي لا يفارق صاحبه ، فقام بتلخيصه في كتاب سماه " المبدع من الممتع " بعد أن اختصر " شرح الجمل الكبير " بكتاب سماه " الموفور من شرح ابن عصفور " و لخص المقرب بكتاب سماه " التقريب " ثم شرحه و نبه عليه في كتاب " التدريب في تمثيل التقريب " . و هذا الاهتمام البالغ بكتب ابن عصفور أوحى لأبي حيان بمناقشة آراء شيخه و الرد عليها في معظم مؤلفاته الأخرى كالبحر المحيط ، و الارتشاف ، و منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك . و نظرا لاطلاعه الواسع على كتاب الله - عز و جل - أخذ أبو حيان شيخه على عدم حفظه للقرآن الكريم، وأشعار العرب . ففي مسألة " أم " المنقطعة يذكر أبو حيان " أنها تدخل على أسماء الاستفهام " ^(١) ، ثم يقول : " و هو كثير فصيح خلافا لما في شرح الصفار الذي كتبه عن ابن عصفور ، فإنه ادعى أنه لا يحفظ منه إلا قوله : أم هل كبير بكى ، و : ما أنت أم ما ذكرها

(١) ابن عصفور و التصريف ، ص ٧٧ .

ربعية ، و قوله : أم هل لامي فيك لائم ، و أنه من الجمع بين أداتي معنى ، و هو قليل جدا^(١) . و يعقب أبو حيان على هذا بما يلي : " وفي كتاب الله تعالى : أم ماذا كنتم تعملون ، أم من هذا الذي هو جند لكم ، أم من هذا الذي يرزقكم . و في الغرة : يدخلون أم على جميع آلة الاستفهام ، إلا على الهمزة ... وهذا من ابن عصفور و تلميذه يدل على الجسارة ، و عدم حفظ كتاب الله تعالى "^(٢) .

ويرى أبو حيان أن شيخه كان مقلدا للكوفيين في كثير من آرائهم التي عارضها تلميذه ، لأنها بعيدة عن الصواب . و قد رد عليه عدم تجويزه الجمع بين الجملتين إلا بفاصل . قال ابن عصفور و لم يرد السماع إلا بالفصل كما ذهب الكوفيون إليه . و ليس ما ذكر بصحيح ألا ترى قوله تعالى : " و قالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى "^(٣) . " فحمل على اللفظ في : " كان " إذ أفرد الضمير ، و جاء الخبر على المعنى إذ جاء جمعا ، و لا فصل بين الجملتين ، و إنما جاء أكثر ذلك بالفصل لما فيه من إزالة قلق التنافر الذي يكون بين الجملتين " ^(٤) . و رد عليه تأوله ما ورد من الشواهد على جواز تقديم التمييز على الفعل ، قائلا : " و اختلف النحويون في تقديمه على الفعل فمنهم من منع ذلك ، و هو مذهب سيوييه و الفراء و أكثر البصريين و الكوفيين ، و إلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي في شرحه للأبيات ، و أكثر متأخري ، و منهم من أجاز تقديمه و هو مذهب الكسائي و المازني ، و الجرمي و المررد و من أخذ بمذهبهم من البصريين و بعض الكوفيين ، و به قال هذا الناظم ، وهو صحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على جواز ذلك ، و قياسا على سائر الفضلات ، قال الشاعر :

أهجر ليلى للفراق حبيها _____ وما كان نفسا بالفراق تطيب

فقدم " نفسا " على " تطيب " . و قد تنطع المانعون في تأويل هذا البيت ، و بعضهم رد هذه الرواية ، و زعم أن الرواية " و ما كان نفسي بالفراق تطيب " . و قد تأوله ابن عصفور زاعما أنه لم يجيء ذلك إلا في بيت واحد من الشعر فلا حجة فيه ، لأنه قد يتقدم في الشعر

(١) ابن عصفور و التصريف ، ص ٧٧ .

(٢) أبو حيان النحوي ، ص ١٠٨ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ، ١١١ .

(٤) أبو حيان النحوي ، ص ١٠٩ .

ما لا يجوز تقديمه في الكلام، و ذلك منه عدم اطلاع على أشعار العرب و تقليد لبعض من تقدم ، بل قد جاء من ذلك جملة تبني على مثلها القواعد " (١) .

و إلى جانب عدم حفظه للقرآن الكريم ، يؤخذ أبو حيان أستاذه على عدم اطلاعه على أشعار العرب ، و تقليده النحاة القدامى ، و زعمه أشياء مخالفة لما ورد في القرآن الكريم و في كلام العرب " كزعمه أن النفي بـ " لم " في جملة الحال نحو : " قام زيد لم يضحك " قليل " (٢) ، و ذكره آراء تخالف السماع الذي ورد عن العرب ؛ و ذلك في ذهابه إلى أنه " لا يجوز تخفيف الياء من "لاسيما" لأنه لم يحفظ من كلام فصيح ، و لا يقتضيه القياس ، لأن تخفيفها يؤدي إلى بقاء الاسم المعرب على حرفين و ثانيهما حرف علة ، وهذا غير محفوظ عنده في حال أفراد ، و لا في حال إضافة إلا ما جاء من قولهم : " فوك " و " ذو مال " و هما خارجان عن القياس " (٣) . في حين يرى أبو حيان جواز ذلك بناء على ما سمع من العرب كقول الشاعر :

ف بالعقود و الأيمان لاسيما عقد و فاء به من أعظم القرب (٤)

كما رد عليه في ذهابه إلى أن " ليت و لعل و كأن ينصبن الحال بخلاف أخواتها إن و أن و لكن ، بينما يرى أبو حيان أن الصحيح عدم جواز ذلك ، و أن شيئا من الحروف لا يعمل في ظرف ، و لا حال و لا يتعلق بها حرف جر إلا " كأن " و " كاف التشبيه " قال النابغة :

كأنه خارج من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد
و تقول : كأن زيدا غضبان أسد " (٥) .

و يعارضه في موضع آخر ، فيرد عليه في قوله أن الأولى أن يكون النفي بـ " لما " في جملة الحال ، و يقول : " و زعم ابن عصفور أن الأولى أن يكون النفي بـ " لما " نحو " جاء زيد و لما يضحك " ، وعلل ذلك بأن " لما يفعل " و قال : وقد تكون منفية بـ " لم " و " ما " نحو " قام زيد و لم يضحك " أو " ما يضحك " و ذلك قليل جدا . و إنما

(١) أبو حيان النحوي ، ص ١١٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١١١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٨٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٨٥ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٨٧ .

ادعى أن النفي بـ " لما " أولى لأن يكون من مذهبه أن الماضي لا يقع حالا إلا مع " قد " ظاهرة إن كانت هذه الحال حالا مبنية و لذلك علل بأن " لما يفعل " نفي لـ " قد يفعل " و " لما " تدل على نفي الفعل متصلا بزمن الإخبار ، و " قد " تقرب الماضي من زمن الإخبار ، فلذلك ، قال : "الأولى لما " ، حتى يكون مناسبا للإثبات، غير أنه يجوز وقوع الماضي بغير " قد " حالا و أن دعوى الإخبار في ذلك غير مختار فطلت هذه الأولوية"^(١).

و يرد عليه اعتذاره عن سبويه في ذهابه مذهبا لم يتبعه أبو حيان نفسه و ذلك في الكلام على " دواليك " و " حنانيك " و جواز نصبهما على الحال عند سبويه و ابن عصفور ، بينما يرى أبو حيان أنه " لا حاجة إلى تكلف كونهما حالين إذ الظاهر أنهما مصدران في قول الشاعر :

إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس

و قول الشاعر :

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

و لا ينبغي أن يخرج في هذين البيتين عن الظاهر " ^(٢) .

و لعلنا نلاحظ بعد هذا أن أبا حيان أثقل كاهل شيخه بردود لا حصر لها ، حلول بها تصحيح بعض الأخطاء التي وقع فيها ابن عصفور ، وقد يذكره في بعض الصفحات مستشهدا به ، أو مبينا اختياره أو مذهبه ، و قد يشير إلى ذهابه مذهبا مخالف للجمهور ولسبويه ثم تأييده لبعض آراء سبويه في مواضع أخرى .

و لم يكتف أبو حيان بردوده الكثيرة على شيخه ، بل رد أيضا على من نقل عن ابن عصفور ، " كرده على نقل ابن الضائع عنه استعمال : " سوى " غير ظرف و الموجود في مؤلفاته أنه ظرف لا يتصرف " ^(٣) . و بعد هذا السرد لردود أبي حيان على شيخه ابن عصفور نلاحظ أنه أكثر من نقده ويبدو أنه بالغ فيه ، لاسيما في قوله أنه غير مطلع على أشعار العرب ؛ فكتابه " الضرائر " يفند هذا الحكم الذي أصدره أبو حيان في حق ابن

^(١) أبو حيان النحوي ، ص ١٨٨ .

^(٢) المرجع نفسه ، ص ١٨٨ .

^(٣) المرجع نفسه ، ص ١٨٩ .

عصفور ، لما يحمل في طياته من أشعار و قرائض العرب إلى جانب كتابه " سرقات الشعراء
" و " شرح الأشعار الستة " ، و " شرح الحماسة " و " شرح ديوان المتنبي " .
و على أي حال ، فإننا نسلم بالمقولة الشهيرة " لكل جواد كبوة و لكل عالم
هفوة " ، فتلك هنات لا تغض من قدر ابن عصفور و لا تستطيع أن تنال من منزلته السلمقة
في ميدان النحو العربي . و لا يحق لنا أن ننكر أبدا أن ابن عصفور قد أثبت وجوده في زمن
ما و حمل لواء العربية بالأندلس ، و الدليل على ذلك مصنفاته القيمة التي أثرى بها المكتبة
العربية ؛ فسدت الكثير من الثغرات في علم النحو العربي . و لا نخال أن أبا حيان رام بتلك
التعليقات النيل من شيخه ابن عصفور ، بل ربما إنصافا له وقف على بعض عثراته مدينا له
بحسن تأديبه و تلقينه لغة الضاد . و حسبنا أن المقري قد أنصف أعمال ابن عصفور
و وصف تلك الانتقادات أن " فيها كثير من التعسف و التضليل " ^(١) منشدا قول المتنبي :
وفي تعب من يحسد الشمس نورها و يأمل أن يأتي لها بضريب ^(٢)

^(١) نفتح الطيب ، ج (٤) ، ص ١٤٨ .

^(٢) ديوان المتنبي ، أبو الطيب المتنبي ، نشره عبد الرحمن البرقوقي ، بيروت (لبنان) ، د.ط ، د.ت ، ج (١) ، ص ٥٦ .

الفصل الثاني

ابن عصفور و المدارس الصرفية

(١) موقف ابن عصفور من علماء البصرة

(٢) موقف ابن عصفور من علماء الكوفة

(٣) موقف ابن عصفور من علماء بغداد

ابن عصفور والمدارس الصرفية

عرف العربي منذ زمن سحيق بغيرته و تعصبه لمقومات شخصيته الأصيلة ؛ فقد كان يذود عنها بدمه و قرطاسه ، حتى لا تلوثها أيادي الأعاجم و الدخلاء . و في مقدمة هذه المقومات اللغة العربية التي كانت تجري منهم مجرى الدم في العروق ، فحرص عليها ابن الجزيرة حرصا شديدا ، خشية أن يشوبها اللحن نتيجة اختلاط العرب بغيرهم من الأقوام والأمم ، و طفق يجوب الفيافي و القفار ، ليجمع لغته من أفواه العرب الأقحاح الذين لم تعتر لغتهم رطانة العجمة و تعابير الدخلاء .

و بعد أن حشدوا زحما من الألفاظ و المفردات ، معتمدين في ذلك على المهيع الأصل ، وهو القرآن الكريم و الشعر العربي ؛ فكر اللغويون في تعويد اللغة العربية صيانة لها من اللحن و تقريبها إلى أذهان الناشئة في مختلف الأمصار العربية ؛ فبرز على الساحة اللغوية نخبة أفاض ، كان لهم أبلغ الأثر في نشأة النحو العربي و تطوره كأبي السود الدؤلي ، و ابن أبي إسحاق الحضرمي ، و الخليل بن أحمد الفراهيدي ، و سيبويه ؛ و أخذ النحو و الصرف معا يشقان طريقهما نحو الإمام بفضل قائدهم الفذ سيبويه ، الذي كان كتابه بمثابة نبراس أنار بشعاعه ليلا سرمديا حالكا باتت فيه اللغة العربية تشكو من اللحن و عجمة الدخلاء و كان " أعظم كتاب جمع فيه النحو و اللغة و الصرف و أساليب العرب الفصيحة" ^(١) ، " و هو بذلك أول مصدر يرجع إليه كل باحث في النحو و أصوله " ^(٢) .

و لم يلبث النحو و الصرف أن انقسما ، بعد الخليل بن أحمد الفراهيدي ، إلى اتجاهات قسمها علماء العربية إلى مدارس نحوية و صرفية و هي : مدرسة البصرة ، و مدرسة الكوفة ، و مدرسة بغداد ، و مدرسة الأندلس ؛ و كان لكل مدرسة اتجاهاتها النحوية و الصرفية الخاصة بها و خصائص تنفرد بها عن مثيلاتها من المدارس . و قد خلف أقطاب تلك المدارس آثارا نفيسة في علم التصريف كانت بمثابة المعين الذي لا ينضب

^(١) أبو حيان النحوي ، ص ٢٧٢ .

^(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٧٤ .

و عين ثرة لا تغيب ، هل منه النحاة الذين خلفوهم ، و حملوا الراية من بعدهم ، كابن عصفور الإشبيلي الذي استقى من ذلك المنبع الصافي ما يبل صداه في إنجاز مصنفاته في علم التصريف . و انتقى من آراء سيبويه ، والكسائي و ابن كيسان و ابن جنبي ما يشفي غليله و يدرك به غايته في تصنيف مؤلفاته في حقل التصريف وفقا لمنهجه و مذهبه الخاص .

و يبدو أن موقف ابن عصفور كان متباينا اتجاه المدارس الصرفية و أعلامها ، مؤيدا تارة و مناقضا تارة أخرى . فما مدى صلته بعلماء التصريف على وجه الخصوص ؟

(١) موقف ابن عصفور من علماء البصرة :

قبل أن نتعرف على صلة ابن عصفور بعلماء البصرة ، يجدر بنا أن نعطي لمحة موجزة عن مدرسة البصرة و عن نشاطها في حقل النحو و الصرف . فقد كانت البصرة مهد النحاة الأوائل ، و قبله العلماء الأجلاء الذين حملوا المشعل الأول في ميدان النحو العربي ، فسار على دربهم النحاة المتأخرون ؛ و بذلك أحرزت مدرسة البصرة على قصب السبق في ميدان النحو و الصرف كما صرح بذلك ابن النديم قائلا : " إنما قدمنا البصريين أولا ، لأن علم العربية عنهم أخذ " (١) . و قد شاد صرحها و رفع أركانها نخاة لا يشق لهم الغبار في علم النحو و على رأسهم سيبويه ، و الأخفش ، و أبو عمرو الجرمي ، و قطرب و السيرافي . و كان منهجهم في البحث الاعتماد بالدرجة الأولى على السماع في تعويد النحو العربي ، فتشددوا في شواهدهم ، و لم يقبلوا كلام من اختلط بالحواضر ؛ بل بنوا قواعدهم على الأغلب الشائع من كلام العرب الخالص ؛ و إذا عثروا على ما يخالف قواعدهم أولوه أوحكموا عليه بأنه شاذ أو موضوع . و بلغ بهم التشدد في شاهدهم النحوي و الصرفي ، أنهم أخذوا ينظرون إلى القراءات القرآنية نظرة الريبة و الشك ، فلم يأخذوا إلا ما وافق قواعدهم و أصولهم . " و كان البصريون يخضعون القراءات لأقيستهم و أصولهم المعتمدة على العقل و الرأي ، في حين أنها تعتمد على الرواية و النقل الصحيح عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - و الصحابة و التابعين و هي سنة متبعة يأخذ بها الآخر عن الأول " (٢) .

(١) المدارس النحوية ، ص ١٩ .

(٢) أبو حيان النحوي ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

أما الحديث النبوي الشريف ، فلم يستشهدوا به في النحو و اللغة و قد ورد على لسان د. شوقي ضيف : " و كانوا لا يحتجون بالحديث النبوي و لا يتخذونه إماما لشواهدهم و أمثلتهم لأنه روي بالمعنى إذ لم يكتب و لم يدون إلا في المائة الثانية للهجرة و دخلت في روايته كثرة من الأعاجم ، فكان طبيعيا أن لا يحتجوا بلفظه و ما يجرى فيه من إعراب " (١) .

وكان الشعر المرجع الثالث لشواهدهم النحوية و الصرفية ، فاحترسوا في الأخذ به و ذلك لخضوعه للضرورات ، فلم يعتمد عليه النحاة وحده ما لم ترد شواهد نثرية تعزز صحته .

كما استعان البصريون بالقياس في وضع قواعدهم ، و لكنهم تشددوا فيه و لم يقيسوا إلا على ما توافرت شواهد و أمثله ، و المقيس عليه عندهم يشترط فيه ألا يكون شاذا و لا خارجا عن سنن القياس ، فإذا سمع ما يعارض القياس ، تركوا القياس و نطقوا بالمسموع ، و لا يقيسون على المسموع الشاذ " (٢) .

إن موقف ابن عصفور من البصريين - في مجال علم التصريف - يتجلى بوضوح في آرائه التي تناثرت في ثنايا مؤلفه " الممتع في التصريف " ، والتي تنم عن تأييده لبعض آرائهم في مواضع و عن مخالفته لهم في أخرى .

ومما يقف فيه مع البصريين أن إدغام السين في الشين لا يجوز في قوله تعالى : " واشتعل الرأس شيئا " (٣) ، محتجا بأصليين من أصول الإدغام لدى البصريين بقوله : " فإن الإدغام يؤدي إلى الجمع بين ساكنين ، و ليس الأول حرف مد ولين " (٤) . و قد روي عن بعض القراء أنهم أدغموا في بعض الآيات الكريمة على غير قياس ، كقوله تعالى : " الرعب بما " (٥) و قوله تعالى : " إذ تلقونه " (٦) . و هذا لا يجوز عند البصريين في حال على حد قول أبي الحسن .

(١) المدارس النحوية ، ص ١٩ .

(٢) أبو حيان النحوي ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٣) سورة مريم ، الآية ٤ .

(٤) الممتع ، ج (٢) ، ص ٨٦ .

(٥) سورة النور ، الآية ١٥ .

(٦) سورة آل عمران ، الآية ١٥١ .

و يشاطر ابن عصفور مذهب البصريين في أن " جذب و جذب " لغتان وليست من القلب المكاني كما يرى الكوفيون ، محتجا بقوله " فأما إذا كان للكلمة نظامان قد تصرف كل واحد منهما على حد تصرف الآخر ، و لم يكن أحدهما مجردا من الزوائد و الآخر مقترنا بها ، و لم يكن في أحد النظمين ما يشهد له بأنه مقلوب من الآخر ، فإن كل واحد منهما أصل بنفسه . و ذلك جذب و جذب ، لأنه يقال : يجذب ، و يجذب ، و جاذب و جابذ و مجبوذ ، و جذب و جذب " (١).

ثم نلفي ابن عصفور مناقضا لآراء البصريين ، فيوجه إليهم نقدا صريحا مستأنسا بمذهب الكوفيين في العديد من قضايا الصرف في كتابه الممتع . و الأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة . فمما أوتر عن البصريين - عدا أبا زيد و الأخفش - " ثبوت الهاء مضمومة وصلا في " هناه " ، اعتقادا منهم أنها لام الكلمة التي هي واو في " هنوات " . و قال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو كإبدالها في " كساء " ، و لم يسمع " هناء " . أما الكوفيون ، فمذهبهم أن الهاء زيدت للسكت ، كما زيدت في " زيداه " ، و حركت بالضم وصلا على السعة كما هو الحال في قول الراجز :

يا مرحباه بحمار ناجيه
إذا أتى قربته للسانية (٢)

و عقب ابن عصفور على هذين الرأيين بقوله : " و الوجه عندي أنها زائدة للوقف ، لأن ذلك قد سمع له نظير في الشعر . و أيضا فإن ابن كيسان - رحمه الله - قد حكى في المختار له أن العرب تقول : يا هناه ، بفتح الهاء الواقعة بعد الألف و كسرهما وضمها . فمن كسرهما فلأنها هاء السكت ، فهي في الأصل ساكنة ، فالتقت مع الألف فحركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين . و من حركها بالفتح فإنه أتبع حركتها حركة ما قبلها . و من ضم فإنه أجراها مجرى حرف من الأصل فضمها كما يضم آخر المنادى . ولو كانت الهاء بدلا من الواو لم يكن للكسر و الفتح وجه ، و لوجب الضم كسائر المناديات " (٣) .

(١) الممتع ، ص ٨٠ .

(٢) شرح الشافية ، الإسترأبادي ، تحقيق محمد نور الحسن و آخرين ، القاهرة ، مطبعة حجازي ، د.ط ، ١٣٥٦ ، ج (٣) ، ص ٢٢٥ .

(٣) الممتع ، ج (١) ، ص ٣٨ .

و يختلف ابن عصفور مع البصريين في أبنية " إصبع " بكسر الهمزة و ضمّ الباء ،
 فيدفع ذلك بقوله : " لكن أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء . قال الفراء :
 لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم : إصبع ، فإننا بحثنا عنها فلم نجدها " (١) .
 و إلى جانب نيّله من البصريين عامّة ، فقد وجّه ابن عصفور سهام نقده إلى
 بعضهم خاصّة ، فكان أبو الحسن الأخفش أكثر تعرّضا لنقده ، على الرّغم من أنّه انخرّف
 عن المذهب البصري في توجيه بعض المسائل ، " و استدرك على سيّويه بناء " فاعلون "
 معتمدا على " الماطرون " إذ زعم أنّ نونه أصلية و استدللّ على ذلك بجرّ النون في
 قول الشاعر :

طال همّي و بتّ كالمحزون و اعترتني الهموم بالماطرون

فلو كانت زائدة لكانت الكلمة جمعا ، و الجمع إذا سمّي به خضع لإحدى الطريقتين : إمّا
 أن يجرى مجرى جمع المذكور في الرفع و التصب و الخفض ، و إمّا أن تقلب الواو ياء على كلّ
 حال و يجعل الإعراب في النون " (٢) . و عقّب ابن عصفور على مذهب الأخفش هذا
 بقوله : " و هذا لا دليل له فيه ، لأنّ أبا سعيد ، و غيره من النحويين ، حكوا في التسمية
 وجهين غير هذين : أحدهما جعل الإعراب في النون ، و إبقاء الواو على كلّ حال .
 فيقولون : هذا ياسمون ، و رأيت ياسمونا ، و مررت بياسمون . فيكون الماطرون جمعا سمّي
 به على هذا الوجه . و الوجه الآخر أن تكون النون مفتوحة في كلّ حال ، و قبلها الواو .
 وقد جاء ذلك في الماطرون ، و عليه قوله :

و لها بالماطرون ، إذا أكل التّمّل الذي جمعا
 وهذا ممّا يدلّ على أنّه جمع محكيّة فيه حال الرفع . على أنّ أبا سعيد السّيرافي قال : أظنّها
 فارسيّة . فإذا كانت كذلك فلا حجّة فيها " (٣) .

(١) المتع ، ص ٨ / الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، بيروت (لبنان) ، دار الكتاب العربي ،

مطبعة دار الكتب المصرية ، د.ط ، د.ت ، ج (١) ، ص ٦٨ .

(٢) المتع ، ص ١٤ / الخصائص ، ج (٣) ، ص ٢١٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٥ .

كما يخالف ابن عصفور الجرمي حين يقصر على السماع همز الواو المكسورة أولا ولا يميز همزها بالقياس في قوله : " و هذا الذي ذهب إليه فاسد قياسا و سماعا " (١) ؛ ثم يورد أدلة السماع و القياس في صحة همز تلك الواو .

و يتعقب ابن عصفور أبا عبيد القاسم ابن سلام في قوله أن " مندوحة " مشتقة من " انداح " ، قائلا : " و ذلك فاسد ، لأن انداح : انفعل ، ونونه زائدة . و مندوحة : مفعولة ، ونونه أصلية . إذ لو كانت زائدة لكانت : منفعلة ، و هو بناء لم يثبت في كلامهم . فهو على هذا مشتق من الندح ، و هو جانب الجبل و طرفه و هو إلى السعة " (٢) .

و يتعرض ابن عصفور لكبار النحاة كالخليل بن أحمد الفراهيدي ، فيرد على بعض أقواله مثال ذلك " أن في " استحي " قولين : أحدهما للخليل الذي يرى أنه لما أعلت العين سكت ، و سكنت اللام أيضا كذلك بعدها بالإعلال ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين . و الآخر للمازني الذي يرى أن الألف حذفت تخفيفا ، كما حذفت من " علبط " و يرد مذهب الخليل بقول العرب في التثنية " استحيا " . فلو كان الحذف لالتقاء الساكنين لقالوا " استحيا " في التثنية ، لأن اللام قد تحركت لأجل ألف التثنية " (٣) . و يرجح المذهب الثاني على الأول بقوله : " و مذهب المازني أقوى " (٤) .

و يسجل أبو الحسن قصورا في الإتيان بالحجة لدى الخليل و يونس في مسألة الزائد في المضعف ، فالخليل يرى أن الحرف الأول هو الزائد في المضعف . فاللام الأولى في " سلم " و الزاي الأولى من " بلز " هما الزائدتان ، لأنهما وقعتا في موقع تكثر فيه أمهات الزوائد ، وهي أحرف العلة . فهذه الأحرف تكثر زيادتها ساكنة ثانية و ثالثة نحو : حومل ، و كلهل ، و كتاب ، و قضيب . و يرى أن الزائد هو الحرف الثاني ، لأنه يقع موقعا تكثر فيه أمهات الزوائد ، فهي تقع متحركة زائدة ثالثة و رابعة نحو : جوهر ، و عثير ، و عفرية . و كذلك الحرف الثاني المضعف من : سلم و بلز . و يعقب ابن عصفور على ذلك قائلا : " و هذا

(١) المتع ، ص ٣٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ص ٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .

القدر الذي احتج به الخليل ويونس لا حجة لهما فيه ، لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالنظير، و ليس فيه دليل قاطع"^(١).

كما نقد ابن عصفور المبرد ، الذي زعم أن حروف العربية ثمانية وعشرون حرفا مخالفا بذلك سيبويه الذي يرى أنها تسعة و عشرون حرفا في قوله : " حروف اللغة العربية تسعة و عشرون حرفا " ^(٢) . و على ذلك جمهور العلماء ، إلا أبا العباس الذي " أخرج الهمزة من حروف المعجم ، بحجة أنها لا تثبت في الرسم على صورة واحدة . فهي إذا من قبيل الضبط ، ولو كانت حرفا من حروف المعجم لكان لها شكل واحد كسائر الحروف"^(٣) . و فند ابن عصفور هذا الزعم قائلا : " و هذا الذي ذهب إليه أبو العباس فاسد، لأن الهمزة لو لم تكن حرفا لكان " أخذ " و " أكل " و أمثالهما على حرفين خاصة ، لأن الهمزة ليست عنده حرفا . و ذلك باطل لأنه أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف : فاء و عين و لام . فأما عدم استقرار صورتها على حال واحدة فسبب ذلك أنها كتبت على حسب تسهيلها . و لولا ذلك لكانت على صورة واحدة، وهي الألف . و مما يدل على ذلك أن الموضع الذي لا تسهل فيه تكتب فيه ألفا ، بأي حركة تحركت . و ذلك إذا كانت أولا نحو : " أحمد " ، " أبلم " " إثم " . و مما يبين أيضا أنها حرف أن واضع أسماء حروف المعجم وضعها على أن يكون في أول الاسم لفظ الحرف المسمى بذلك ، نحو جيم، و دال ، و ياء و أمثال ذلك . فالألف اسم للهمزة ، لوجود الهمزة في أوله . فأما الألف التي هي مدة فلم يتمكن ذلك في اسمها ، لأنها ساكنة ولا يبتدأ بساكن ، فسميت ألفا ، باسم أقرب الحروف إليها في المخرج ، وهو الهمزة . و مما يبين أيضا أنها حرف ، و ليست من قبيل الضبط ، أن الضبط لا يتصور النطق به إلا في حرف ، و الهمزة يتصور النطق بها وحدها كسائر الحروف . فدل ذلك على أنها حرف " ^(٤) .

(١) المتع ، ص ٢٩ .

(٢) الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، د.ط ، ١٩٧٨ ، ج (٢) ، ص ٤٠٤ .

(٣) سر صناعة الإعراب ، ابن جنبي ، تحقيق مصطفى السقا و آخرين ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، د.ط ، ١٩٥٥ ، ج (١) ،

ص ٤٦ / المقتضب ، المبرد ، تحقيق عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، د.ط ، ١٩٦٨ ، ج (١) ص ٩٢ .

(٤) المتع ، ص ٦٢ و ص ١٨ و ص ١٩ و ص ٤٦ و ص ٥٦ .

و تعقب ابن عصفور أبا سعيد السيرافي الذي رأى أن وزن " مهوأن " هو "مفععل"، قائلا: " و هذا باطل ، لأنه ليس بجار على فعل ، إذ لا يحفظ : أهوأن . لكنه إن ثبت كان على وزن : مفعول " (١) .

أما أبو علي الفارسي ، فقد ذهب مذهب يونس في أن الحرف الثاني من المضعف هو الزائد و استدل على ذلك بوجود مثل " اسحنكك " في كلام العرب ؛ و ذلك أن النون في " افعلنل " من الرباعي لم توجد قط إلا بين أصلين نحو " احرنجم " ، فينبغي أن يكون فيما ألحق به من الثلاثي بين أصلين ، لئلا يخالف الملحق ما ألحق به . و إذا ثبت في هذا الموضع أن الزائد من المثليين هو الثاني حملت سائر المواضع عليه . و لكن ابن عصفور علق على ذلك قائلا : " و هذا الذي استدل به لا حجة فيه ، لأنه لا يلزم أن يوافق الملحق ما ألحق به ، في أكثر من موافقته له في الحركات ، و السكنات ، و عدد الحروف ؛ ألا ترى أن النون في افعلنل ، من الرباعي بعدها حرفان أصلان ، و ليس بعدها فيما ألحق به من الثلاثي إلا حرفان ، أحدهما أصلي ، و الآخر زائد. فكما خالف الملحق الملحق به في هذا القدر ، فكذلك يجوز أن يخالفه في كون النون في الملحق به واقعة بين أصلين ، و في الملحق واقعة بين أصل و زائد " (٢) .

و احتج ابن جني للتحليل في " إعلال غزوية و تصحيح اقوول " (٣) ، بأنه قد يستقل في الاسم ما يصح في الفعل . و استدل على ذلك بأن الواو صحت في " يغزو " و ليس في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة . و نقد ابن عصفور ما زعمه ابن جني و وصفه بأنه : " في نهاية الفساد ، لأن الفعل أثقل من الاسم بلا خلاف ، و أكثر إعلالا ، فكيف يصح فيه ما يعتل في الاسم الذي هو أخف . و أما صحة : يغزو ، و إعلال أدل ، فلأمر عرض ، قد يبين في موضعه " (٤) .

و كان لابن عصفور موقف متميز مع سيبويه و آرائه لطول صحبة كتابه الذي درسه و اغترف من علمه الواسع طيلة عشر سنوات ؛ الأمر الذي جعله يسير على نهجه ،

(١) المتع ، ص ١٢ ، و ص ٨ ، و ١٣ ، و ٢٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠ ، و ص ١٧ ، و ٢٢ ، و ٥٣ .

(٣) المنصف ، ابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، القاهرة ، ط مصطفى الحلبي ، ط ١ ، ١٩٥٤ - ١٩٦٠ ، ج (٢) ، ص

٢٩٠ - ٢٩١ .

(٤) المتع ، ص ٢٠ ، و ص ٢ ، و ٩ ، و ١٢ ، و ٢٥ ، و ٢٦ ، و ٤٦ .

ويقتفي أثره في العديد من المسائل النحوية و الصرفية . و يرى آراءه هي الراجحة في الكثير من الأحيان ، بل وينافح عنها ، و يسوغ أخطائه و هفواته بكل ما يملك من الحجج والبراهين . و الأمثلة على ما نقول كثيرة و متعددة ، فمنها ما استدركه الزبيدي على سيويه في أبنية الأسماء ، عدم ذكره وزن " أفعل " ، فكان أن علق أبو الحسن على ذلك منافحا عن سيويه بقوله : " و حكى الزبيدي : أصبع و أمثلة . فإن ثبت النقل بهما لم يكن في ذلك استدراك على سيويه ، لأنه قد حكى فيه أصبع و أمثلة ، بضم الهمزة ، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفا ، كما قالوا في برقع : برقع ، بالتخفيف " (١) . و كذلك حروف البدل يذكر سيويه منها أحد عشر حرفا و يغفل عن سبعة منها و هي السين ، و الصاد ، و الزاي ، و العين ، و الكاف ، و الفاء و الشين ؛ فيعتذر أبو الحسن له بقوله : " و السبب في أن لم يذكر سيويه - رحمه الله - هذه الحروف السبعة ، في حروف البدل ، أنها تنقسم قسمين : قسم الإبدال فيه مراد به تقريب الحرف من غيره ، فبابه أن يذكر في البدل الذي يكون بسبب الإدغام ، لأنه يشبهه ، و هو إبدال الصاد من السين إذا كان بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف . و قسم الإبدال فيه قليل جدا ، أو في لغة بعض العرب ، فلم يعتبره ، و هو ما بقي من سبعة أحرف : فأما الكاف و السين و الشين و الفاء فإبدالها قليل جدا . و أما العين فإبدالها من الهمزة قليل ، و لا يفعل ذلك إلا بنو تميم . و كذلك إبدال الزاي من الصاد ، إنما تفعله كلب " (٢) .

و قد يقر ابن عصفور ببعض فوائت سيويه حين يخفق في إيجاد المسوغ لذلك . فمما فات سيويه إدغام الطاء ، و الدال ، و التاء ، و الظاء ، و الذال و الثاء في الجيم ؛ فيقول صاحب الممتع : " و تدغم هذه الستة في الضاد ، و الجيم ، و الشين ، و الصاد و الزاي و السين و لم يحفظ سيويه إدغامها في الجيم " (٣) .

و قد يجمع في المسألة الواحدة بين الإقرار بسهو سيويه و إنكار تعقبه ، كأن يقول في بناء فعل : " و لم يجئ منه إلا إبل خاصة ، فيما زعم سيويه . و حكى غيره : أتان إبد

(١) الممتع ، ص ٨ / الخصائص ، ج (٣) ، ص ١٩٥ - ٢١٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ص ٣٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦٦ .

للوحشية . فأما : إطل ، فلا حجة فيه ، لأن المشهور فيه : إطل ، بسكون الطاء . فإطل
يمكن أن يكون مما أتبع الطاء فيه الهمزة للضرورة ، لأنه لا يحفظ إلا في الشعر ، نحو قوله :
له إطلا ظبي ، و ساقا نعامة

في رواية من رواه كذلك . و كذلك : حبرة ، و الأفصح و المشهور فيها إنما هو : حبرة
وحبرة ضعيف . و كذلك بلز ، لا حجة فيه ، لأن الأشهر فيه بلز ، بالتشديد فيمكن أن
يكون بلز مخففا منه " (١) . ونلاحظ هنا أن ابن عصفور نافع عن سيبويه و دفع أن تكون :
إطل و حبر و بلز من الفوائت ، و سجل عليه سهوه عن لفظ " إبد " .

و غالبا ما ينتصر لرأي سيبويه و يرجحه على ما عداه من النحاة مثل الخليل
و الأخفش . فقد ظاهره على الخليل في اسم الفاعل من " جاء " و رجح في موضع آخر قوله
على الأخفش . و من هذا القبيل ما ذهب إليه سيبويه أن ترتيب أقصى الحروف مخرجا
من الحلق كما يلي : الهمزة فالألف فالهاء . و يزعم الأخفش أن الصواب كون الهاء والألف
بعد الهمزة معا ، و ليست إحداهما أسبق من الأخرى ؛ فينكر ابن عصفور ذلك و يصفه
بالفساد قائلا : " و الدليل على فساد مذهبه و صحة ما ذهب إليه سيبويه ، أنه متى احتيج
إلى تحريك الألف اعتمد بها على أقرب الحروف إليها فقلبت همزة ، نحو : رسالة و رسائل .
فلو كانت الهاء معها من مخرج واحد لقلبت هاء ، لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة " (٢) .
و يستأنس صاحبنا بمذهب سيبويه في " أشياء " على وزن " لفعاء " مقلوبة من
" فعلاء " و الأصل " شيئا " من لفظ شيء ، مرجحا إياه على مذهب الكسائي الذي يرى
أن وزنها " أفعال " و يحتج لذلك قائلا : " فالذي يرد به على الكسائي أنه لو كان
أفعالا لكان مصروفا ، كأبيات و أجمال و أعباء ، إذ لا موجب لمنع الصرف " (٣) .

و يستصوب الإشبيلي ما ذهب إليه صاحب " الكتاب " و يتعقب الفراء في
فعل " أسطاع " ، إذ يرى سيبويه أن السين هي عوض من ذهاب حركة العين في
" أطاع " . و لذلك كانت الهمزة في أوله همزة قطع . و ذهب الفراء إلى أن أصل " أسطعت
" هو " استطعت " ، فلما حذف التاء شبهه العرب بـ " أفعلت " ففتحت همزته

(١) الممتع ، ص ٧ ، و ص ٢٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

وقطعت. فعلق ابن عصفور على ذلك قائلا: " وهذا الذي ذهب إليه غير مرضي ، لأن بقاؤه على وزن " افعلت " ، بعد حذف التاء ، يوجب قطع همزته لما قالوا : اسطاع ، بكسر الهمزة و جعلها للوصل . و اطراد ذلك عندهم و كثرته يدل على فساد مذهبه" (١) .

و يصر ابن عصفور على تصويب صاحبه و يدفع تعقب الفراء في مسألة " أسطاع" التي يرى فيها أن الشيء إنما يعوض إذا فقد و ذهب ، فأما إذا كان موجودا في اللفظ فلا ، و حركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء ؛ فيقول : " و الذي ذهب إليه سيبويه صحيح . و ذلك أن العين لما سكنت توهنت لسكونها و تهيات للحذف عند سكون اللام . و ذلك نحو : لم يطع ، و أطع ، و أظعت . ففي هذا كله قد حذفت العين لالتقاء الساكنين . و لو كانت العين متحركة لم تحذف ، بل كنت تقول : لم يطوع ، و أطوع ، و أظوعت . فزيدت السين لتكون عوضا من العين متى حذفت . و أما قبل حذف العين فليست بعوض ، بل هي زائدة . فلذلك ينبغي أن يجعل : أسطاع ، من قبيل ما زيدت فيه السين بالنظر إليه قبل الحذف و من جعل : أسطاع ، من قبيل ما السين فيه عوض بالنظر إلى الحذف " (٢) .

ورد في كتاب سيبويه : " أن التنوين في " جوار " هو عوض من الياء المحذوفة" (٣) . ويرى أبو إسحاق الزجاج أن المحذوف أولا هو الحركة و لما حذفت الحركة عوض منها التنوين ، فالتقى ساكنان - الياء و التنوين - فحذفت الياء ؛ فيسقط ابن عصفور هاته المسألة منتصرا لرأي سيبويه قائلا : " و الصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، لأن تعويض الحرف من الحرف أكثر في كلامهم من تعويض الحرف من الحركة . و أيضا فإنه كان يجب أن يعوض التنوين من الحركة التي قد حذفت في الفعل نحو يقضي و يرمي " (٤) .

و يؤيد ابن عصفور إمام النحاة سيبويه في " مسألة " افعول" من القول : اقوول ، معارضا بذلك أبا بكر السراج الذي قال فيه : اقويل و حجته أنهم إذا كانوا يستثقلون

(١) المتع ، ص ٢١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠ ، و ص ٦٥ ، و ٧١ .

(٣) الكتاب ، ج (٢) ، ص ٥٦ و ٥٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

الواوين و الضمة في مثل " مصوغ " ، فالأحرى أن يكون ذلك فيما اجتمع فيه ثلاث واوات ؛ فيعلق على ذلك قائلا : " وهذا الذي احتج به لا يلزم ، لأن مصوغا و أمثاله إنملا استثقل الواوان والضمة ، لجريانه على الفعل المعتل . و إلا فإنهم يتمون في مثل : قوول ، في فصيح الكلام ، لأنه غير جار على معتل " (١) .

و يذكر سيويه " أن " افعللى " فعل لازم و يزعم ابن جنى أنه قد يكون متعديا ويستشهد على ذلك بقول الراجز :

قد جعل النعاس يغرندينيي أدفعه عني ، و يسرندينيي (٢)

فيرى علي بن مؤمن أن ما ذهب إليه سيويه هو الأصوب بقوله : " و الصحيح ما ذهب إليه سيويه إذ لم يسمع متعديا إلا في هذا الرجز ، و غالب الظن فيه أنه مصنوع . قال أبو بكر الزبيدي : أحسب البيتين مصنوعين " (٣) .

لقد تأثر ابن عصفور بسيويه تأثرا كبيرا جعله يستقي الشواهد من الكتاب وينسبها إليه . يقول في إبدال الألف من الهمزة : " ومن أبيات الكتاب :

راحت بمسلة البغال عشية فارعي ، فزارة ، لا هناك المرتع

يريد : لا هناك ، فأبدل الهمزة ألفا . و من أبيات الكتاب أيضا :

سالت هذيل رسول الله فاحشة ضلت بما قالت و لم تصب

يريد : سألت . فأبدل " (٤) .

و اعتمد أبو الحسن على مذهب سيويه في تقديم حجته ، ردا على ما روي في قراءة ابن كثير من إدغام غير مقيس ، في إدغام تاء المضارعة في تاء بعدها في أحرف كثيرة ، منها ما فيه قبلها متحرك ، و منها ما فيه قبلها ساكن من حروف المد و اللين و من غيرها وذلك نحو " فتفرق بكم " و " تنازعوا " و " إذ تلقونه " ؛ فعقب على ذلك بأن : " سيويه لا يجوز إسكان هذه التاء ، لأنها إذا سكنت احتيج لها ألف وصل ، و ألف الوصل لا تلحق الفعل المضارع " (٥) .

(١) المتع ، ص ٧٠ .

(٢) المنصف ، ج (١) ، ص ٨٦ .

(٣) المتع ، ص ١٠٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٦٨ .

كما استفاد ابن عصفور من أقوال سيبويه في توجيه بعض المسائل الصرفية ، كذكر صاحب الكتاب أن الألف في " قطوطى " غير مزيدة ، و أن " قطوطى " تحتل أن تكون من باب " عثوثل " أو من باب " صمحمح " . قال موضحا : " و حملها على أن تكون من باب : صمحمح ، أولى لأنه أوسع من باب : عثوثل . و هو الظاهر من كلام سيبويه ، أعني أنها تحتل ضربين من الوزن ، و باب صمحمح ، أولى بها " (١) .

و نجد أبا الحسن يدفع كل وهم موجه إلى سيبويه في تحليل بعض المسائل الصرفية ، كزعم السيرافي أن سيبويه قد جعل النون في " دهقان " و " شيطان " أصلية ، و النون في مذهب السيرافي ، إذا كانت في آخر الاسم بعد ألف زائدة ، فهي أصلية إذا أدت إلى بناء موجود ؛ فينكر ابن عصفور ذلك قائلا : " و لم يفعل ذلك سيبويه لما ذكر ، من أن جعل النون فيهما أصلية إلى بناء موجود ، بل لقولهم : تدهقن ، و تشيطان ، لأنه ليس في كلامهم : تفعلن . فدل ذلك على أصالة النون " (٢) .

و الحق أن الممتع حافل بالأمثلة الدالة على تأثر أبي الحسن بمذهب سيبويه و التزامه في معظم مسائل التصريف . و كيف لا ؟ و قد كان في عصره " إماما في كتاب سيبويه " (٣) ؛ و لكن ذلك لم يمنعه من مخالفته و الاستجابة للسمع ، أو القياس ، أو رأي يراه أقوى من مذهب سيبويه .

و من هذا القبيل ما ذهب إليه سيبويه أن الأصل في " اطمأن " هو " طأمن " ثم قدمت الميم على الهمزة و ضعفت النون . و الجرمي يرى أن " اطمأن " هو الأصل ، و " طأمن " مقلوب منه قبل التضعيف . فيناقض ابن عصفور مذهب سيبويه ، مرجحا رأي الجرمي بقوله : " و هو الصحيح عندي ، لأن أكثر تصريف الكلمة أتى عليه ، فقالوا : اطمأن ، و يطمئن ، و مطمئن ، كما قالوا : طأمن ، يطأمن ، فهو مطأمن . و قالوا : طمأنينة ، و لم يقولوا : طؤمنينة " (٤) .

(١) المتع ، ص ٢٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٨ .

و يصرح أبو الحسن مخالفته لمذهب سيبويه ، حين يرجح قول الزجاج على قوله في شذوذ العرب في همز " مصائب " ، إذ يرى سيبويه أنهم شبهوا الياء في " مصيبة " بالياء الزائدة فـي " صحيفة " ، فجمعوها على مصائب ؛ بينما يذهب الزجاج إلى أن الأصل " مصاوب " ، فشبهوا الواو المكسورة حشوا بها في أول الكلمة و أبدلوا منها همزة ، فقالوا " مصائب " فينتصر ابن عصفور لقول الزجاج قائلاً : " إن ما ذهب إليه الزجاج له نظير ، و هو قولهم : أقائيم في جمع : أقوام " (١) .

و يلجأ علي بن مؤمن إلى دفع مذهب سيبويه و مخالفته ، دون التصريح بذلك كالتهبال مثلا الذي أصله عند سيبويه رباعي و عند ثعلب ثلاثي من النبل و التاء زائدة . وقد رجح ابن عصفور المذهب الثاني في قوله : " التاء في : تنبال زائدة لأن التنبال هو القصير ، و النبل هم القصار ، فيكون التنبال منه . و قد ذهب إلى ذلك بعض أهل اللغة " (٢) . و رجح سيبويه في " فعلان من "حييت " أن يكون "حيان" و أجاز أن يكون "حيان فعارضة المازني بقوله : فعلان من حييت : حيوان " (٣) ؛ " و كذلك قال ابن جني " (٤) . أما أبو علي الفارسي ، فقال : " فعلان " من حييت : حيوان ، و قيل حيوان . وقد وافق ابن عصفور المازني ، و ابن جني و الفارسي فقال : " و تقول في فعلان من حييت : حيوان . و الأصل : حيان ، فتقلب الياء التي هي لام واوا ، لانضمام ما قبلها " (٥) . و قال سيبويه : " و إذا قلت : احواويت فالمصدر : احوياء " (٦) ، فيدفع صاحب الممتع هذا القول دون أن يخطئ صاحبه قائلاً : " و مصدر احواوي : احوياء ، من غير إدغام ، لأن الياء مدة منقلبة عن ألف احواوي . هكذا حكى أهل اللغة عن العرب " (٧) . ثم يضيف أن المبرد هو الذي قال " احوياء " ، فيدفع هذا القول - و هو مذهب سيبويه - بقوله : " والسماع يبطل ما قال " (٨) . و يرى سيبويه أن " تاه يتيه " و " طاح يطيح " هما

(١) الممتع ، ج (١) ، ص ٣٢ و ص ٤٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦ .

(٣) الكتاب ، ج (٢) ، ص ٣٩٤ .

(٤) المنصف ، ج (٢) ، ص ٢٨٣ .

(٥) الممتع ، ص ٧٠ .

(٦) الكتاب ، ج (٢) ، ص ٣٩١ .

(٧) الممتع ، ص ٥٦ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

على وزن " فعل يفعل " في لغة من قال : توهت ، و طوحت و أنت أطوح منه ، و أتوه منه . و مثلهما " أن يئين " من الأوان ^(١) . أما ابن عصفور ، فإنه يذهب إلى أنهما " على وزن فعل يفعل ، وينكر أن يكونا على فعل يفعل لأنه شاذ في الصحيح والمعتل ، في حين أن " فعل يفعل " - و إن كان شاذاً فيما عينه واو - قياسي في الصحيح . فحملها على المقيس أولى ^(٢) .

و لا شك ، أن صحبة ابن عصفور لكتاب سيبويه ، طيلة عشر سنوات لإقراءه وتفسيره للطلبة ، حقبة من الزمن ، جعلته يتعلق به تعلقاً لا نظير له ، يعود إلى آرائه و أقواله في توجيه مسائله الصرفية ، و يزود ببراعه عن مذهبه و ينافح عنه بشتى الحجج و البراهين إلا إذا عجز عن حشد المسوغات لهفواته ، فإنه يقر بخطئه ، مستجيباً للسمع و القياس أو يرجح رأياً يراه أصوب منه . و هو ما لمسناه من سردنا لهذا الزخم من الأمثلة التي تنم عن تأثره بهذا العلامة الفذ و بعلمه الثر .

و لا مجال - بعد هذا - لتصديق أولئك الذين رموه بالجهل و سوء فهمه لكتاب سيبويه و تفسيره ، وعلى رأسهم " أبو العباس " الذي ادعى أنه هو الحارس الأمين لكتاب سيبويه من سقطات أبي الحسن لما قال : " إذا مت فعل أبو الحسن ابن عصفور في كتاب سيبويه ما أراد ، فإنه لا يجد من يرد عليه " ^(٣) .

٢) موقف ابن عصفور من علماء الكوفة :

اعتمد علماء الكوفة في تقعيد نحوهم على لغة العرب الأقحاح ، الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر و آفاته ، كما أخذوا لغتهم عن بعض القبائل التي تفادها البصريون في شواهدهم لأنها خالطت غيرها من الأمم ففسدت ألسنتها ، مما جعل بعض البصريين يفخرون على الكوفيين بقولهم " نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب و أكلة اليرابيع و أنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز و باعة الكواميخ " ^(٤) . و قد رجع أئمة الكوفة إلى دواوين الشعر الجاهلي ، و الإسلامي ، و شعر المخضرمين لوضع الكثير من قواعدهم ،

(١) الكتاب ، ج (٢) ، ص ٣٢١ .

(٢) المتع ، ج (١) ، ص ٤١ .

(٣) بغية الوعاة ، ص ١٥٦ .

(٤) المدارس النحوية ، ص ١٦٠ .

واهتموا بحفظ النوادر و روايتها ، و اعتبروا القراءات القرآنية المصدر الأساسي في دراستهم النحوية و اللغوية . و حاكوا نحاة البصرة في عدم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف . و خلاصة القول إن الكوفيين لم يتشددوا في شاهدتهم النحوي ، بل اكتفوا بالمشال الواحد وبنوا عليه حكمهم و استنبطوا منه القاعدة العامة ، و إن أعوزتهم الشواهد اعتمدوا على الرأي في وضع قواعدهم . وقد كان الكسائي أحد شيوخهم يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة ؛ فيجعله أصلا و يقيس عليه . يقول الأندلسي : " الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلا و بوبوا عليه " (١) .

و إذا كنا قد لمسنا في موقف ابن عصفور من علماء البصرة تأييدا ظاهرا و استثناسا يكاد يكون شاملا لمذهبهم ، اللهم إلا بعض المسائل الصرفية التي رجح فيها أقوال علماء الكوفة على نحاة البصرة ، فإن موقفه من المذهب الكوفي غلب عليه النقد و التجريح في بعض الأحيان ؛ فكان يبسط آراءهم و يناقشها ، ليرجح في الختام أقوال البصريين الذين ظل يكن لهم كل التقدير و الاحترام و على رأسهم العلامة سيبويه .

لقد وجه ابن عصفور سهام نقده إلى رؤوس الكوفيين مثل الكسائي الذي اختلف معه في مسألة الوقف على المقصور المنون قائلا : " و منهم من ذهب إلى أن الألف هي الأصل ، و المبدلة من التنوين محذوفة في جميع الأحوال ، و هو الكسائي . و حجته أن حذف الألف الزائدة أولى من حذف الألف الأصلية . و ذلك باطل ، لأن الزيادة لمعنى ، فإبقاؤها أولى من إبقاء الأصل . و مما يدل على ذلك أنهم إذا وصلوا قالوا : هذه عصا معوجة . فحذفوا الألف الأصلية ، و أبقوا التنوين . فكذلك يجب في الوقف أن يكون المحذوف الألف الأصلية ، و يكون الثابت ما هو عوض من التنوين " (٢) .

و إلى جانب الكسائي تعرض للفراء بالنقد و التجريح إلى درجة أن القصة التي وقعت بين الجرمي و أحد الكوفيين رواها كما يلي جاعلا الفراء هو الكوفي المعنى فيها : " يحكى أن أبا عمر الجرمي ، رحمه الله ، دخل بغداد ، و كان بعض كبار الكوفيين يغشله ، و يكثر عليه المسائل - و يقال : هو الفراء - و هو يجيبه فقال له بعض أصحابه : إن هذا الرجل قد ألح عليك بكثرة المسائل ، فلم لا تسأله ؟ فلما جاءه قال له : يا أبا فلان ، ما

(١) ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط ١٠ ، د.ت ، ج (٢) ، ص ٢٩٥ .

(٢) المنع ، ج (١) ، ص ٣٨ و ٤٣ و ٤٨ و ٥٥ .

الأصل في قم ؟ فقال له : اقوم . فقال له فما الذي عملوا به ؟ فقال : استثقلوا الضمة على الواو فأسكنوها . فقال له : أخطأت ، لأن القاف قبلها ساكنة ! فلم يعد إليه الرجل بعدها^(١) . و يعارض الفراء في مسألة حذف الواو من مثل " يعد " ، فيرى ابن عصفور أن الحذف كان لوقوع الواو بين ياء و كسرة ، و هما ثقيلتان ؛ فلما انضاف ذلك إلى ثقل الواو بينهما وجب الحذف . ثم يعرض لمذهب الفراء بقوله : " و زعم الفراء أن موجب الحذف إنما هو التعدي نحو : يعد ، و يزن ، و موجب الإثبات إنما هو عدم التعدي نحو : يوجل ، و يوحد . و هذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه خارج عن القياس ، ألا ترى أن الحذف إنما القياس فيه أن يكون لأجل الثقل . و أيضا فإنهم قالوا : وأل زيد مما كان يحذره يثل ، ووبل المطر يبل ، و وقدت النار تقد ، و وحر صدره يحر ، و وغر يغر . فحذفوا الواو في جميع ذلك ، و إن كان غير متعد ، لما وقعت بين ياء و كسرة " (٢) .

و يستمر ابن عصفور في تتبع سقطات الفراء ، فتراه ينقده في مسألة " كينونة وقيدودة " يقول : " و زعم الفراء أنهما في الأصل : كونونة ، و قودودة ، بضم الفاء . صيرورة ، و طار طيرورة ، ثم قلبت الضمة فتحة في صيرورة و طيرورة لتصح الياء . ثم حملت ذوات الواو على ذوات الياء ، ففتحوا الفاء ، و قلبوا الواو ياء ، لأن مجيء المصدر على : فعולה ، أكثر ما يكون في ذوات الياء نحو : صيرورة ، و سيرورة ، و طيرورة ، و بينونة . و هذا الذي ذهب إليه فاسد من جهات : منها أن ادعاء قلب الضمة فتحة لتصح الياء مخالف لكلام العرب . بل الذي اطرده في كلامهم أنه إذا جاءت الياء ساكنة بعد ضمة قلبت واوا ، نحو موقن و عوطط ، و هما من اليقين و التعيط . و منها أن الضمة إذا قلبت لتصح الياء فإنما تقلب كسرة كما فعلوا في : بيض ، لا فتحة . و منها أن حمل ذوات الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطرد . أعني أنه إذا كثرت أمر ما في ذوات الياء ، ثم جاء منه في ذوات الواو شيء ، لم يوجب حمل ذوات الواو على الياء ، و إن فعل ذلك فشذوذا ؛ ألا ترى أن كثرة : فعالة ، في المصادر في ذوات الياء نحو : السقاية ، و الرماية ، و النكاية ، و قلتها من ذوات الواو لم تخرج : جباوة عن الشذوذ .

(١) المتع ، ص ٤٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٠ ، و ص ٢٤ ، و ٤٧ ، و ٤٨ ، و ٥٢ ، و ٥٣ ، و ٥٥ .

و منها أن ما ادعاه من أن : فعلولة ، في ذوات الواو قد كثر ، غير مسلم . بل هذا الوزن في المصادر قليل في ذوات الياء و الواو . و ما جاء منه في ذوات الواو كالمعادل لما جاء منه في ذوات الياء " (١) .

و في موضع آخر يتعرض لأبي عباس ثعلب بالنقد و الانتقاص فيقول : " و نحو من ذلك ما يحكى عن أبي العباس ثعلب ، من أنه جعل أسكفة الباب من : استكف أي اجتمع . و ذلك فاسد لأن استكف : استفعل و سينه زائدة ، و أسكفة : أفعله و سينه أصلية . إذ لو كانت زائدة لكان وزنه : أسفعله . و ذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم . و كذلك أيضا حكى عنه أنه قال في تنور : إن وزنه : تفعلول ، من النار . و ذلك باطل ، إذ لو كان كذلك لكان تنورا . و الصواب أنه : فعول ، من تركيب تاء و نون و راء ، نحو : تسر ، و إن لم ينطق به " (٢) .

و يرى أبو الحسن أن ما ذهب إليه أحمد بن يحيى في لفظ " ختير " فيه فساد ، فيقول : " و أما ختير فنونه أصلية . و ليس في قوله :

لا تفخرون ، فإن الله أنزلكم
يا خزر تغلب دار الذل و الهون

دليل على أن النون زائدة ، لأن خزرا ليس يجمع ختير ، بل هو جمع أخزر ، لأن كل ختير عندهم أخزر ، خلافا لأحمد بن يحيى ، فإنه جعل خزرا جمع ختير . و ذلك فاسد ، لأنه ليس قياس ختير أن يجمع على خزر . فمهما أمكن أن يحمل على المطرد كان أولى " (٣) .

و كان لابن عصفور وقفة طويلة مع أهل الكوفة في مسألة الميزان الصربي ، فالبصريون يجعلون في الميزان مقابل ما زاد من أصول الكلمة الموزونة لامات ، بحسب ما زاد من الأصول . أما أهل الكوفة ، فزعموا أن نهاية الأصول ثلاثة ، فجعلوا الراء من " جعفر " زائدة ، و الجيم و اللام من " سفرجل " زائدتين ؛ و لكنهم ذهبوا في الميزان مذهب البصريين ، فجعلوا زنة " جعفر " : " فعلا " و زنة " سفرجل " : " فعلا " . في حين جعل بعض الكوفيين وزن " سفرجل " " فعلجلا " ، و منهم من لم يزن ما فوق الثلاثي ؛ فإن قيل

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦ ، و ص ٥٣ .

له : ما وزن جعفر و فرزدق ؟ قال : لا أدري ! أما الكسائي ، فجعل الزيادة فيما فوق الثلاثي واقعة ما قبل الآخر .

و قد عقب على ذلك بقوله : " و كل ذلك باطل ، لما ذكرناه من أنه لا ينبغي أن يقضى على حرف بزيادة إلا بدليل . فالصحيح في النظر ، و الجاري في تمثيل الكلمة بالفعل ما ذهب إليه أهل البصرة " (١) .

و يخالف أبو الحسن الكوفيين في مسألة حذف الألف إذ يقول : " و أما الألف فإن اجتمعت مع ساكن حذفت نحو : حبلى القوم . إلا أن يكون الساكن ألف التثنية ، فإنها تقلب ياء و لا تحذف . فتقول في تثنية حبلى : حبلان . و لا يجوز أن تقول : حبلان ، لكلا يتوهم أنه تثنية حبل ، خلافا لأهل الكوفة ، فإنهم يميزون حذفها فيما زاد على أربعة أحرف ، نحو جمادى ، فيقولون في تثنيته : جمادان . و الصحيح عندنا أنه لا يجوز إلا جماديان ، و به ورد السماع ، قال :

شهري ربيع ، و جمادينه (٢)

و في الميزان الصرفي يرى البصريون في المجرد الرباعي ستة أبنية . في حين " أضاف الكوفيون ، تبعا للأخفش ، بناء سابعا هو فعلل " (٣) . غير أن ابن عصفور يضم رأيه إلى رأي البصريين ، فيخرج البناء السابع من أبنية الرباعي المجرد بقوله : " أما جحدب ، و برقع ، و جؤذر ، فلا حجة فيها ، لأنه يقال : جحدب ، و برقع ، و جؤذر ، بالضم . فيمكن أن يكون الفتح تخفيفا . وإنما يكون ثبت فعلل بأن يوجد لا يجوز معه فعلل بالضم . فإن لم يوجد الفتح إلا مع الضم دليل على أنه ليس ببناء أصلي " (٤) .

٣) موقف ابن عصفور من علماء بغداد :

برز هذا الاتجاه إلى الوجود منذ أن وطئت أقدام المبرد و ثعلب ثرى بغداد ، فطفقا ينشران علمهما بين أوساط البغداديين الذين أقبلوا ينهلون من فيض علمهم ، و يغوصون في

(١) المتع ، ص ٣٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٧ .

(٣) شرح الشافية ، ج (١) ، ص ٤٧ - ٤٨ / الزهر في علوم اللغة و أنواعها ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد جاد المولى ، علي محمد البحراوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ، دار الجيل ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، د.ط. ، د.ت. ، ج (٢) ، ص

٦٨ .

(٤) المتع ، ص ٧ .

أعماق مصنفاتهم لاستنباط آرائهم النحوية . و في هذا الصدد يقول أبو الطيب اللغوي عن البغداديين : " فلم يزل أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريبا ، و غلب أهل الكوفة على بغداد و حدثوا الملوك فقدموهم و رغب الناس في الروايات الشاذة ، و تفاخروا بال نوادر و تباهوا بالترخيصات و تركوا الأصول و اعتمدوا على الفروع فاختلط العلم " (١) . و من نتائج ذلك الإقبال المفعم بالإرادة العلمية ظهور جيل جديد حمل آراء المدرستين البصرية و الكوفية ، فمنهم من مال إلى الآراء الكوفية مقتديا بأستاذه الجليل ثعلب و منهم من نزع إلى الاتجاه البصري الذي تزعمه المبرد و سار على نهجه . أما الجيل الثالث ، فانتخب من آراء المدرستين و كون اتجاها جديدا أطلق عليه فيما بعد " الاتجاه البغدادي " أو " المدرسة البغدادية " ، و هذا ما يثبتته هذا النص : " اتخذ البغداديون في علوم العربية موقفا متميزا ، إذ اعتمدوا على الاختيار من أقوال البصريين و الكوفيين ، و بذلك خلطوا مذهب البصرة بمذهب الكوفة ، فكان مذهبهم مزيج من دينك المذهبين ، و إن تغلبت مكانة البصريين على مكانة الكوفيين في ذلك المزيج " (٢) .

لكن هذا لا يعني أن نخاة بغداد كانوا مقلدين في أعمالهم للمدرسة البصرية و الكوفية ، و إنما كانت لهم اجتهادات و آراء جديدة انفردوا بها عن غيرهم من النخاة المتقدمين . و قد استطاع كل من ابن كيسان و الزجاجي أن يشيدا صرح المدرسة البغدادية و يرفعا أركانها ؛ ثم اقتضى أثرهما نخبة من النخاة أمثال أبو علي الفارسي و ابن جنبي . و إذا كان د. " شوقي ضيف " و د. " خديجة الحديثي " قد أقرتا غلبة مكانة البصريين على مكانة الكوفيين في المذهب البغدادي ، فإننا نستنتج أن ابن عصفور كان له تأييد ظاهر للاتجاه البغدادي ، لميله إلى المذهب البصري . فهو يقول في حذف الفاء : " و حذفت من سوف ، فقالوا : سو أفعل . روى ذلك أحمد بن يحيى عن البغداديين " (٣) .

و هذا وجه من وجوه تأييد أبي الحسن لمذهب البغداديين ، و قد يستأنس بأقوالهم ، فنراه يحتج بقول ابن كيسان في تضعيف بعض الألفاظ . ذكر ابن جنبي أن العامة تقول :

(١) أبو حيان النحوي ، ص ٣٠٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ٣٠٤ ، و ص ٣٠٦ / المدارس النحوية ، ص ٢٤٥ .

(٣) المتعم ، ص ٥٨ .

"تمحرق و أن بعض البصريين حكوا : محرق " (١)، فتناول ابن عصفور هذين اللفظين بقوله : " و قد حكي محرق و تمحرق ، و ضعفهما ابن كيسان . و الصحيح أنهما لم يثبتا من كلام العرب " (٢).

و قد أخذ علي بن مؤمن بمذهب ابن كيسان في كلمة " زيتون " التي يرى ابن جني أنها "على وزن فعلون " (٣) . و هي مما فات سيبويه ، في حين يرى ابن كيسان أن النون أصلية و الياء زائدة . قال ابن عصفور مؤيدا البغدادي : " و أما زيتون ففيعول ، كقيصوم ، و ليست النون زائدة ، بدليل قولهم : الزيت ، لأنهم قد قالوا : أرض زتنة ، أي : فيها زيتون . فنون زيتون على هذا أصلية . و أيضا فإنه لو جعلت النون زائدة لكان وزن الكلمة : فعلونا . و ذلك بناء لم يستقر في كلامهم " (٤) .

و يوافق أبا علي القالي في عدم الإدغام في الاسم الثلاثي المزيد فيه ألف و نون فيقول : " و قالوا الدججان من الدجيج ، فلم يدغموا . أنشد القالي :
تدعو بذاك الدججان الدارجا (٥)

إن ميل ابن عصفور إلى المذهب البغدادي لم يمنعه من معارضتهم في بعض المسائل الصرفية، فهو يذهب في : سيد ، و ميت ، و هين إلى أنها على وزن " فيعل " ، و يدفع سائر المذاهب التي تخالفه . و يقول في ذلك : " و زعم البغداديون أن سيدا و ميتا و أمثالهما في الأصل على وزن فيعل ، بفتح العين و الأصل : سيد و ميت . ثم غير على غير قياس ، كما قالوا في النسب إلى بصرة : بصري ، فكسروا الباء . و الذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد : فيعل ، في الصحيح مكسور العين ، بل يكون مفتوحها نحو : صيرف ، و صيقل . و هذا الذي ذهبوا إليه فاسد ، لأنه لا ينبغي أن يحمل على الشذوذ ما أمكن . و أيضا فإنه لو كان كتحغير : بصري ، لم يطرد . فاطراده في مثل سيد، وميت ، و لين ، و هين دليل على بطلان ما ذهبوا إليه . فأما مجيئه على : فيعل ، مع أن الصحيح لم يجيء على ذلك ، فليس بموجب لادعاء أنه في الأصل مفتوح العين ، لأن المعتل قد ينفرد في كلامهم ببناء لا

(١) المنصف ، ج (١) ، ص ١٣٠ .

(٢) المتع ، ص ٢٢ ، و ص ٣٨ .

(٣) الخصائص ، ج (٣) ، ص ٢٠٣ .

(٤) المتع ، ص ١٣ .

(٥) المتع ، ص ٦٠ .

يوجد في الصحيح " (١) . كما يخالف البغداديين في مسألة الإدغام قائلا : " و زعم أبو الحسن بن كيسان أن ما كان على وزن فعل أو فعل ، لا يدغم . و استدل على ذلك ، بأنك لو أدغمت لأدى ذلك إلى الإلباس ، لأنه لا يعلم : هل هو في الأصل متحرك العين أو ساكنه . و هذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه إذا أدى القياس إلى ضرب من الإعلال استعمل و لم يلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى ، ألا ترى أن العرب قد قالت مختار في اسم الفاعل و اسم المفعول ، و لم يلتفت إلى اللبس و أيضا فإنه قد قام الدليل على أن صبا وطبا: فعل في الأصل ، و قد أدغم ، فدل ذلك على فساد مذهبه " (٢) .

و يوجه ابن عصفور نقده إلى أبي علي القالي الذي يرى أن " العوى " وزنها "فعل" بينما يرى ابن عصفور أن وزنها هو " فعلى " و أصلها " عويا " قلبت الياء واوا ، كما قلبت في المعتل اللام نحو " شروى " و أدغمت الواو في الواو ؛ فيقول : " فإن قيل : فهلا كانت العوى : فعلا ، من عويت ، فلا يكون على ذلك مما قلبت فهي الياء واوا ! فالجواب أن الذي منع من ذلك أنه ليس من أبنية كلامهم فعل . فأما شلم ، و بذر ، و بقم ، فأعجميات " (٣) .

فخلاصة القول ، إننا حاولنا في هذا الفصل أن نجلي العلاقة التي كانت تربط ابن عصفور بعلماء التصريف ممن سبقوه ، عن طريق اتصاله بالمدارس الصرفية : البصرة ، والكوفة و بغداد . و لعلنا لاحظنا أن ابن عصفور تأثر بالبصريين و البغداديين ؛ فوافقهم في العديد من الآراء والأقوال ، كما خالفهم في بعض المسائل الصرفية و نستثني من ذلك العلامة سيبويه الذي كان يكن له كل التقدير و الإجلال ، مما جعله ينافح عنه و يحشد كافة السبل و الحجج لترجيح آرائه و أقواله . في حين لمسنا بعض الانتقاص يغلب على موقفه من المذهب الكوفي ، و إن أخذ عنهم بعض الأقوال و التوجيهات لدعم أحكامه و مذهبه . أما عن موقفه من المدرسة الأندلسية فإن ابن عصفور لم يكثرث بآراء نحائها ومذاهبهم الصرفية ؛ فلا نرى له في مؤلفاته تأييدا و لا معارضة لأفكارهم عدا الزبيدي - و هو من علماء القرن

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٤٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٥ .

الرابع الهجري - الذي اعتمد على رأيه في أبنية الأسماء قائلا : " و حكى الزبيدي : أصبع ،
و أنملة " (١) . و في أبنية الأفعال يذكر " اعتماد ابن جني على قول الراجز :
قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عني ، و يسرنديني
في تعدية افعلنى " (٢) ، فدفع ابن عصفور ما زعمه ابن جني ، و أنكر عليه الاحتجاج بهذا
الرجز (٣) فقال : " و غالب الظن أنه مصنوع : قال أبو بكر الزبيدي : أحسب البيت
مصنوعين " .

(١) المتع ، ص ٧ .

(٢) المنصف ، ج (١) ، ص ٨٦ / الخصائص ، ج (١) ، ص ٣٥٨ .

(٣) المتع ، ص ١٧ .

الفصل الثالث

جهود ابن عصفور في التصريف

(١) علم التصريف

أ- تعريفه عند النحاة المتقدمين

ب- تعريفه عند النحاة المتأخرين

(٢) نشأة علم التصريف و تطوره

أ- نشأته

ب- تطوره

(٣) جهود ابن عصفور في التصريف

أ- التعرف بالمرغ

ب- منهاجه

١/ المنطق الجدلي

٢/ السمع

٣/ القياس

٤/ الإجماع

ج- خصائصه

١/ دقة الترتيب

٢/ المزج والاختيار

٣/ السهولة والوضوح

د- مـ واداه

هـ- نسخته

١/ نسخة فيض الله

٢/ نسخة مراد ملا

٣/ نسخة أبي حيان

و- تحقيقه

ز- قيمته العلميه

٤) آراء ابن عصفور في علم التصريف

أ- ما اتفق فيه مع جمهور الصرفيين

ب- ما اختلف فيه مع جمهور الصرفيين

جهود ابن عصفور في التصريف

(١) علم التصريف :

قبل التطرق لتعريفات النحاة القدامى و المتأخرين لعلم التصريف ، يجدر بنا أن نحدد مفهوم كلمتي " الصِّرف " و " التصريف " على المستوى اللغوي و الاصطلاحي ، حتى يتسنى لنا إزاحة بعض اللبس الذي علق بأذهاننا - و نحن على مقاعد الدرس - بين المصطلحين . فالصِّرف لغة من صرف ، يصرف ، اصرف ، صرفا الشيء : رده عن وجهها و صرف الدنانير : بدلها بسواها ، و صرف الشراب : لم يمزجه ، و صرّف الكلمة : الجرّ و التثوين ، و صرّف الحديث أو الكلام : أن يزداد فيه و يُحسّن ، صرّف الدهر : نوائبه ، و صرف النظر عن الأمر : أقلع عنه ، و صرف الأجير من العمل : أي خلى سبيله ، و صرف الرسول : رده من حيث أتى .

و قد وردت هذه المادة اللغوية في كتاب الله العزيز الحكيم في قوله : " صرف الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون " ^(١) ، بمعنى أضلّهم . و ورد في كشاف اصطلاحات الفنون : " الصِّرف بالفتح و سكون الراء عند أهل اللغة له معنيان : أحدهما الفضل و منها سمي التطوّع من العبادات صرفا لآته زيادة على الفرائض و ثانيهما النقل بمعنى تحويل الشيء أو الخبر من مكان إلى آخر .

و الصرف في عرف الفقهاء هو بيع الشيء بالثمن جنسا بجنس كبيع الذهب بالذهب أو بغير جنس كبيع الذهب بالفضة . سمي بالصرف لآته لا ينتفع بعينه و لا يطلب منه إلاّ الزيادة أو لآته يحتاج إلى النقل يشترط فيه التقايط قبل الافتراق " ^(٢) .

أما التصريف لغة من صرّف ، يصرّف ، صرّف تصريفا الأشياء : نقلها و بدلها ، و صرّف المياه : جعلها تجري في قنوات ، و صرّف الأمر : دبره و بيّنه . و لقد ورد هذا

(١) سورة التوبة ، الآية ، ١٢٧ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ، محمد عليّ التهانوي ، تحقيق لطفي عبد البديع ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، د.ط ، ١٩٧٧ ، ج

(٤) ، ص ٢٤٠ .

المعنى في قوله عز وجل : " و لقد صرفنا بينهم ليزكروا " (١) . و صرف غيره في الأمر : فوض الأمر ، و صرف الشيء : باعه ، و صرف الدراهم : بدلها ، و صرف الألفاظ : اشتق بعضها من بعض ، و صرف الخمر : أي شرها صرفا أي غير ممزوجة ، و صرف الله الرياح : حولها من وجه إلى وجه كما جاء في قوله تعالى : " و تصريف الرياح و السحاب المسخر في السماء " (٢) . و قال الرماني في كتابه الحدود ، معرفا التصريف : " التصريف : تصيير الشيء في جهات مختلفة " (٣) .

و يحمل القول إن المعاجم اللغوية القديمة منها و الحديثة تكاد تتفق على تعريف واحد لكلمتي "الصرف" و "التصريف" و هو التغيير و التحويل ؛ فصرف الشيء يصرفه صرفا إذا حوله أو رده و دفعه ، و تصريف الأمور تحويلها إلى الجهات الملائمة .

و الصرف في الاصطلاح كما عرفه د. فخر الدين قباوة قائلا : " علم الصرف هو أصول و قواعد ، تعرف بها أحوال أبنية الكلمة : صيغها الأصلية و العارضة ، و ما يلابسها من تغيير معنوي في مدلولها ، مصدره البناء المحدث بالتصغير أو النسبة أو التثنية أو الجمع أو التأنيث (في الأسماء) و التحويل إلى الماضي و المضارع و الأمر في الأفعال . و من تغيير صوتي في بنيتها مصدره الظواهر التصريفية كالتجريد و الزيادة و الحذف و الإبدال و الإعلال و الإدغام و القلب المكاني و الإمالة و التحريك و التسكين للابتداء و الوقف و التخفيف و التثقيب " (٤) .

أما التصريف ، فهو قلب الكلمة على عدة أوزان و أشكال ، فتحويل ضرب إلى يضرب و اضرب و مضروب و ضارب و ضارب ، و جمع ضارب ضارين و ضاربات ، و تثنيتها ضاربان و تصغيرها ضويرب و النسب إليها ضاربي كلها أمور تصريفية لما وقع لهذه الكلمات من تغيير في أبنيتها و تحويلها إلى أبنية مختلفة . و هذا لا يتأتى إلا بالزيادة ، و الحذف ، و تغيير الحركات و الإبدال ، و الإعلال و غيرها .

(١) سورة الإسراء ، الآية ص ٤١ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٦٤ .

(٣) النحو العربي (دراسة نصية) ، د. صابر بكر أبو السعود ، القاهرة الحديثة للطباعة ، د.ط ، د.ت ، ص ١١ - ١٢ .

(٤) تصريف الأسماء و الأفعال ، د. فخر الدين قباوة ، حلب ، المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية ، ط ٢ ، ١٩٨١ ، ص ١٣ .

و الملاحظة التي ينبغي تسجيلها بعد هذه التعريفات هي أن كلمة التصريف كثيرا ما تطلق على علم الصرف للتقارب الموجود بين المصطلحين ، بينما غلب مصطلح الصرف على المؤلفات النحوية الحديثة .

أ- تعريفه عند النحاة المتقدمين :

يتصدر قائمة النحاة القدامى الذين عرفوا علم التصريف العلامة سيويه بقوله :
"هذا باب ما بنت العرب من الأسماء ، و الصفات ، و الأفعال غير المعتلة و المعتلة و ما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ، و لم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه ، و هو الذي يسميه النحويون : التصريف و الفعل " (١) . و نحسب أن هذا النص يعد من أقدم النصوص التي حوت كلمة التصريف تعرض فيه سيويه إلى موضوعين :

الأول : هو بناء الأسماء ، و الصفات ، و الأفعال ، إلخ .

الثاني : هو التصريف و الفعل (٢) .

و قد أسهب سيويه في ذكر الأبنية ، ثم أعقب ذلك بسرد أمثلة مختلفة عن الموضوع الثاني الخاص بأوزان المعتل بالواو و الياء ، و لم يذكر المعتل بالألف ؛ لأن الألف لا تكون أصلا أبدا في اسم أو فعل ، فهي إما زائدة و إما مقلوبة عن واو أو ياء . جاء في الكتاب : " تقول في حمصيصة (٣) من رميت " رموية " و إنما أصلها " رميصة " و لكنهم كرهوا في " رحي " : حيث نسبوا إلى " رحي " فقالوا : " رحوي " . لأن الياء التي بعد الميم لو لم يكن بعدها شيء كانت كياء رحي في الاعتلال فلما كانت كذلك تعتل ، و يكون البديل أخف عليهم ، و كرهوها ، و هي واحدة كانوا لها في توالي الياءات و الكسرة فيها أكره ، فرفضوها ، فإنما أمرها كأمر : رحي : في الإضافة (٤) و كذلك مثل الصمكيك (٥)

(١) الكتاب ، ج (٤) ، ص ٢٤٢ .

(٢) المراد بالفعل هنا الميزان الصرفي المكون من الفاء ، و العين ، و اللام .

(٣) الحمصيصة : بقلة حامضة تجعل في الأقط تأكلها الناس ، و الإبل و الغنم .

(٤) المراد بالإضافة النسب .

(٥) الصمكيك و الصمكوك : الغليظ الجافي من الرجال ، و قيل : الجاهل السريع إلى الشر .

تقول " رموي " و كذلك مثل الحلكوك^(١) تقول : " رموي " لأنك تقلب الواو ياء ، فتصير إلى مثال فعيل^(٢) .

و قد قام السيرافي بشرح الكلمتين الأخيرتين من نص سيبويه ، فقال : " أما التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات ، و الزيادات ، و القلب للحروف التي رسمنا جوازها ، حتى تصير على مثال كلمة أخرى ، و الفعل يمثلها بالكلمة ، و وزنها به كقوله : ابن لي من ضرب مثل جلجل : فوزنا جلجل : بالفعل فوجدناه : فعلل : فقلنا ضرب : فتغيير الضاد إلى الضم و زيادة الباء ، و نظم الحروف التي في ضرب : على الحركات التي فيها هو التصريف و الفعل : هو تمثيله ب " فعلل " الذي هو مثال " جلجل " ^(٣) .

و يبدو أن هذا التفسير قريب جدا من تعريف المتأخرين لعلم التصريف أو ما أطلقوا عليه بمسائل التمرين .

و يشاطره في هذا التفسير الرضي القائل : " و التصريف على ما حكى سيبويه عنهم : هو أن تبني من كلمة بناء لم تبته العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنته ما يقتضيه قياس كلامهم ، كما يتبين في مسائل التمرين إن شاء الله تعالى " ^(٤) . و قد رام بقوله : " ما يقتضيه قياس كلامهم " ما يقتضيه علم التصريف من الحركات ، والسكنات ، و الزيادة ، و الحذف ، و البدل ، و الإدغام و نحوه . و على هذا لم يهمل سيبويه قواعد التصريف ؛ بل ذكرها إلى جانب قواعد النحو ، وهذه هي سنة النحاة المتقدمين .

و يأتي بعد سيبويه أبو عثمان المازني صاحب أجمع كتاب لعلم التصريف و أول كتاب أفرد له بعد أن كان مندرجا في علم النحو . و يحمل هذا المؤلف النفيس في طياته أبحاث علم التصريف التي تدور حول موضوعين :

- الموضوع الأول : في أبنية الكلمات ، و الأسماء ، و الصفات و الأفعال .

(١) الحلكوك : الشديد السواد .

(٢) الكتاب ، ج (٤) ، ص ٢٤٢ .

(٣) المنصف ، ج (٣) ، ص ٢٧٤ .

(٤) شرح الشافية ، ج (١) ، ص ٦ - ٧ .

- و الموضوع الثاني: فيما في حروف هذه الكلمات من أصل ، و زيادة ، و حذف ، و حركة ، و سكون ، و قلب ، و إبدال ، و وصحة ، و إعلال ، و إظهار ، و إدغام ، و تضعيف و غير ذلك من كل ما يتعلق باللفظ المفرد ما عدا أبحاث علم الاشتقاق .
و نستشف من هذا النص أن المازي استفاض في المسائل الصرفية ، مما جعله يشمل القسمين اللذين تحدثنا عنهما سيوييه .

و يلوح في الأفق العلامة " ابن حني " ، فيجمل التعريفات السابقة في كتابه "المنصف" - وهو شرح التصريف - قائلاً : " التصريف : هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتصرف فيها بزيادة حرف ، أو تحريف ، بضرب من ضروب التغيير ، فذلك هو التصريف لها ، و التصرف فيها نحو قولك : ضرب : فهذا مثال الماضي ، فإن أردت المضارع قلت : يضرب ، أو اسم الفاعل قلت : ضارب ، أو المفعول قلت : مضروب ، أو المصدر قلت : ضرباً ، أو فعل ما لم يسم فاعله قلت : ضرب ، و إن أردت أن الفعل كلان من أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت : ضارب ، فإن أردت أنه استدعى الضرب قلت : استضرب ، فإن أردت أنه كثر الضرب ، و كرره قلت : ضرب ، فإن أردت أنه كان فيه الضرب في نفسه مع اختلاج و حركة ، قلت : اضطرب . و على هذا عامة التصرف في هذا النحو من كلام العرب .

فمعنى التصريف : هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول ، لما يراد فيها من المعاني المفادة منها ، و غير ذلك .

فإذ قد ثبت ما قدمناه ، فليعلم أن التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب : ١- زيادة ، ٢- بدل ، ٣- حذف ، ٤- تغيير حركة ، أو سكون ، ٥- إدغام ^(١) . لقد بين ابن جنبي في هذا النص ضروب التغيير التي تطرأ على الكلمات حين تصريفها و يتجلى هذا في قوله : " ضرب : فهذا مثال الماضي فإن أردت المضارع : يضرب : إلخ " ، ثم وضع هذا التغيير بقوله : " فإن ثبت ما قدمناه فليعلم أن التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب إلخ " .

و نستنتج من نص ابن جنبي أن التصريف في نظره هو العلم و العمل بالقواعد التي وردت في هذه الأبواب الخمسة و هي : الزيادة ، البدل ، الحذف ، التغيير بحركة أو

(١) المنصف ، ج (١) ، ص ٢٧٧ .

سكون، و الإدغام . و لم يجد ابن جني عما ذكره سيبويه من الأبنية ، بل ضمنها كتابه "المنصف" و اعتبرها من صميم علم التصريف .

وإضافة إلى تعريفه الشامل لعلم التصريف ، حاول ابن جني أن يجلي لنا العلاقة الموجودة بين هذا العلم و الاشتقاق قائلا : " و ينبغي أن يعلم أن بين التصريف و الاشتقاق نسبا قريبا ، و اتصالا شديدا . لأن التصريف إنما هو أن تحيي إلى الكلمة الواحدة ، فتصرفها على وجوه شتى ، مثال ذلك أن تأتي إلى : ضرب : فتبني منه مثل : جعفر ، فتقول ضرب : و مثل قمطر ضرب : و مثل درهم ضرب : و مثل : علم ضرب : و مثل ظرف ضرب .

أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة . و كذلك الاشتقاق أيضا ، ألا ترى أنك تحيي إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول : ضرب : ثم تشتق منه المضارع فتقول : يضرب ، ثم تقول في اسم الفاعل : ضارب و على هذا ما أشبه هذه الكلمة ؟ فمن هاهنا تقاربا و اشتبكا " (١) .

فانطلاقا من هذين النصين تتضح لنا العلاقة الموجودة بين علم التصريف و الاشتقاق؛ فكلاهما يساهم في إثراء اللغة العربية بزخم من المفردات و ييسر لنا التعبير عن مختلف معاني الحياة ، فالأول بتصريف الكلمة على وجوه شتى و الثاني باستنباط كلمات مختلفة من لفظ واحد . و يربط ابن جني بين التصريف و الاشتقاق ، و يذهب إلى أن الاشتقاق لا يعرف إلا بالتصريف ، فيقول في كتابه المنصف : " هذا القبيل من العلم أعني التصريف ، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، و بهم إليه أشد فاقة ، لأنه ميزان العربية و به تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها و لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ، و قد يؤخذ جزء من العربية كبير بالقياس و لا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف " (٢) .

فالتصريف شبيه بالاشتقاق إلا أن هناك تباين بينهما يكمن في أن الأول عام بما فعلته العرب و ما يحدثه المتكلم بالقياس كما ورد هذا في شرح التسهيل : " التصريف أعم من الاشتقاق ، لأن بناء مثل قردد من الضرب يسمى تصريفا ، و لا يسمى اشتقاقا لأنه

(١) المنصف ، ج (٣) ، ص ٣ ، ٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (٣١) ، ص ٢ .

خاصّ بما بنته العرب " (١) . و أمّا الثاني ، و هو الاشتقاق ، فمتعلّق بما فعلت العرب من ذلك .

و يوضّح ابن جني الاختلاف الموجود بين الاشتقاق و التصريف بقوله : " إلا أنّ التصريف وسيطة بين النحو و اللّغة يتجاذبانه ، و الاشتقاق أقعد في اللّغة من التصريف كما أنّ التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ، يدلّك على ذلك أنّك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلاّ و التصريف في آخره و الاشتقاق إنّما يمرّ بك في كتب النحو منه ألفاظ مشرّدة لا يكاد يعقد لها باب " (٢) .

و نلمس من هذا النصّ إشارة عابرة للعلاقة بين علم التصريف و النحو في قوله : " التصريف وسيطة بين النحو و اللّغة يتجاذبانه " و قوله " كما أنّ التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق " .

فالتّحو علم يبحث في بنية الكلمة إعراباً و بناءً و في علاقة الكلمة بالمجاورة لها حتّى تكون التّركيب . أمّا الصّرف ، فيبحث في بنية الكلمة بعيداً عن الإعراب و البناء و التّركيب ، و لكنّه يدرس الكلمة الّتي تؤدّي إلى خدمة التّركيب أو تؤدّي إلى اختلاف المعاني النحويّة . و من هنا لا يمكن فهم مسائل التّحو إلاّ بدراسة الصّرف ، فهو مقدّمة ضروريّة للنّحو ، فلا يستغني الواحد منها عن الآخر ؛ كما لا يمكن فهم التّركيب دون معرفة القوانين الّتي يجري عليها الصّرف . و لذا لم يفصل النّحاة - قبل القرن السادس الهجري - بينهما ، بل جعلوا التّحو و الصّرف علماً واحداً سمّوه " علم العربيّة " .

و لعلّ أهمّ ما يعزّز تفسير العلاقة بين التّحو و التصريف ما وضّحه ابن جني في هذا الصّدد قائلاً : " و التصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، و التّحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتنقّلة و الّذي يريد أن يعرف التّحو ينبغي له أن يبدأ بمعرفة التصريف لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقّلة " (٣) .

و خلاصة القول : إنّ النّحاة المتقدّمين اتّفقوا على أنّ التصريف قواعد يعرف بها ما في حروف الأسماء و الصفات المتمكنة و الأفعال المتصرّفة من أصل ، و زيادة ، و حذف ،

(١) شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق عبد الرحمن السيّد ، القاهرة ، مكتبة الأنجلومصريّة ، ط ١ ، ١٩٧٤ ، ج (١) ، ص ٣٣٠ .

(٢) المنصف ، ج (٣١) ، ص ٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ج (٣١) ، ص ٤ .

و قلب ، و إبدال ، و حركات ، و سكنات و إدغام . و هو أيضا تطبيق هذه القواعد عند الضرورة ، دون أن يستغني هذا العلم عن ذكر الأبنية و مسائل التصريف .

ب- تعريفه عند النحاة المتأخرين :

نزع النحاة المتأخرون في تعريفهم علم التصريف إلى أسلوب القدامى مع بعض التبسيط و الوضوح ، فمنهم من أعطى معنا علميا نظريا لعلم التصريف و هذا ما ندركه من تعريف ابن الحاجب الذي قال : " التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب " (١) . ثم قال بعد أن ذكر الأبنية : " و أحوال الأبنية :

أ- قد تكون للحاجة كالماضي ، و المضارع ، و الأمر ، و اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، و الصفة المشبهة ، و أفعل التفضيل ، و المصدر ، و اسمي الزمان و المكان ، و الآلة ، و المصغر ، و المنسوب ، و الجمع ، و التقاء الساكنين ، و الابتداء و الوقف .
ب- و قد تكون للتوسع كالمقصور ، و الممدود و ذي الزيادة .

ج- و قد تكون للمجانسة كالإمالة .

د- و قد تكون للاستتقال كتخفيف الهمزة ، و الإعلال ، و الإبدال ، و الإدغام و الحذف " (٢) .

و قد شرحه الرضي بقوله : " و المتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة و بما يكون لحروفها من أصالة ، و زيادة و حذف ، و صحة ، و إعلال ، و إدغام ، و إمالة ، و بما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب و لا بناء من الوقف و غير ذلك " (٣) .

و في السياق نفسه يقول ابن عقيل : " التصريف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية ، و ما لحقها من أصالة ، و زيادة ، و صحة ، و إعلال و شبه ذلك ، و لا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة و الأفعال (المتصرفة) . فأما الحروف و شبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها ، و شبه الحروف : هو الأسماء المبنية ، و الأفعال الجامدة " (٤) .

(١) شرح الشافية ، ج (١) ، ص ١ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٧ س ٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٧ س ٢ .

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عن نسخة جلال الدين البلقيني حفيد ابن عقيل ، تحقيق د هادي حسن حمودي ، بيروت ، دار

الكتاب العربي ، ١٤١١ هـ ، ١٩٩١ ، ج (٢) ، ص ٢٨٥ .

فإذا كانت هذه النصوص - السابقة الذكر - تحمل في طياتها المعنى العلمي لعلم التصريف ، فإن بعض النحاة المتأخرين جنحوا إلى المعنى العملي في تعريفهم علم التصريف وفي مقدمتهم ابن مالك القائل : " التصريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي ، أو معنوي ، و لا يليق ذلك إلا بمشتق ، أو بما هو من جنس مشتق ، و الحرف غير مشتق ، و لا مجانس لمشتق ، فلا يصرف هو ، و لا ما توغل في شبهه من الأسماء ... و التصريف ضروري ، كصوغ الأفعال من مصادرها ، و الإتيان بالمصادر على وفق أفعالها ، و بناء فعال ، و فعول من فاعل ، قصدا للمبالغة . و غير ضروري كبناء مثال من مثال كقولنا : ضرب : و هو مثال : دحرج : من ضرب " (١) .

و يجمع لنا المعنيين - العلمي و العملي - في تعريفهم علم التصريف كل من الأشموني و ابن هشام ، فيقول الأول : " اعلم أن التصريف في اللغة التغيير ، و منه تصريف الرياح أي تغييرها ، و أما في الاصطلاح فيطلق على شيئين :

الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير ، و التكسير و اسم الفاعل و اسم المفعول ، و هذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف - كما فعل الناظم - و هو في الحقيقة من التصريف .

و الآخر : تغيير الكلمة لغير معنى طار عليها ، و لكن لغرض آخر ، و ينحصر في الزيادة ، و الحذف ، و الإبدال ، و القلب ، و النقل ، و الإدغام .

فالتصريف إذا : هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة و زيادة ، و صحة ، و إعلال . و لا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة ، و الأفعال المتصرفة . و أما الحروف ، و شبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

حرف و شبهه من الصرف — حـري و ما سواهما بتصريف حـري و المراد بشبه الحرف الأسماء المبنية ، و الأفعال الجامدة ، و ذلك : عسى و ليس و نحوهما " (٢) .

و يحدو حدو الأشموني النحوي ابن هشام الأنصاري الذي قال في تعريفه علم التصريف : " هذا باب التصريف ، و هو تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي ، أو لفظي .

(١) المنصف ، ج (٣) ، ص ٢٨٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (٣) ، ص ٢٨١ .

فالأول : (التغيير لغرض معنوي) كتغيير المفرد إلى التثنية ، و الجمع ، و تغيير المصدر إلى الفعل ، و الوصف .

و الثاني : (التغيير لغرض لفظي) كتغيير : قول ، و غزو إلى : قال ، و غزا . و هذين التغييرين أحكام كالصحة ، و الإعلال ، و تسمى تلك الأحكام : علم التصريف .
و لا يدخل التصريف في الحروف ، و لا فيما أشبهها ، و هي الأسماء المتوغلة في البناء ،
و الأفعال الجامدة " (١) .

و لا يفوتنا في عرض هذه التعريفات للنحاة المتأخرين تسجيل تعريف العلامة الجليل الشيخ أحمد الحملاوي ، موجزا ما ذكره النحاة من قبله و قائلا في كتابه الرائد شذا العرف في فن الصرف : " و يقال له : التصريف : هو لغة التغيير ، و منه تصريف الرياح ، أي تغييرها و اصطلاحا .

بالمعنى العملي : تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها ، كاسمي الفاعل ، و المفعول ، و اسم التفضيل ، و التثنية ، و الجمع إلى غير ذلك .
و بالمعنى العلمي : علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب و لا بناء " (٢) .

١) نشأة علم التصريف و تطوره :

ظل علم التصريف مضمرا تحت غطاء النحو و علوم العربية الأخرى ردحا من الزمن ، إذ جعله بعضهم جزءا لا يتجزأ من علم النحو كما ورد على لسان الرضي : " و اعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصنعة " (٣) .

أ - نشأته :

لعل هذا التداخل بين العلمين هو ما جعل نشأة علم التصريف غامضة محاطة بافتراضات النحاة و العلماء . و الراجح أنه نشأ مع بداية تفشي اللحن و شيوعه على ألسنة العرب " و كان قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول - صلى الله عليه و سلم - " (٤) . و قد

(١) المنصف ، ج (١) ، ص ٢٨٢ .

(٢) شذا العرف في فن الصرف ، الشيخ الحملاوي ، مطبعة مصطفى الثاني ، ط ١٦ ، ١٩٦٥ ، ص ١٢ .

(٣) شرح الشافية ، ج (١) ، ص ٧ - ٨ .

(٤) المدارس النحوية ، ص ١١ .

تجلى هذا اللحن في الجانب التحوي كما لمسناه أيضا في الجوانب اللغوية و الصرفية من استقرائنا لبعض النصوص الموثقة في ثنايا الكتب على شاكلة قول يوسف بن خالد السمي لعمر بن عبيد : " ما تقول في دجاجة ذبحت من قفائها ؟ قال له عمرو : أحسن . قال : من قفاؤها . قال : أحسن . قال من قفائها . قال عمرو : ما عنك بهذا ؟ قل من قفاها ، واسترح " (١) .

و قول أبي الحسن المدائني : " كان سابق الأعمى يقرأ : " الخالق البارئ المصور " . فكان ابن جابان إذا لقيه قال : يا سابق ، ما فعل الحرف الذي تشرك فيه بالله " (٢) .
و يحكى أن رجلا بالبصرة كانت له جارية تسمى ظمياء . فكان إذا دعاها : قال يا ضمياء ، بالضاد . فقال ابن المقفع : قل يا ظمياء . فناداها : ضمياء . فلما غير عليه ابن المقفع مرتين ، أو ثلاثا ، قال له : هي جاريتي أو جاريتك ؟ " (٣) . كما يحكى أن أم نوح و بلال ابني جرير كانت أعجمية ، فقالا لها : " تكلمي إذا كان عندنا رجال . فقالت يوما : يا نوح ، جردان دخل في عجان أمك . فأبدلت الذال من الجرذان دالا ، و ضمت الجيم ، وجعلت العجين عجانا " (٤) . و وهم الحسن البصري في جمع الشيطان ، فقرأ : " ما تزلت به الشياطين " (٥) . و اختصم رجلان إلى عمر بن عبد العزيز ، فجعلا يلحنان ، فقال الحاجب : فما أذويتما أمير المؤمنين . فقال عمر : أنت والله أشد إبداءا إليّ منهما " (٦) .

و من السقطات اللغوية الصرفية التي نددت عن العرب في صدر الإسلام ما ذكره أبو عبيدة " أن زيادا قال في مديح المهلب بن أبي صفرة :

فتى زاده السلطان في الودّ رفعة إذا غير السلطان كلّ خليـل

فكان يجعل السين شينا و الطاء تاء ، فيقول : فتى زاده الشلتان ، إلخ " (٧) .

(١) البيان و التبيين ، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مؤسسة الخانجي ، ط ٣ ، ١٩٦٨ ، ج (٢) ، ص ٢١٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ص ٢١٩ / عيون الأخبار ، ابن قتيبة ، دار الكتب المصرية ، د. ط ، ١٩٢٥ - ١٩٣٠ ، ج (٢) ، ص ١٦٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ص ٢١١ .

(٤) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ٢١٣ ، و ج (١) ، ص ٧٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ص ٢١٩ .

(٦) المحاسن و المساوي ، البيهقي ، بيروت ، دار صادر ، د. ط ، ١٩٦٠ ، ج (٢) ، ص ١٥٩ .

(٧) الكامل في اللغة و الأدب ، المرّاد ، تحقيق زكي مبارك أحمد شاکر ، القاهرة ، د. ط ، ١٩٢٧ - ١٩٣٦ ، ص ٥٨٢ / الأغاني ،

الأصفهاني ، بيروت ، دار الثقافة ، ط ١ ، ١٩٧٤ ، ج (١٤) ، ص ٩٩ / البيان ، ج (١) ، ص ٧١ .

و قال فيل مولى زياد بن أبيه لسيدة : " أيها الأمير ، أهدوا لنا حمار وحش . يريد :
أهدوا لنا حمار وحش . فلم يفهم زياد عنه و قال : ويلك ! ماذا تقول ؟ قال : أهدوا لنا
أيرا . يريد : عيرا . فقال زياد : أرجعنا إلى الأول فهو خير " (١)

و أخذت على يزيد بن معاوية زلة واحدة . فقد ذكر عبد الحميد بن عبد الرحمن
ابن زيد بن الخطاب ، فقال : " هذه الضبعة العرجاء . فاعتدت عليه لحنا ، لأن الأنثى إنما
يقال لها : الضبع و يقال للذكر : الضبعان " (٢) .

و كان سحيم عبد بني الحسحاس يجعل الشين سينا ، فينشد بيته المشهور :
فلو كنت وردا لونه لعسقتني و لكن ربي سانني بسواديا (٣)
يريد : لعسقتني ... سانني .

و أنشد سحيم عمر بن الخطاب قصيدته التي مطلعها :
عميرة ودع ، إن تجهزت غازيا كفى الشيب و الإسلام للمرء ناهيا
فقال له عمر : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك ؛ فقال له : ما سعت و يريد : ما
شعرت " (٤) .

و كان صهيب بن سنان النمري ، صاحب رسول الله - صلى الله عليه و سلم -
يرتضخ لكنة رومية ؛ فيقول : " إنك لهائن و يريد : لحائن ، أي : هالك . و كذلك كان
شأن بعض الصحابة في إبدال الحروف كبلال الحبشي و سلمان الفارسي " (٥) .

ويبدو لنا جلينا من هذه النصوص أن اللحن اللغوي و الصرفي تسرب إلى اللسان
العربي بصورة تثير الوجل و الخوف على اللغة العربية ، مما حز في قلوب الغيورين على لغة
القرآن و أضرهم في نفوسهم الرغبة في وضع قواعد نحوية و صرفية تصون اللسان و تعصمه
من الخطأ . و لعل إقبالهم على هذا العمل يعد لبنة أولى في نشأة علم النحو و الصرف معا .
و أخذ علم التصريف يشق طريقه نحو الأمام إلى أن اكتمل في البصرة في القرن
الأول والنصف الأول من القرن الثاني للهجرة ، و أنجزت فيه بحوث ، و ألقت كتب أجلت

(١) نهاية الأرب في فنون الأدب ، القاهرة ، مطابع كوستانتينوماس و شركاه ، د.ط ، د.ت ، ج (١) ، ص ٣٩٢ .

(٢) الكامل ، ص ٢٤١ .

(٣) المتع ، ص ٣٨ .

(٤) البيان ، ج (١) ، ص ٧١ - ٧٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٧٢ .

لنا المسائل الصرفية العويصة و كشفت القناع عن علم التصريف الذي لا يقل أهمية عن صنوه علم النحو العربي.

و قد قيل إنَّ عناية البصريين بالنحو كانت أكثر منها بالتصريف . أمّا الكوفيون ، فكانت عنايتهم موجهة بالأخصّ إلى علم التصريف ، فتألّق فيهم معاذ بن مسلم الهراء المتوفى سنة ١٨٧ هـ الذي قال فيه ابن خلكان : " لمعاذ تصانيف كثيرة لم تظهر " (١) . كما برز فيهم أبو جعفر الرؤاسي ابن أخي معاذ الهراء ، فزعم ثعلب أنّه : " أول من وضع من الكوفيين كتابا في النحو . و اسم كتابه الفيصل وقد ضاع " (٢) .

و اختلفت الروايات في واضع علم النحو و الصرف ، فمنهم من يرى أنّ أبا الأسود الدؤلي هو الذي خطا الخطوات الأولى في وضع قواعد نحوية و صرفية لصيانة اللغة العربية ، فيقال " إنّه سمع قارئاً يقرأ الآية الكريمة : " إنّ الله بريء من المشركين و رسوله " ، بكسر اللام في رسوله ؛ فقال : ما ظننت أمر الناس يصل إلى هذا و استأذن زياد بن أبيه و قيل بل استأذن ابنه عبيد الله واليها من بعده في أن يضع للناس رسم العربية . و قيل : بل وفد على زياد ، فقال له : إنّي أرى العرب قد خالطت الأعاجم و تغيّرت ألسنتهم ، أفتلذن لي أن أضع للعرب كلاما يعرفون - أو يقيمون - به كلامهم " (٣) .

و قيل : " إنّه رسمها حين سمع ابنته تقول : ما أحسن السماء و هي لا تريد الاستفهام ، إنّما تريد التعجب ، فقال لها قولي : ما أحسن السماء " (٤) . و يقول بعض الرواة : " إنّه وضع أبواب التعجب و الفاعل و المفعول به و غير ذلك من الأبواب " (٥) . وهناك رواية أخرى تؤكد أنّه كان لأبي الأسود الدؤلي باع في النحو و قد جاء فيها : " إنّه رأى عند بعض الورّاقين أربعة أوراق عن أبي الأسود كتبها يحيى بن يعمر المتوفى سنة ١٢٩ هـ و فيها كلام في الفاعل المفعول " (٦) .

(١) وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت دار الثقافة ، د.ط ، ١٩٧١ ، ج (٤) ، ص ٣٠٥ .

(٢) معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، ط أحمد فريد الرفاعي ، د.ط ، ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، ج (١٨) ، ص ١٢٢ .

(٣) المدارس النحوية ، ص ١٤ - ١٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٥ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٥ .

(٦) الفهرست ، ابن النديم ، تحقيق مصطفى الشواشي ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، د.ط ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢ .

و أقدم من ذلك ما جاء عند ابن سلام في قوله : " كان أول من أسس العربية و فتح
بأبها و أنهج سبيلها و وضع قياسها أبو الأسود الدؤلي و إنما قال ذلك حين اضطرب لسان
العرب و غلبت السليقة و كان سراة الناس يلحنون ، فوضع باب الفاعل و المفعول
و المضاف و حروف الجر و الرفع و النصب و الجزم " (١).

و إلى جانب هذه الروايات هناك نصوص أخرى تنسب إلى علي بن أبي طالب
الخطوات الأولى في وضع النحو العربي ، فروي عن أبي الأسود الدؤلي نفسه أنه : " دخل
عليه وهو بالعراق ، فرآه مطرقاً مفكراً ، فسأله فيم يفكر ؟ فقال له : سمعت ببلدكم لحناً ،
فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية ، و أتاه بعد أيام فألقى إليه صحيفة فيها : بسم الله
الرحمن الرحيم ، الكلام كله اسم و فعل و حرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، و الفعل ما
أنبأ عن حركة المسمى ، و الحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم و لا فعل . و اعلم أن الأشياء
ثلاثة : ظاهر ، و مضمرة ، و إنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمرة و لا ظاهر " (٢).

و تضيف الرواية أن : " أبا الأسود جمع لعلي أشياء ، و عرضها عليه ، و كان
منها حروف النصب إن و أن و ليت و لعل و كأن ، و لم يذكر أبو الأسود لكن فقال له
علي لم تركتها ؟ فقال : لم أحسبها منها فقال : بل هي منها ، فزدها فيها " (٣).

و في موضع آخر يقول القفطي : " رأيت بمصر في زمن الطلب بأيدي الوراقين
جزءاً فيه أبواب من النحو يجمعون على أنها مقدمة علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو
الأسود الدؤلي " (٤).

و تجمع معظم الروايات على أن " واضع علم العربية هو أبو الأسود الدؤلي ، و أنه

(١) طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، القاهرة ، مطبعة المدني ، د.ط ، ١٩٧٤ ، السفر

الأول ، ص ٢١ .

(٢) المدارس النحوية ، ص ١٣ - ١٤ / معجم الأدباء ، ج (١٤) ، ص ٤٨ / إنباه الرواة على أنباء النحاة ، القفطي ، تحقيق محمد أبو
الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ط دار الكتب المصرية ، د.ط ، ١٩٥٠ - ١٩٥٥ ، ج (١) ، ص ٤ / الأشباه و النظائر ، السيوطي ، تحقيق
طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، د.ط ، ١٩٧٥ ، ج (١) ، ص ٧ - ٨ / نزهة الألباء في طبقات الأدباء ،
الأنباري ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة (مصر) ، دار النهضة ، د.ط ، ١٩٦٧ ، ص ٤ و ٦ .

(٣) المرجع ، نفسه ، ص ١٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٤ / إنباه الرواة ، ج (١) ، ص ٤ .

أخذه عن الإمام علي - رضي الله عنه - " (١) و قد أوضح ذلك المبرد حين قال : " سئل أبو الأسود الدؤلي عن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو و أرشده ، فقال : " تلقيته من علي بن أبي طالب رحمه الله " ، و في حديث آخر قال : ألقى إلي أصولا احتذيت عليها" (٢) . إن ما يرجح أيضا أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - و أبا الأسود هما اللذان وضعوا علمي النحو و الصرف ، ما ذكره الأنباري في ترجمته لشيخه ابن الشجري وبين فيها الإسناد الذي أخذ عنه العربية ، فقال : " و عنه أخذت علم العربية ، و أخذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الربيعي و أخذه عن أبي علي الفارسي ، و أخذه أبو علي الفارسي عن أبي بكر بن السراج عن أبي العباس ، و أخذه المبرد عن أبي عثمان المازني و أبي عمرو الجرمي و أخذه عن أبي الحسن الأخفش و أخذه الأخفش عن سيبويه و غيره ، و أخذه سيبويه عن الخليل بن أحمد ، و أخذه الخليل عن عيسى بن عمر ، و أخذه عيسى عن ابن أبي إسحاق ، و أخذه ابن أبي إسحاق عن ميمون الأقرن ، و أخذه ميمون الأقرن عن عنبة الفيل و أخذه عنبة الفيل عن أبي الأسود الدؤلي ، و أخذه أبو الأسود عن أمير المؤمنين علي - عليه السلام - " (٣) .

و لعل الدافع الرئيسي - كما ذكرنا آنفا - لوضع علم النحو و الصرف هو تفشي اللحن في اللغة العربية . فعن ابن أبي سعد الوراق قال : " حدثنا علي بن محمد الهاشمي قلل : سمعت أبي قال : كان بدء وضع أبي الأسود الدؤلي النحو أنه مر به سعد - و كان رجلا فارسيا قدم البصرة مع أهله ، و كان يقود فرسه - فقال : مالك يا سعد ، تركب ! فقال فرسي ضالع . فضحك به من حضره . قال أبو الأسود الدؤلي هؤلاء الموالي رغبوا في الإسلام ، و دخلوا فيه ، و صاروا لنا إخوة فلو علمناهم الكلام . فوضع باب الفاعل والمفعول " (٤) . و لا شك أن إبدال سعد من الظاء ضادا ، في قوله ضالع بدل ظالع ، هو

(١) طبقات فحول الشعراء ، ص ١٢ / الفهرست ، ص ٣٩ ، و ص ٤١ / الخصائص ، ج (٢) ، ص ٨-٩ ، و ج (٣) ، ص ٣٠٩ و ص ٣٢٠ / المحاسن و المساوي ، ج (٢) ، ص ١٥٦ / إنباه الرواة ، ج (١) ، ص ٧ ، و ص ٩ / معجم الأدباء ، ج (١٢) ، ص ٣٤ / بغية الوعاة ، ص ٢٧٤ / مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، د.ط ، ١٩٥٥ ، ص ٣ و ١٤ / طبقات النحويين و اللغويين ، الزبيدي ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار المعارف ، د.ط ، ١٩٧٣ ، ص ١٣ ، و ص ١٥ / المصون ، العسكري ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت ، د.ط ، ١٩٦٠ ، ص ١١٨ .

(٢) طبقات النحويين ، ص ١٣ .

(٣) نزهة الألباء ، ص ٤٠٦ .

(٤) طبقات النحويين ، ص ١٥ / الفهرست ، ص ٤٠ / إنباه الرواة ، ج (١) ، ص ٦ .

من مسائل الصرف ؛ لأنه مما يخص بنية الكلمة و ليس مما يعرض له علم الإعراب كما نفهمه نحن اليوم .

و هناك رواية أخرى تحمل في طياتها سقطات صرفية جرت على السنة العرب ، وكانت سببا في وضع علم العربية ، وساقها لنا أبو الطيب اللغوي قائلا : " أخبرنا محمد ابن يزيد عن الجرمي عن الخليل قال : لم يزل أبو الأسود ضنينا بما أخذه عن علي ، عليه السلام ، حتى قال زياد : قد فسدت السنة الناس و ذلك أنهما سمعا رجلا يقول : سقطت عصلي . فدافعه أبو الأسود " (١) . فاللحن الذي تشير إليه هاتان الكلمتان هو لحن صرفي لا بد له من قواعد تضبط بنية الكلمة و تميز الصواب من الخطأ . و كان بديهيا أن يبادر علي و أبو الأسود ، حين أدركا هاته الأخطاء ، إلى وضع قواعد صرفية تصون اللسان العربي من اللحن الصرفي . و لعل ما يدعم قولنا هذا ما ذكره الفخر الرازي في كتابه المحرر في النحو لما قال : " رسم علي - رضي الله عنه - لأبي الأسود باب إن ، و باب الإضافة ، و باب الإمالة ، ثم صنف أبو الأسود باب العطف و باب النعت . ثم صنف باب التعجب و باب الاستفهام و إضافة إلى ذلك أن الإمام عليا كان يشيع جنازة فقال له قائل : من المتوفي ؟ بلفظ اسم الفاعل ، و هو يسأل عن الميت فقال : الله تعالى منبها له بذلك على أنه كان يجب أن يقول : من المتوفي ؟ و قد كان هذا أحد الأسباب التي دعت إلى استخراج علم النحو . فأمر أبا الأسود بذلك ، و كان فيما وضع اسما الفاعل و المفعول " (٢) .

و إن ما استقر في أذهاننا أن نشأة علم الصرف ظلت مبهمة لتداخل المسائل الإعرابية بالمسائل الصرفية ، فلم يفرق العلماء القدامى بينها ؛ بل اكتفوا بذكر بعض الأبواب التي تجزئ عما سواها كما ورد في قول بعضهم : " إن أبا الأسود وضع باب التعجب ، باب الفاعل ، و المفعول به و غيرها من الأبواب " (٣) .

و على هذا نخلص القول إلى أن العلمان - النحو و الصرف - نشأ معا ضمن الدراسات اللغوية منذ أواخر العهد الراشدي و كان يطلق على هذه العلوم اسم " العربية " ، أو النحو ، أو اللغة إلى أن استقلا العلمان عن بعضهما بعض . و مع هذا كله ، نلفي أقوالا

(١) مراتب النحويين ، ص ٨ .

(٢) الأشباه و النظائر ، ج (٣) ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٣) طبقات النحويين ، ص ١٤ .

مختلفة في نشأة علم التصريف؛ فمنهم من يرجعه إلى ما قبل الجاهلية كأحمد بن فارس الذي تحدث عن نشأة اللغة و أثبت أنها توقيف من عند الله تعالى لا اصطلاح ، فقال : " و زعم قوم أن العرب العاربة... لم يعرفوا نحوا و لا إعرابا و لا رفعا و لا نصبا و لا همزا . قالوا : والدليل على ذلك ما حكاه بعضهم عن بعض الأعراب أنه قيل له : أئهمز (إسرائيل) ؟ فقال: إني إذا لرجل سوء . قالوا : و إنما قال ذلك لأنه لم يعرف من الهمز إلا الضغط والعصر ... قلنا : و الأمر في هذا بخلاف ما ذهب إليه هؤلاء ... و مذهبنا فيه التوقيف . فنقول : إن أسماء هذه الحروف داخلة في السماء التي أعلم الله - جل شأنه - أنه علمها آدم عليه السلام . و الذي نقوله في الحروف هو قولنا في الإعراب و العروض ... فإن قال قائل : فقد تواترت الروايات بأن أبا الأسود أول من وضع العربية ، و أن الخليل أول من تكلم في العروض ! قيل له : نحن لا ننكر ذلك بل نقول : إن هذين العلمين قد كان قديما ، و أتت عليهما الأيام ، و فلا في أيدي الناس ، ثم جردهما هذان الإمامان ... فإن قال : فقد سمعناكم تقولون : إن العرب فعلت كذا ، و لم تفعل كذا ، من أنها لا تجمع بين ساكنين ، و لا تبدئ بساكن ، و لا تقف على متحرك ، و أنها تسمي الشخص الواحد بالأسماء الكثيرة ، و تجمع الأشياء الكثيرة تحت الاسم الواحد ! قلنا : نحن نقول : إن العرب تفعل كذا ، بعدما وطأنا أن ذلك توقيف ، حتى ينتهي الأمر إلى الأول . و من الدليل على عرفان القدماء ، الصحابة و غيرهم ، بالعربية كتابتهم المصحف على الذي يعلله النحويون في ذوات الواو ، و الياء ، و الهمز ، و المد ، و القصر . فكتبوا ذوات الياء بالياء ، و ذوات الواو بالواو ، و لم يصوروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكنا في مثل : الخبء و الدفاء و الملء . فصار ذلك كله حجة " (١) .

و في ضوء هذا نلاحظ أن ابن فارس أرجع نشأة علم العربية إلى ما قبل الجاهلية ، فجعلها توقيفا من عند الله ، ثم قام أبو الأسود بتجديد هذا العلم . و يبدو أن ابن فارس لم يفرق بين النحو و الصرف و العربية تفريقا واضحا ، و إنما أدرج علم التصريف ضمن علوم العربية .

و ذهب بعضهم إلى القول بأن معاذ بن الهراء هو أول من وضع علم التصريف ،

(١) الصاحي ، أحمد بن فارس ، تحقيق مصطفى الشومري ، بيروت ، مؤسسة بدران ، د.ط ، ١٩٦٣ ، ص ٨ و ص ١١ .

و منهم السيوطي القائل : " و اتفقوا على أن معاذ الهراء أول من وضع التصريف " (١) وقال في موضع آخر : " هو نحوي مشهور و هو أول من وضع التصريف " (٢) . و يعزز السيوطي حكمه هذا بقوله :

" و قد وقع في شرح القواعد لشيخنا الكافيحي أول من وضعه معاذ بن جبل و هو خطأ بلا شك . و قد سألته عنه فلم يجيني بشيء " (٣) .

و لكن ما يرجحه العلماء ، و هو قريب إلى الصواب ، أن معاذ بن الهراء وضع أصول مسائل التمرين و هي التي كان المتقدمون يسمونها التصريف ؛ فترسم العلماء خطاه فيها و كان أن نسب إليه وضع علم التصريف . ثم إن مسائل التمرين لا بد أن تنطلق من نظريات و أصول تمدها بالقواعد و الوسائل التطبيقية . و محال أن تكون أسبق في الوجود من علم الصرف .

و نحمل القول : أن ابن فارس و السيوطي لم يستطيعا بآرائهما أن يحددا الإرهاصات الأولى لنشأة علم الصرف على حد قول د. فخر الدين قباوة : " فإن ما بنته العرب في جاهليتها من أسماء و صفات و أفعال لم يكن وليد علم الأصول مستنبطة محسنة وإنما هو بديهية و ارتجال . و ما كان يثيره الهراء و معاصروه من مسائل التمرين ليس إلا ثمرة لعلم ناضج مكتمل الأسس و البنيان " (٤) .

ب- تطوره :

بدأ علم التصريف يخطو خطوات مرحلية بعد أن وضع أبو الأسود الدؤلي اللبنة الأولى لهذا العلم ، بفضل الأصول التي سطرها له الإمام علي بن أبي طالب و هذا حدوها ،

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، تحقيق محمد قاسم ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٩٧٦ ، ص ٨٥ .

(٢) المزهر ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ .

(٣) بغية الوعاة ، ص ٣٠٣ و ص ٣٩٤ / شذا العرف في فن الصرف ، ص ١٩ / المنصف ، ج (٣) ، ص ٢٨٥ / مفتاح السعادة ج (١)

ص ١٢٥ - ١٢٦ / مجالس العلماء ، الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت ، وزارة الإرشاد و الأنباء ، ط ١ ، ١٩٦٢ ، ص

١٩٠ - ١٩١ .

(٤) ابن عصفور و التصريف ص ٢٧ .

" فكان كلما وضع بابا عرضه عليه " (١) إلى أن استوفى كتابه المختصر . و بذلك كان جديرا أن يكون كما قال ابن سلام : " أول من استن العربية و فتح بابها ، و أنهج سبيلها ، و وضع قياسها ، ثم اختلف إليه الناس يتعلمون ، ففرع لهم ما كان أصله . ثم كان بعده تلاميذه ، فتعمقوا في تلك الدراسات و طولوا الأبواب " (٢) .

و تسلم المشعل بعد أبي الأسود تلاميذه من قراء الذكر الحكيم و في مقدمتهم يحيى ابن يعمر الذي أضاف إلى كتاب أستاذه أبوابا جديدة . و " نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه فأقصر عنه " (٣) . و سار على الدرب تلميذه ميمون الأقرن الذي فصل و زاد في الشرح . و خلفه ، بعد وفاته ، قرينه ابن أبي إسحاق الحضرمي أول النحاة البصريين بللعني الدقيق لكلمة نحوي " مد القياس و شرح العلل " (٤) . لم يؤثر عنه كتاب في النحو ، بل تكلم و ناظر في الهمز حتى عمل فيه كتاب مما أملاه . و في هذا الصدد يقول أبو الطيب اللغوي : " فرع عبد الله ابن أبي إسحاق النحو و قام و تكلم في الهمز ، حتى عمل فيه كتاب مما أملاه " (٥) . و قد مضى على هديه يطرد القياس و يعممه تلميذه عيسى بن عمر الثقفي الذي " صنف سبعين كتابا و نيفا ، منها الإكمال و الجامع " (٦) . و قد جمع مسائل النحو و قواعده في أولهما ، ثم رأى إكمال تلك القواعد و المسائل في الكتاب الثاني و قاس قواعده في الجامع على الأكثر في كلام العرب و سمى ما شذ عن ذلك لغات ، فلما سأله أحد العلماء قائلا : " أخبرني عن هذا الذي وضعته في كتابك ، يدخل فيه كلام العرب كله ؟ قال : لا . قال : فمن تكلم خلافاك و احتذى ما كانت العرب تتكلم به ، تراه مخطئا ؟ قال : لا " (٧) .

(١) نزهة الألباء ، ص ٥ - ٦ .

(٢) طبقات فحول الشعراء ، ص ١٢ / مراتب النحويين ، ص ١١ ، و ص ٨ .

(٣) طبقات النحويين ، ص ١٥ .

(٤) المدارس النحوية ، ص ٢٣ .

(٥) مراتب النحويين ، ص ١٢ .

(٦) إنباه الرواة ، ج (٢) ، ص ٣٧٥ .

(٧) طبقات النحويين ، ص ٣٤ .

و من آرائه الصرفية " ما جاء في جمع " فعيل " قوله تعالى : " إنا برآء منكم " (١) ،
قال المكي : هو جمع بريء مثل كريم كرماء . و أجاز أبو عمرو و عيسى (برآء) بكسر
الباء ، جعلاه مثل كريم ، كرام " (٢) .

و قد كان لأبي عمرو بن العلاء - و هو من تلاميذ ابن أبي إسحاق - قدما راسخة
في ميدان التصريف ، و هو الذي قال فيه ابن جني : " كان ممن نظروا في النحو و التصريف
و تدبروا و قاسوا " (٣) . و تتجلى مساهمته في تطور علم التصريف في تلك القضايا الصرفية
التي عالجها . ففي قضية الجمع يروي أبو العباس : قال أبو عبيدة : " كنا عند أبي عمرو بن
العلاء ، فسأله سائل عن جمع (يد) من الإنسان فقال : (أيد) و أنكرا أن تكون الأيادي
إلا في النعم ، فلما قمنا قال أبو الخطاب الأحنف : أما إنها في علمه غير أنها لم تحضره " (٤) .

و يفرق بين صيغتي جمع أسير : أسرى و أسارى ، فيقول : " الأسرى الذين
جاءوا مستأسرين ، و الأسارى : الذين جاءوا في الوثاق و السجن " (٥) . و في فاء الافتعل
قال ابن جني : " و من ذلك أن تقع فاء (افتعل) زايا أو دالا أو ذالا ، فتقلب تاؤه لها و إلا
كقولهم : ازدان ، و ادعى ، و اذكر و اذكر فيما حكاه أبو عمرو " (٦) .

و في مسألة التصغير يقول أبو عمرو في تصغير الاسم المختوم بالألف المقصورة مثل
جبارى ، يقول في تصغيرها : " حبيرة ، فيحذفها ، و يبدل منها هاء التأنيث لتكون في
الاسم علامة تأنيث ، و يفعل ذلك بكل ما فيه ألف التأنيث الخامسة فصاعدا ، و يقول : لم
يجز إثباتها لأنها ساكنة فإذا حذفها لم أدخل الاسم من علامة تأنيث ثابتة " (٧) .

و يجيز أبو عمرو حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لأنهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء
الساكنين و يحتاج في النداء من قولهم : يا زيد بن عبد الله و قال : " هذا هو بمنزلة قولك :
هذا امرؤ ، ومررت بامرئ و رأيت امرأ ، و تكون الراء تابعة للهمزة ، فكذلك آخر الاسم

(١) سورة المنتحة ، الآية ٤ .

(٢) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، عبد العال مكرم ، الكويت ، مؤسسة الوحدة ، د. ط ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤٠ .

(٣) الخصائص ، ج (١) ، ص ٢٤٩ .

(٤) الحلقة المفقودة ، ص ٢٣٩ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٢٣٩ .

(٦) الخصائص ، ج (٢) ، ص ١٤٢ .

(٧) الحلقة المفقودة ، ص ٢٤٠ .

تابع لنون ابن ، و هو ابن شيء واحد ، تقول : هذا زيد بن عبد الله و مررت بزيد بن عبد الله ، و رأيت زيد بن عبد الله فيقول هذه هند بنت عبد الله فيمن صرف هنداً " (١) .

و إضافة إلى هذه الجهود روى أبو عبيدة ، فقال : " سألت أبا عمرو بن العلاء عن حروف الإلحاق في الأسماء فقال : لا تكون حروف الإلحاق في الاسم إلا بالحروف الأصلية التي هي : فاء الفعل و عينه و لامه . فمما تكررت فاءه قولهم " دَرْدِح " للناقصة المسننة ، أحقوه بـ " جَعْن " . و مما تكررت عينه قولهم " حَدْرَد " اسم رجل ، أحقوه بـ " سلهب " و مما تكررت لامه قولهم " قَرْدَد " أحقوه بـ " جعفر " . فقلت : فالحروف الزوائد في الأسماء ؟ قال : لا تكون الحروف الزوائد ملحقة " (٢) .

و نستشف من هذا كله أن علم التصريف بدأ يتضح مع هذه الظواهر الصرفية التي جاءت على لسان أبي عمرو بن العلاء و أخذت مصطلحاته تتجلى شيئاً فشيئاً إلى أن تألق تلميذه يونس بن حبيب ، فأظهر اهتماماً بالظواهر الصرفية كظاهرة " القلب " . قال ابن دريد : " و ورخت الكتاب و أرخته ، و متى أرخ كتابك ، و ورخ أي متى كتب - ذكر عن يونس و أبي مالك أنهما سمعا من العرب - " (٣) .

و ليونس في تصغير الكلمات التي حذف بعض حروفها مذهب ، و هو ردّ المحذوف و قد أخذ بهذا المذهب أبو عثمان المازني ، كما ذكر ذلك ابن جنّي بقوله : " هذا الباب نذكر فيه كيف تتركب المذاهب إذا ضمت بعضها إلى بعض ، و انتحت بين ذلك مذهباً ... و ذلك أن أبا عثمان كان يعتقد مذهب يونس في ردّ المحذوف في التحقير و إن غنى المثال عنه فيقول في تحقير (هار) : هو يئر و في (بضع) اسم رجل : بويضع . و سيبويه إذا استوفى التحقير مثاله لم يردّد ما كان قبل ذلك محذوفاً فيقول : هو يئر و بضيّع " (٤) .

و في جمع بغاث قال يونس : " فمن جعل " البغاث " واحداً فجمعه بغثان . و من قال للذكر و الأنثى بغائة ، فالجمع بغاث ، مثل نعام ، و نعامة يكون النعام للذكر و الأنثى " (٥) .

(١) الحلقة المفقودة ، ص ٢٤٠ .

(٢) الممتع ، ج (١) ، ص ٢٨ .

(٣) الحلقة المفقودة ، ص ٣٢٩ .

(٤) الخصائص ، ج (٣) ، ص ٧١ .

(٥) الحلقة المفقودة ، ص ٣٣٣ .

و ليونس بن حبيب رأي في النسب . قال ابن جنى في " بنت " و " أخت " :
"أصل هذين الاسمين عندنا فعل : بنو و أخو بدلالة تكسيرهم إياهما على أفعال في قولهم :
أبناء و آخاء ، قال بشر بن المهلب :

وجدتم بنيكم دوننا إذا نسبتم و أي بني الآخاء تنبو مناسبة

فلما عدلا عن فعل إلى فعل و فعل ، و أبدلت لاماتها تاء فصارتا : بنتا و أختا كان هذا العمل ، و هذه الصيغة علما لتأنيتهما ، ألا تراك إذا فارقت هذا الموضع من التأنيث رفضت هذه الصيغة البتة فقلت في الإضافة إليهما بنيوي و أخوي كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها البتة نحو حمراوي و طلحي و جلوي . و أما قول يونس : بنتي و أختي فمردود عند سيويه ، و ليس هذا الموضع موضوعا للحكم بينهما ، و إن كان لقول يونس أصول تختذه و تسوغه ^(١) .

و في تخفيف الهمزة ، " فعند أكثر العرب على ما ذهب إليه يونس و الخليل يجب تخفيفها ، فلا تلتقي همزتان إذا كانتا في كلمتين نحو : اقرأ آية و اقرأ أبوك " ^(٢) .
و بعد هذا العرض لبعض الظواهر الصرفية التي عالجها يونس بن حبيب نستطيع أن نقول إنه اقتحم ميدان الدراسات الصرفية من بابه الواسع ، معتمدا على السماع من العرب في معالجة بعض المسائل كظاهرة القلب في أرخ و ورخ . و له مذهب خاص في رد المحذوف في التصغير و قد أخذ بمذهبه أبو عثمان المازني ، لأن له وجه من القياس كما بينه ابن جنى في الخصائص . كما احتج يونس لبعض الظواهر الصرفية بالشعر العربي ليعزز رأيه و يقويه .

و أهم ما يلاحظ على هذه الدراسات الصرفية أن يونس بن حبيب فتح باب النقاش و المحاوره لدى النحاة المتأخرين . ففي ظاهرة حذف الهمزة نرى ابن جنى يفتح بلب الحوار في المنصف عن طريق السؤال و الجواب ، ثم ينتهي بعد عرض الأمثلة المؤيدة إلى تقوية هذا الحذف عند يونس . و في ظاهرة النسب إلى " بنت " و " أخت " نجد ابن جنى يفتح باب المناقشة بين رأي يونس و رأي سيويه ، و يتجنب في الختام الحكم على هذين الرأيين ، و إن كان يميل إلى رأي يونس لقوله : " و إن لقول يونس أصول تختذه و تسوغه " .

(١) الحلقة المفردة ، ص ٣٣٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٣٥ .

و هكذا ، فإن معالم التصريف و مصطلحاته أخذت تلوح في الأفق مع ظهور طبقة أبي عمرو بن العلاء فقد " ذكر يونس بن حبيب كلا من عنبسة الفيل ، و ميمون الأقرن ، و ابن أبي إسحاق ، و عيسى بن عمر ، و أبي عمرو بن العلاء ، و نسب إليهم أنهم استقروا اللغة العربية ، فوضعوا أبنية الأسماء و الأفعال ، فلم تشذ عنهم زنة كلمة ، و أحقوا السليم بالسليم ، و المضاعف بالمضاعف و المعتل بالمعتل ، و الأجوف بالأجوف ، و بنات الياء بالياء ، و بنات الواو بالواو ، فلم تخف عليهم كلمة عربية " (١).

و قد تعرض الخليل لمسائل من التصريف ، نجدها متناثرة في كتاب سيبويه . و لعل أجل أعماله في هذا الميدان ، أنه صنف كتابا تحت عنوان " لم استعمل اللغويون مثال : فعل " (٢) . و قد " استنبط من المسائل ما لم يسبق إليه في تصحيح القياس و التصريف " (٣) . ثم خلفه تلميذه سيبويه الذي أخذ عنه الكثير و استقى من كتاب " الجامع " لعيسى بن عمر حتى زعم بعض الرواة أن كتاب سيبويه هو الجامع . و قد حفل الكتاب بالمسائل الصرفية المدعمة بالأدلة العقلية و الشواهد و المذاهب . و بهذا استطاع علماء البصرة أن يتركوا بصماتهم في ميدان الصرف و أن يساهموا في رفع الحجاب عن هذا العلم بجهودهم الطيبة . أما علماء الكوفة ، فقد " نبغ فيهم معاذ الهراء ، و أكثر من مسائل التمرين ، و اتسع فيها ، حتى نسب إليه بعض العلماء وضع علم التصريف " (٤) . ثم اجتهد ابن أخيهِ الرؤاسي محمد بن الحسن في ميدان التصريف " ، فصنف كتبا منها : التصغير ، و الوقف و الابتداء الكبير ، الوقف و الابتداء الصغير " (٥) . و بفضل هذه الجهود اتسعت فروع علم التصريف و مسائله ، مما دفع النحاة إلى التنافس و التباري في هذا المجال لتطويره و إعداده لأن يكون علما مستقلا بذاته .

أما التصريف في الأندلس ، فقد بدأ الاهتمام به في أوائل القرن الرابع الهجري حسب ما ذكر الزبيدي في تاريخ النحو في الأندلس : " و لم يكن عند مؤدبي العربية و لا عند غيرهم ممن عني بالنحو كبير علم ، حتى ورد محمد بن يحيى عليهم و ذلك أن المؤدبين

(١) الأغاني ، ج (٧) ، ص ١٦٣ .

(٢) تاريخ الأدب العربي ، ج (٢) ، ص ١٣٢ .

(٣) المصون ، ص ١١٩ .

(٤) دروس في التصريف ، عبد الحميد محمد محي الدين ، بيروت ، المكتبة العصرية ، د.ط ، ١٩٩٠ ، ص ٩ .

(٥) بعية الوعاة ، ص ٤٤ .

إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل و ما شاكلها ، و تقريب المعاني لهم في ذلك ، و لم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية و غوامضها و الاعتلال لمسائلها . ثم كانوا لا ينظرون في إمالة و لا إدغام و لا تصريف و لا أبنية ، و لا يجيبون في شيء منها ، حتى فُحج لهم سبيل النظر و أعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق ، من استقصاء الفن بوجوهه و استيفائه على حدوده ، و أنهم بذلك استحقوا الرياسة" (١) . ثم كانت جهود القالي و بعده ابن القوطية و الزبيدي و ابن سيدة الذين ساهموا في مد فروع علم التصريف و تطوير مسائله .

و بعد هذه المرحلة من النشأة و التفرع ، بدأ علم الصرف ينحو منحى جديدا تلمع فيه بوادر الاستقلال و أخذ النحاة يفكرون في تحديد دائرته بتأليف مصنفات يستقل فيها علم التصريف عن علم النحو و سائر علوم العربية الأخرى .

و لعل أول من صنف في علم الصرف - حسب رأي بعض المتأخرين - هو الإمام أبو حنيفة الذي نسب إليه كتاب اسمه " المقصود في الصرف " ، في حين أنكر بعض العلماء هذه النسبة ، و ذكروا أن اسم مصنفه غير معروف . قال صاحب مفتاح السعادة : " و مما اشتهر في ديارنا مختصر مسمى بالمقصود ، لم نقف على مصنفه . إلا أنه كتاب مبارك مشهور بأيدي الناس اليوم ، و عليه شروح مفيدة عند أبناء الزمان " (٢) . و قال حاجي خليفة : " المقصود في التصريف : و قد اختلف في مؤلفه ف قيل للإمام الأعظم . و قيل لغيره . و جزم المولى محمد ابن بير علي المعروف ببير كلي ، في شرحه المسمى بإمعان النظر ، بالأول " (٣) . و ممن جزم بذلك أيضا الإمام الأرنؤباني عمر بن عبد المحسن ، فذكر في شرح البزدوي أن : " الإمام أبا حنيفة ، رضي الله عنه ، صنف كتاب العالم و المتعلم ، و كتاب الفقه الأكبر ، و كتاب المقصود في الصرف ، و أن المعتزلة تتعصب عليه فتنكر ذلك " (٤) . و يبدو لنا من هذا أن نسبة هذا الكتاب هي محاطة بجملة من الشكوك تجعله في حاجة إلى الدراسة و التحقيق . و يضيف د. فخر الدين قباوة إلى النصوص السابقة رأيه في هذه

(١) طبقات النحويين ، ص ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٢) مفتاح السعادة ، ج (١) ، ص ١١٩ .

(٣) كشف الظنون ، ص ٥٠٨ - ٥٠٩ .

(٤) مفتاح السعادة ، ج (١) ، ص ١١٩ .

المسألة الخلافية ، فيقول : " و نحن إذا تتبعنا حياة هذا الكتاب رأينا أن الشروح التي صنعت عليه ينحصر تاريخها بين القرنين الثامن و الحادي عشر . فلو كان حقا من مصنفات أبي حنيفة لتناوله المتقدمون بالشرح ، فأخرجوه للناس ميسرا ، و لم يترك ستة قرون حتى يقوم بعثه المتأخرون " (١) . كما يرى أن منهج و أسلوب هذا الكتاب لا يمكن أن ينسب إلى علماء القرن الثالث الهجري .

فالراجح أن أول من اهتم بأمر استقلال علم التصريف و صنف فيه كتابا كاملا تحت عنوان " التصريف " (٢) هو أبو الحسن الأخفش ، و قد سبق المازني في هذا الأمر مما ينفي ما ذهب إليه القائلون بأن أبا عثمان هو أول من وضع كتابا مستقلا بعلم التصريف . و قد جاء ذلك على لسان طاش كبرى زادة : " اعلم أن أول من دون علم الصرف أبو عثمان بكر بن (محمد بن) حبيب المازني . و كان قبل ذلك مندرجا في علم النحو " (٣) . فالمصادر القديمة تذكر كتابا في التصريف لعلماء تقدموا المازني ، و كان الأخفش أحد شيوخه . فأبو الحسن الأحمر علي بن المبارك له كتاب اسمه " التصريف " (٤) . وأبو زكرياء الفراء له كتاب في " التصريف " ، " نقل عنه أبو علي الفارسي " (٥) ، ثم تلاهما كتاب المازني . لقد كانت هذه المصنفات بمثابة الحافز الذي أسال أقلام العلماء من بعدهم وأطلقت العنان لتفكيرهم في ميدان التصريف ؛ فحلفوا ثروة لا يستهان بها في علم الصرف من مثل :

- لم استعمل اللغويون مثال فعل ؟ للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠) .
- الوقف و الابتداء ، التصغير ، الجمع و الأفراد لأبي جعفر الرؤاسي (ت ١٩٠) .
- المصادر للكسائي (ت ١٨٩) .
- المصادر للنضر بن شميل (ت ٢٠٣) .
- الاشتقاق ، و الهمز ، و فعل و أفعل لقطرب (ت ٢٠٦) .

(١) ابن عصفور و التصريف ، ص ٤٦ .

(٢) إنباه الرواة ، ج (٢) ، ص ٤٢ .

(٣) مفتاح السعادة ، ج (١) ، ص ١١٣ / كشف الظنون ، ج (١) ، ص ٢٨٨ .

(٤) معجم الأدباء ، ج (١٣) ، ص ١١ / بغية الوعاة ، ص ٣٣٤ / الفهرست ص ١٠٤ .

(٥) خزانة الأدب و لب لباب العرب ، عبد القادر البغدادي ، القاهرة ، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ، د.ط ، ١٩٦٧ ، ج (٢) ،

- المصادر في القرآن ، و الوقف و الابتداء ، و الجمع و التثنية في القرآن ، و فعل و أفعل ، و المقصور و الممدود ، و المذكر و المؤنث ، و الواو ، و الإدغام ، للفراء (ت ٢٠٧) .
- المصادر و فعل و أفعل لأبي عبيدة (ت ٢١٠) .
- الصفات لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥) .
- الهمز ، و المقصور و الممدود ، و الصفات ، و فعل و أفعل ، و القلب ، و الإبدال ، و الاشتقاق ، و المصادر ، و المذكر و المؤنث للأصمعي (ت ٢١٦) .
- الأبنية للجرمي (ت ٢٢٠) .
- الاشتقاق للأخفش الأوسط (ت ٢٢١) .
- المقصور و الممدود ، و المذكر و المؤنث ، و فعل و أفعل لأبي عبيد (ت ٢٢٤) .
- فعلت و أفعلت للتوزي (ت ٢٣٠) .
- اشتقاق الأسماء للباهلي (ت ٢٣١) .
- القلب و الإبدال ، و فعل و أفعل لابن السكيت (ت ٢٤٣) .
- الإدغام ، و المذكر و المؤنث ، و المقصور و الممدود للسجستاني (ت ٢٤٨) .

و تتجلى لنا موضوعات التصريف في كتاب سيبويه ، فهي مجتمعة في الجزء الرابع منه ، مستقلة عن أبواب النحو ؛ و هذا كله يؤكد أن علم الصرف كان - على اتصاله بالنحو - له ظاهر من التميز و مصنفات خاصة به قبل أن يؤلف المازني كتابه المشهور . و توالى كتب التصريف للميرد ، و الزجاج و ابن السراج ، و الفارسي ، و ابن جنبي ، و الرماني ، و الجرجاني ، و ابن القطاع ، و ابن الأنباري ، و الميداني ، و ابن يعيش ، و ابن الحاجب ، و الزنجاني و ابن عصفور و ابن مالك ؛ فتطور هذا العلم و أخذ مكانته الخاصة بين علوم العربية الأخرى .

و الجدير بالملاحظة أن كتب التراجم التي أرخت لهذه العلوم و لكبار أعلامها تخلو من كلمة " التصريف " ، ذلك أن هذا العلم ظل مندرجا في النحو من أيامه الأولى إلى القرون المتأخرة في بعض تلك الكتب ، إذ يعرف المتقدمون النحو بأنه : " علم يبحث عن أحوال الكلم العربي أفرادا و تركيبا " ^(١) . فلم يميزوا بين النحو و الصرف ، بل جعلوا

^(١) دروس التصريف ، ص ٨ .

التصريف جزءا منه . فأبو عبيدة يؤرخ للعلمين معا ، فيقول : " أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي ، ثم ميمون الأقرن ثم عنيسة الفيل ، ثم عبد الله بن أبي إسحاق ، ثم عيسى ابن عمر " (١) ؛ مع أن هؤلاء النحاة كانت لهم مساهمة في علم الصرف كما أسلفنا الذكر . وفي ترجمة عبد الرحمن بن هرمز يقولون : " فعبد الرحمن بن هرمز من أول من وضع العربية ، و كان من أعلم الناس بالنحو " (٢) . و يحيى بن يعمر " هو أول من وضع النحو بعد أبي الأسود ، و هو فصيح عالم بالغريب ، أخذ النحو عن أبي الأسود " (٣) . و نصر بن عاصم الليثي " قرأ القرآن على أبي الأسود فكان أستاذه في القراءة و النحو " (٤) . و يعدون المترجمون عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي " أول من بعج النحو ، و مد القياس ، و شرح العلل و كان مائلا إلى القياس في النحو " (٥) . فإن المتتبع لهذه النصوص لا يكاد يقف على ذكر لعلم التصريف . فابن إسحاق مثلا " تكلم في الهمز كثيرا حتى صنف تلاميذه كتابا فيه مما أملاه عليهم " (٦) . و يشهد لهذا أن بلال بن أبي بردة قد جمع بين أبي إسحاق و أبي عمرو بن العلاء ، فكان بينهما مناظرات و جدل ، حتى قال أبو عمرو : " فغلبني ابن أبي إسحاق بالهمز ، فنظرت فيه بعد ذلك و بالغت فيه " (٧) .

وعلى غرار الهمز ، فقد اهتم ابن أبي إسحاق بمسائل أخرى من التصريف ، فسأله مرة يونس بن حبيب : " هل يقول أحد " الصويق " يعني : السويق ؟ فقال : نعم ، عمرو ابن تميم تقولها . و ما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو هو يطرد و ينقاس " (٨) . فإننا نرى أنه يجعل إبدال الصاد من السين بابا من أبواب النحو في قوله : " عليك بباب من النحو هو يطرد و ينقاس " .

و إذا تتبعنا تراجم النحاة الذين خلفوا الحضرمي ، فلا نجد فيها إشارة إلى علم التصريف . فكتاب سيبويه ذاع صيته بين الناس و اشتهر بأنه كتاب في النحو حتى سمي بـ

(١) نزهة الألباء ، ص ١٦ .

(٢) طبقات النحويين ، ص ٢٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢ - ٢٣ / مراتب النحويين ، ص ١٣ .

(٤) نزهة الألباء ، ص ١٨ .

(٥) طبقات فحول الشعراء ، ص ١٤ / مراتب النحويين ، ص ١٢ / طبقات النحويين ، ص ٢٥ / المزهري ، ج (٢) ، ص ٣٩٨ .

(٦) مراتب النحويين ، ص ١٢ .

(٧) طبقات فحول الشعراء ، ص ١٤ / طبقات النحويين ، ص ٢٥ / المزهري ، ج (٢) ، ص ٤٠٠ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ١٥ / المصدر نفسه ، ص ٢٦ .

" قرآن النحو " ، مع أنه يضم بين دفتيه الكثير من مسائل التصريف . و كذلك الحال بالنسبة إلى النحاة الآخرين كالكسائي ، و الفراء ، و أبي زيد الأنصاري ، و الجرمي ، و المازني و المررد و غيرهم . ثم إن طغيان شخصية النحوي غطت على صفة " عالم صرفي " ، ممن غلب عليهم علم التصريف كابن جني ، و المازني ، و سواهم من المنعوتين في كتب اللغة و التاريخ و التراجم بأنهم من النحاة .

و نحن نلمس في الروايات القديمة مسائل صرفية تدرج ضمن مسائل النحو . قال الفراء : " إنما تعلم الكسائي النحو على الكبر . و كان سبب تعلمه أنه جاء يوماً ، و قد مشى حتى أعيا ، فجلس إلى الهباريين - و كان يجالسهم كثيراً - فقال : قد عييت . فقللوا له : تجالسنا و أنت تلحن ! فقال : كيف لحنت ؟ قالوا له : إن كنت أردت من التعب فقل : أعييت . و إن كنت تريد من انقطاع الحيلة فقل : عييت . فأنت من هذه الكلمة لحنت . ثم قام من فوره ذلك يسأل عمن يعلم النحو ، فأرشدوه إلى معاذ الهراء حتى أنفذ ما عنده " (١) .

و سمع الأصمعي أبا عمر الجرمي يقول : " أنا أعلم الناس بالنحو . فقال له : يا أبل عمر كيف تنشده قول الشاعر :

قد كن يخبأن الوجوه تسترا
فالآن حين بدأنا للنظار
بدأنا ؛ أو بدين ؟ فقال أبو عمر : بدأنا . فقال الأصمعي : يا أبا عمر ، أنت أعلم الناس بالنحو - يمازحه - إنما هو بدون ، أي ظهرن . ثم تغفل أبو عمر الأصمعي ، فجاءه يوماً وهو في مجلسه ، فقال له : كيف تحقر مختاراً ؟ فقال الأصمعي : مخيتير . فقال أبو عمر : أخطأت ، إنما هو مخير ، أو مخيير . تحذف التاء لأنها زائدة " (٢) .

و سئل " أبو الحاتم السجستاني في بغداد عن قوله تعالى " قوا أنفسكم " ما يقال منه للواحد ؟ فقال : ق . فقال : فالأثنين ؟ فقال : قيا . قال : فالجمع ؟ قال : قوا . قلل : فاجمع لي الثلاثة . قال : ق ، قيا ، قوا .

(١) إنباه الرواة ، ج (٢) ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٢) الخصائص ج (٣) ، ص ٣٠٠ / المزهر ، ج (٢) ، ص ٣٦٤ و ٣٧٨ / مجالس العلماء ، ص ١٤٤ ، ٣٠٥ / نزهة الألباء ، ص

٢٠٠ / الأشباه و النظائر ، ج (٣) ، ص ٣٥ .

قال : و في ناحية المسجد رجل جالس معه قماش ، فقال لواحد : احتفظ بثيابي حتى أجيء . و مضى إلى صاحب الشرطة و قال : إني ظفرت بقوم زنادقة ، يقرؤون القرآن على صياح الديك ! فما شعرنا حتى هجم علينا الأعوان و الشرطة ، فأخذونا و أحضرونا مجلس الشرطة . فسألنا فتقدمت إليه و أعلمته بالخبر ، و قد اجتمع خلق من خلق الله ينظرون ما يكون . فعنفني و عذلني ، و قال : مثلك يطلق لسانه عند العامة بمثل هذا ! و عمد إلى أصحابي فضرهم عشرة عشرة ، و قال : لا تعودوا إلى مثل هذا . فعاد أبو الحاتم إلى البصرة سريعا ، و لم يقيم ببغداد ، و لم يأخذ عنه أهلها ، و ترك النحو بعد اعتنائه به حتى كأنه نسيه " (١) .

إن هذه الروايات تدل دلالة واضحة على أن علم التصريف لم يستطع أن يتميز ويستقل حتى القرن الثالث . و لعل السر في ذلك أن جمهور العلماء يوسعون مدلول علم النحو ، فيجعلونه شاملا لشطري العربية الإعراب و التصريف . فابن جنى يعرف النحو بقوله : " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره ، كالتثنية ، و الجمع ، و التصغير ، و التوكسير ، و الإضافة ، و النسب ، و التركيب ، و غير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها و إن لم يكن منهم ، و إن شذ عنها رد به إليها " (٢) . فهذا النص يشير إلى أن النحو يشمل علمين الإعراب و التصريف . و يجلي لنا أبو حيان هذا المدلول بصفة أوضح بقوله : " علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة . و الأحكام على قسمين : قسم يلحقها حالة التركيب ، و قسم يلحقها حالة الأفراد . فالأول قسمان : قسم إعرابي ، و قسم غير إعرابي . و سمي هذان القسمان علم الإعراب تغليبا لأحد القسمين ، و الثاني أيضا قسمان : قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو ضرب ، و ضارب ، و تضارب ، و اضطرب ، كالتصغير ، و التوكسير ، و بناء الآلات ، و أسماء المصادر ، و غير ذلك . و هذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف ، و إن كان منه . و قسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني ، كالنقص و الإبدال ، و القلب ، و النقل ، و غير ذلك " (٣) . و مما يؤكد لنا شمول علم النحو للتصريف إجماع العلماء على

(١) بغية الوعاة ، ص ٢٦٥ .

(٢) الخصائص ، ج (١) ، ص ٣٤ / الاقتراح ، ص ٦ .

(٣) ابن عصفور و التصريف ، ص ٥٤ .

أنه جزء لا يتجزأ من علم النحو و هذا ما صرح به الرضي في القرن السابع الهجري لما قللى:
" و اعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصنعة " (١).
فإذا كان النحو بهذا المدلول الشاسع ، بحيث يشمل شطري العريضة الإعراب
والصرف تبين لنا سرّ غلبة مصطلح النحو على مصطلح الصرف في معظم مصنفات القدامى
و أقوالهم .

و لعلّ استقلال الصرف عن النحو يبدو جلياً في مؤلفات النحاة المحدثين ، الذين
اجتهدوا في تبسيط قواعده و تذليل مسالكه للطلاب ، فكان من أبرز هذه الكتب : " شذا
العرف في فنّ الصرف " للشيخ الحملاوي ، و " التطبيق الصرفي " و " دروس في التصريف
" لـ د عبده الراجحي ، " مدخل إلى علم النحو و الصرف " لـ عبد العزيز عتيق ،
و " تصريف الأسماء و الأفعال " لـ د. فخر الدين قباوة و غيرها . كما خصّصت معاجم
للمصطلحات الصرفية كـ " معجم المصطلحات النحوية و الصرفية " لـ د. محمد سمير
نجيب البدي .

(٣) جهود ابن عصفور في التصريف :

لا يكاد يذكر علم التصريف إلا و ذكر معه اسم العالم الجليل ابن عصفور
الإشبيلي ؛ بل إننا لا نغالي إذا قلنا إن معظم النحاة المتأخرين يرجعون في دراساتهم الصرفية
الحديثة إلى مصنفات ابن عصفور في هذا العلم و أهمها مؤلفه النفيس " الممتع في التصريف " .
ويبدو من استقراءنا لهذا المصنّف، إلى جانب كتابه " المقرّب " و " الضرائر " ، أن الرجل
وهب فكره و يراعه لعلم التصريف، و عكف على المصنّفات الصرفية القديمة يدرسها
و يتمعن في مادتها علّه يجد ما يشفي غليله و يبيلّ صداه . فلم يفته كتاب من كتب الصرف
المهمّة دون أن يقرأه و يفيد منه . و كيف لا ؟ و قد عرفنا عنه أنّه كان كثير الدأب على
القراءة و الاطلاع كما قيل عنه : " كان أصبر الناس على المطالعة " (٢) . و هو الذي لازم
كتاب سيبويه مدّة عشر سنوات يدرسه و ينهل من علمه الثرّ ، إلى جانب اطلاعه على
كتب المبرّد ، و السيرافي ، و ابن كيسان ، و الجرمي ، و الزجاجي ، و الأخفش ، و ابن

(١) شرح الشافية ، ج (١) ، ص ٧ - ٨ .

(٢) بغية الرعاة ، ص ٣٥٧ .

الحاجب ، و غيرهم من كبار النحاة القدامى الذين نجد آراءهم الصرفية مبثوثة في مؤلفات ابن عصفور ، يؤيدها تارة و يعارضها تارة أخرى و يوازن بينها ، و يجتهد ، و يرجح ، و ينتخب في تبصر و ثقة .

و على عادة النحاة القدامى نثر ابن عصفور بعض المسائل الصرفية في كتبه النحوية كشروح الجمل ، و شرح كتاب سيبويه ، و الضرائر و المقرب . ثم جمع علي بن مؤمن تلك المسائل وأضاف إليها ما كان ينبغي إضافته في كتاب خاص بالتصريف عنونه بـ " الممتع " . و إذا كان ابن عصفور قد خاض غمار الدراسات الصرفية ، مدعماً بأبحاثه بآراء أسلافه من النحاة القدامى ؛ فيا ترى أين تكمن جهوده الصرفية ؟

أ- التعريف بالمتع :

هو من أشهر كتب ابن عصفور في علم التصريف ، اسمه الكامل " الممتع في التصريف " ، و لكن كثيراً ما نجد مختصراً في مصادر الترجمة باسم " الممتع " فقط . و قد اتفقت في هذه التسمية جميع النسخ التي تيسر لنا وصفها ، و تجمع جلها على نسبة الكتاب إلى ابن عصفور دون غيره من النحاة ، ، فجاء في الورقة الأولى من نسخة " فيض الله " : " تصريف الأستاذ أبي الحسن بن عصفور أكرمه الله . و هو الذي سماه بالمتع في التصريف " (١) . و كتب على الصفحة الأولى من نسخة مراد ملا : " ممتع في الصرف تأليف الفقيه الأستاذ أبي الحسن بن عصفور من أهل مدينة إشبيلية ، إمام علم العربية رحمه الله وعفا عنه " (٢) . و هذه الأمور و الحقائق نجدها مبثوثة أيضاً في نسخة أبي حيان .

و يبدو لنا أن ابن عصفور ألف كتابه بعدما تبحر في مصنفات الصرف القديمة وتمعن في مادتها الأصيلة ، فلاحظ فيها غموضاً يحول دون فهمها و إدراكها لدى الطلبة ككتاب التصاريف لابن كيسان ، و التصريف للمبرد ، و المنصف و المقتضب و سر الصناعة و الخصائص و المحتسب لابن جني ، و القلب و الإبدال لابن السكيت و الأبنية للجرمي ؛ و ذلك لتداخل موضوعاتها الصرفية و اختلال ترتيبها . فحز ذلك في نفسه وأضرم فيه رغبة ملحة لوضع كتاب يجد الطالب فيه متعة التسهيل و نشوة التحصيل ، لما

(١) الممتع ، ج (١) ص ٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٩ .

يتسم به من السهولة في ألفاظه و عباراته ، و الوضوح في تراكيبه و ترتيب أبوابه ، و الدقة في مناقشة أبحاثه حتى جاء كتابا سلسا ، لا يجد الدارس فيه غرابة لفظ و لا تكلفا و تعقيدا . و نرى في اعتقادنا أيضا أن نزعة التدريس هي التي دفعت ابن عصفور إلى تأليف "المتع" و تذليل موضوعاته الصرفية حتى يسهل على الطلبة فهمه و إدراكه . كما أن ندرة كتب الصرف الميسرة في زمانه حفزته للمساهمة في تيسير الصرف و تبسيط مسأله .

أما اسم الكتاب ، فقد انتقاه صاحبه ليكون مطابقا لمعناه ، مترجما لفحواه الذي امتاز بحسن الترتيب و كثرة التهذيب لألفاظه ، حتى إن القارئ ليجد متعة و لذة و هو يصل و يجول بفكره بين طيات هذا المصنف ، ينتقل من باب إلى آخر ليجد رغبة أكبر لاستيفاء جل صفحاته ، و كأنما يخيل إليك أنه يتجول في روضة خضراء ، يخلق بنظره ليتمتع بأفنانها و أزهارها الجميلة . و بذلك شبه ابن عصفور كتابه قائلا : " مشبها للروض في شي ألوانه ، و تعمم أفنانه ، و إشراق أنواره ، و ابتهاج أنجاده و أغواره " (١) . و لعلنا ندرك علة تسمية هذا الكتاب بـ "المتع" في قول ابن عصفور : " سميته بـ "المتع" ليكون اسمه وفق معناه ، و مترجما عن فحواه " (٢) . و قد أفصح المصنف عن فحوى المتع و طبيعته بقوله : " وضعت في ذلك كتابا رفعت فيه من علم التصريف شرائعه ، و ذلته للفهم بحسن الترتيب ، و كثرة التهذيب لألفاظه و التقريب ، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع " (٣) .

فلو كانت ميزة هذا الكتاب الصعوبة و التعقيد ، و الاضطراب و التداخل في أبوابه ما كان خليقا بهذا الاسم "المتع" . فالدارس يتمتع بالأمر الهين السهل و المنظم المنسق أما العسير المضطرب ، فيعافه العالم و المتعلم معا .

و بعد أن فرغ ابن عصفور من تصنيف كتابه قدمه للأمير أبي بكر بن أبي الأصبغ عبد العزيز صاحب الرد ، مشيدا بعلمه و سماحته و مجده في قوله : " إن ذكرت العلوم فهو مالك عنانها و فارس ميدانها ، أو ذكرت السماحة فهو تاريخها و عنوانها ، و حدقتها وإنسانها ، أو عد المجد الموروث و المكتسب فناهيك به شرفا سابقا ، و بأوائله فخرا في فلك

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٢٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٢٢ .

المجد سامقا . الذي بدل جده في نصرة هذه الدعوة النبوية ، و لم يأل جهده في عضد هذه الدولة المتوكلية - أدام الله للمسلمين بركتها - فريد دهره ، و وحيد عصره ، أبو بكر ابن الشيخ الأكرم العالم العلم ، أبي الأصيغ ابن صاحب الرد ، أدام الله علائهم ، و أنار بنجوم السعد سماءهم " (١) . و قد أوثر عنه أنه : " كان شاعرا أدبيا ، ذواقا لأطراف العلوم ، و لاه ابن هود على رندة ، ثم سار إلى إشبيلية و طرد منها و إلى هود - و هو سالم بن هود - و استبد بها ، مقدما ابن عمه أبا مروان الباجي . و أخيرا اتفق ابن الأحمر على ابن هود ، فغدر به ابن الأحمر و قتله سنة ٢٣١ " (٢) . و ابن هود إنما تلقب " بالمتوكل على الله سنة ٦٢٥ " (٣) ، و " انفصل عنه أبو بكر في سنة ٦٢٩ ، حين ثار عليه في إشبيلية و طرد و إليه " (٤) .

و انطلاقا من هذا نستطيع أن نحدد التاريخ التقريبي لتصنيف كتاب الممتع ، و هي السنوات الواقعة بين ٦٢٥ و ٦٢٩ ، لأن ما ذكره في مديح أبي بكر يشير إلى أنه كان خادما للدولة المتوكلية مخلصا عضدها .

و لا نغالي إذا قلنا إن ابن عصفور ألف كتابه الضخم " الممتع " في وقت كانت المكتبات العربية تزخر بأمهات الكتب اللغوية و الصرفية التي يستعين بها المصنفون في علم التصريف : فمنها الكتب الصرفية التي تضم بعض مسائل اللغة من مثل الاشتقاق ، و المقصور ، و الممدود ، و المذكر و المؤنث ، و التصريف للمبرد ، و الإبدال لأبي الطيب اللغوي ، و تصريف الملوكي لابن جني ، و التكملة في التصريف للفارسي و غيرها ؛ و منها الكتب الأدبية و النحوية و اللغوية التي تضم بعض الموضوعات الصرفية كإصلاح المنطق لابن السكيت ، و الاشتقاق و الجمهرة لابن دريد ، و الحدود في النحو للقراء ، و الكامل للمبرد و ديوان الأدب للفارابي و الأمالي للقالي .

و مهما يكن من أمر ، فإن أهم ما نلاحظه على مصادر " الممتع " هو تأثير ابن عصفور بمن سبقه من النحاة ، مما جعله يرجع إلى مؤلفاتهم النفيسة و يغرف من كنوزها .

(١) ابن عصفور و التصريف ، ص ١٤٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤٩ .

(٣) الأعلام ، ج (٨) ، ص ٢٣ .

(٤) ابن عصفور و التصريف ، ص ١٤٩ .

وهذا مما يدل على أنه كان يميل إلى العلماء المتقدمين و يكن لهم كل التقدير والإجلال .
وخير شاهد على ذلك موقفه من سيبويه و التزامه بمعظم أقواله و مذهباه . و لعل اعتماده
على المؤلفات القديمة في تصنيف كتاب "المتع" هو ما جعله يبتعد كلياً عن كتب المتأخرين
و الاستفادة من مادتها .

ب- منهاجه :

إن المتمعن في صفحات "المتع" يدرك أن ابن عصفور اجتهد في وضع منهج
يحقق له ما يصبو إليه من الوضوح و الدقة في عرض مادته و ربط أجزائه ربطاً وثيقاً محكماً ،
مجايفاً بذلك مذهب المتقدمين من التحاة الذي غلب عليه نوع من الاضطراب و التداخل ؛
فعمل على ترتيب أبوابه و تهذيب ألفاظه لتقريبه إلى الأذهان و الأفهام .

و الدارس لكتاب المتع يطلع بسهولة على الخطوط العريضة التي رسمها ابن
عصفور لمصنّفه من صفحاته الأولى ، حيث أشار المؤلف إلى ذلك في قوله : " و التصريف
ينقسم إلى قسمين : أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة ، لضروب من المعاني ، نحو :
ضرب و ضربّ ، و تضربّ ، و تضارب ، و اضطرب . فالكلمة التي هي مركبة من ضاد
وراء و باء ، نحو : ضرب ، قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة . و من هذا
النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره ، من التصغير و التكسير نحو زيّد و زيود .
و هذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف ، فلذلك
لم نضمّنه هذا الكتاب . إلا أن أكثره مبني على معرفة الزائد من الأصلي ، فينبغي أن تبيّن
حروف الزيادة ، و الأشياء التي يتوصّل بها إلى معرفة زيادتها من أصلاتها . و الآخر من
قسمي التصريف تغيير الكلمة عن أصلها ، من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى
طارئ على الكلمة ، نحو تغييرهم : قول إلى قال . ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك ، ليجعلوه
دليلاً على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه : قول الذي هو الأصل ، لو استعمل . وهذا
التغيير منحصر في : النقص كعدة و نحوه ، و القلب كقال و باع و نحوهما ، و الإبدال
كأتعد و أترن و نحوهما ، و النقل كنقل عين شاك و لاث إلى محلّ اللام ، و كنقل حركة
العين إلى الفاء في نحو : قلت و بعث " (١) .

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٣١ ، ٣٢ .

فكأنه بهذا قد حدد المخطط العام لكتابه ، إذ قسمه إلى قسمين : أحدهما خاص بأبنية المجرد والمزيد و حروف الزيادة ، و الثاني مقصور على الإبدال و القلب و النقل و الحذف و الإدغام . و ختم الكتاب بعرض مسائل التمرين على ما قدمه في قسمي الكتاب . و يبين لنا ابن عصفور سبب تقديمه موضوعات القسم الثاني ، فيقول : " و إنما بدأنا بهذا القسم ، لأنه يبنى عليه معرفة التصغير و التكسير - اللذين جرت عادة النحويين بذكرها قبل الخوض في علم التصريف - و معرفة كثير من الأسماء التي لا تنصرف أيضا نحو الأسماء التي امتنع صرفها لكونها على وزن الفعل الغالب أو المختص ، أو لزيادة الألف والنون في آخرها إذ لا يوصل إلى معرفة الزيادة و الوزن إلا من علم التصريف " (١) .

و يتجلى لنا وضوح منهجه و تناسق أجزائه و ارتباطها بعضها بعض من الفروع الجزئية للكتاب . فقد فرع صاحب " الممتع " كل قسم وفق موضوعاته و ربط هذه الفروع ربطا محكما ؛ فهو يقدم للقسم الأول بذكر الأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادة الحروف من أصلاتها . فإذا هذه الأدلة هي الاشتقاق ، و التصريف و الكثرة و اللزوم ، و لزوم حرف الزيادة البناء ، و كون الزيادة لمعنى ، و النظر ، و الخروج عن النظر ، و الدخول في أوسع البابين عند الخروج عن النظر . فإذا فرغ من ذكر هذه الأدلة ، فإنه يقول : " فهذه جملة الأدلة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصلي ، و لما كان النظر و الخروج عنه لا يعلمان إلا بعد معرفة أبنية الأسماء و الأفعال ، وضعت من أجل ذلك بابين : حصرت في أحدهما أبنية الأسماء ، و في الآخر أبنية الأفعال " (٢) .

ثم ينتهي إلى بسط أبنية الأسماء و الأفعال و حروف الزيادة ، فيختم ذلك بقوله : " و إذ قد فرغنا من تبين الحروف الزوائد ، و الأدلة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصلي ، فينبغي أن أضع عقب ذلك بابا ، أبين فيه كيفية أوزان الأسماء و الأفعال ، و الخلاف الذي بين النحويين في ذلك " (٣) . و يختم القسم الأول بباب التمثيل ، ليجري في الأخير تمارين تطبيقية على ما قدمه من بحوث نظرية . فمن هذه الخطوط المسطرة لمنهج " الممتع " ، يمكن لنا أن نستنتج أن الكتاب قد استوعب دراسات ابن عصفور في علم التصريف ، إذ أسهب

(١) الممتع ، ج (١) ، ص ٣٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٥٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٣ .

المؤلف في طرح المسائل الصرفية ، مدعما إياها بالتعليل والحجاج والأدلة . كما يتبن لنا أيضا أن هذا المصنف هو خلاصة دراساته في الصرف ، مما يجعلنا نستخلص منه منهجه الصرفي الذي يمثل زبدة آرائه و مذهباه الصرفية جميعا .

فمما لا يختلف فيه اثنان أن أبا الحسن كان ينتمي إلى مدرسة الأندلس التي أخذت تشق طريقها نحو الأمام بقدم أبي علي القالي البغدادي إلى الأندلس و نشر في ربوعها مذهب المدرسة البغدادية الذي يُجنح إلى المذهب البصري و ينافح عنه . ثم ظهر من بعده جيل ينتقي من آراء البصريين و الكوفيين و يضيف إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين . فعلى ضوء هذا ، هل تبني ابن عصفور المنهج الأندلسي في دراساته الصرفية ؟ فقد عرفنا فيما سبق أن أبا الحسن تلقى تعليمه بالأندلس على يد صفوة من علمائها الأجلاء مثل أبي علي الشلوبين و أبي الحسن الدباج ، و أقرأ بشريس ، و إشبيلية ، و مالقة ، ولورقة و مرسية حتى غدا من أعلامها المشهورين . و لكن ما بدا لنا من استقرارنا لبعض مؤلفاته ، و على رأسها "المتع في التصريف" ، أن ابن عصفور لم يتأثر تأثرا ملحوظا بعلماء الأندلس ، فتكاد كتاباته تخلو من أقوالهم ، اللهم إلا ما ذكره عن أبي بكر الزبيدي في مسألة أبنية الأسماء حين يقول : " و حكى الزبيدي : أصبع و أمثلة " (١) . و في أبنية الأفعال يذكر اعتماد ابن جني على قول الراجز :

قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عني ، و يسرنديني

في تعدية " افعللى " و ينكر أن يكون ما زعمه ابن جني صحيحا . ثم يقول : " قال أبو بكر الزبيدي : أحسب البيتين مصنوعين " (٢) .

و في موطن آخر أنكر على الزبيدي إثبات " إصبع " ، محتجا على ذلك بقول الفراء وخالفه أيضا في مسألة " صنبر " . فقد استدرك أبو بكر الزبيدي هذه الكلمة - ووزنها فعلا - على سيويه في مزيد الرباعي ، و لكن ابن عصفور أدرجها ضمن أبنية الخماسي قائلا : " و زاد بعض النحويين في أبنية الخماسي : فعلا ، نحو : صنبر . والصحيح أنه لم يجيء في أبنية كلامهم إلا في الشعر ، نحو قوله :

بجفان ، تعتري نادينا من سديف ، حين هاج الصنبر

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ١٧ .

و هذا يجوز أن يكون لما سكن الراء للوقف كسرا لالتقاء الساكنين ، نحو قولهم : ضربته وقتلته " (١) .

و يظهر لنا جليا أن ابن عصفور لم يعر اهتماما كبيرا لمذهب الأندلسيين و آرائهم ، فلا نرى له في كتبه تأييدا و لا معارضة لأفكارهم عدا الزبيدي ؛ بل يبدو أن أبا الحسن اتصل بالمدارس الصرفية القديمة : البصرة و الكوفة و بغداد ، و انتخب من آراء علمائها في دراساته دون أن يخضع لمذهب معين ؛ فكانت أبحاثه مزيجا من صرف البصريين و الكوفيين و البغداديين ، و إن كانت الترجعة الغالبة على أعماله هي الترجعة البصرية . و لعل هذا ما اتسمت به المدرسة الأندلسية ، مما يرجح لدينا أنه انطلق من مبدأ تلك المدرسة .

فإذا كنا بعد هذا قد تلمسنا موقفه من المدارس الثلاث و اتخاذه المدرسة الأندلسية كنقطة انطلاق و اعتبار مصنفه " الممتع في التصريف " خلاصة دراساته في الصرف ؛ نستطيع أن ننفذ إلى الأصول التي كونت أسلوبه في معالجة المسائل الصرفية و التي تتحدد في أربعة أسس هي : المنطق الجدلي ، و السماع ، و القياس و الإجماع .

١- المنطق الجدلي :

كان المنطق أمرا أساسيا في دراسات النحاة ، مادامت هناك أحكام و قواعد تستنتج ، فلا عجب إذا كان ابن عصفور قد سلك هذا السبيل في مناقشة المسائل الخلافية واختيار المذاهب و الأقوال ، معتمدا على العقل و النقل و مرتكزا على قاعدة السماع و القياس . و قد شغف ابن عصفور بالجدل و الاحتجاج اللذين يعتمدان على هذا الأساس في ترجيح المذاهب و الأقوال .

و نستطيع أن نتعرف على الأسلوب المنطقي الذي اعتمده ابن عصفور في طرح مسائله الصرفية و ترجيحها و تفضيلها عن الأخرى من تصفحنا لكتابه الممتع ؛ إذ يبسط الأصول النظرية أولا ، ثم يتناول الخلاف حول المسألة الصرفية ليرجح في الأخير مذهب معين مستندا إلى الأسس التي سطرها في بادئ الأمر . و يتجلى لنا هذا بوضوح في الجرد و المزيد ، إذ يعقد له العنوان التالي : " باب تبين الحروف الزوائد و الأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصلاتها " ؛ فيستهل هذا الباب بقوله : " أما الأدلة التي يعرف بها الزائد من

(١) الممتع ، ج (١) ، ص ٧ .

الأصليّ فهي : الاشتقاق ، و التصريف ، و الكثرة ، و اللزوم ، و لزوم حرف الزيادة البناء ، و كون الزيادة لمعنى ، و النظرير و الخروج عن النظرير ، و الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظرير " (١) ثم يبيّن كلّ دليل منها بالتفسير و يعرض الأسس و القواعد التي تميّز بها الفروع من الأصول في الاشتقاق بقوله : " فإن قيل : إذا كانت البنيتان متّحدتين في الأصول و المعنى فبأيّ شيء يعلم الأصل من الفرع ؟ فالجواب أن الأصل يستخرج بشيئين : باعتبار دوره في اللفظ و المعنى ، و بآته ليس هنالك ما هو به أولى . و الوجوه التي يكون سببها أولى تسعة :

أولها : أن يطرد معنيين ، أحدهما أمكن من الآخر .

و الثاني : أن يكون أحد المطردين أشرف .

و الثالث : كون أحد المطردين أبين و أظهر .

و الرابع : كون أحدهما أخصّ .

و الخامس : أن يكون أحدهما أحسن تصرفاً .

و السادس : كون أحدهما أقرب .

و السابع : أن يكون أحدهما أليق و أشدّ ملاءمة .

و الثامن : أن يكون أحدهما مطلقاً و الآخر مضمناً .

و التاسع : أن يكون أحدهما جوهرًا و الآخر عرضاً .

و ينبغي أن تعلم أن قولنا : هذا اللفظ أولى بأن يكون أصلاً من الآخر ، في جميع ما تقدّم ، إنّما نعني بذلك إذا استويا في كلّ شيء إلا في تلك الرتبة التي فضّل بها . أمّا إذا عرضت عوارض توجب تغليب غيره فالحكم للأغلب " (٢) .

و إلى جانب الأسس النظرية التي يستعين بها صاحب الممتع في استدلاله ، فإنّه يتحرّى الحجج المنطقية لدفع بعض الأقوال ، كأن " يستدلّ بمنطق العربية في ألفاظها ، فإذا ظهر أن العرب قد اجتنبوا اللفظ ببناء معيّن ، و جب أن يكون ذلك دليلاً يركن إليه في توجيه المسائل " (٣) . و لذلك يرى ابن عصفور أنّ الهمزة في " ظهياً " هي الزائدة ، لأنّ

(١) المتع ، ص ٣ - ٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤ .

(٣) ابن عصفور و التصريف ، ص ١١٤ .

جعلها أصلية يقتضي زيادة الياء ، فتكون الكلمة على وزن " فَعِيل " ، وهو بناء غير موجود. " فإن قلت : و كذلك أيضا جعل الهمزة زائدة يُوَدِّي إلى بناء غير موجود ، وهو : " فَعْلًا " ؛ ألا ترى أنه لم يَجِئ منه إلا : ظهياً ، المختلف فيه ، و المختلف فيه لا يجعل حجة ! فالجواب أن فَعْلًا و فِعْلاً ، و إن كانا بناءين معدومين ، ينبغي أن يحمل منهما على : فَعْلًا ، لأن : فَعِيلًا : يظهر منهم اجتنابه ؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوله نحو : حَذِيم ، و طَرِيم ، و لم يظهر منهم ذلك في فَعْلًا ، ، لأنهم لم يجتنبوا : فَعْلًا ، كما فعلوا ذلك بفَعِيل " (١).

و قد يلجأ ابن عصفور إلى صناعة الأشياء أو معاني المفردات التي يناقش مسألته ، و ذلك كأن يقول : " و زعم ابن جنِّي أنَّ النون في : نِبْرَس ، زائدة ، و وزنه : نَفْعَال . وجعله مشتقًا من البُرْس ، و هو القطن . و ذلك اشتقاق ضعيف جدًا ، بل لقائل أن يقول : الغالب في الفتيال ألا يكون من القطن . و كذلك قولهم : نَفْرِجَة القلب ، وزنه عنده : نَفْعَلَة ، لأنَّ النَفْرِجَة : الجبان الذي ليست له جلادة و لا حزم . و استدلل على ذلك بقول العرب : رجل أفرج و فرج ، إذا كان لا يكتف سرًا ، فجعل نَفْرِجَة القلب مشتقًا منه ، لأنَّ إفشاء السرِّ من قلة الحزم . و هذا الاشتقاق أيضا ضعيف ، لأنَّ إفشاء السرِّ ليس بقلة حزم بل هو بعض صفات القليل الحزم . و أيضا فإنَّ الأفرج و الفرّج لا يراد بهما الجبان كما يراد بنَفْرِجَة القلب . فدلل على ضعف هذا الاشتقاق " (٢) .

و يذكر د. فخر الدين قباوة بعض مظاهر منطق الجدي و من أروعها أن تراه يعتمد في نقد مخالفه ، على دليل يستنبطه من مذهب المخالف نفسه . فالأخفش مثلا لا يجوز إبدال الواو أو الياء همزة بعد ألف منتهى الجموع ، إلا إذا اكتنف الألف واوان . و لذلك يعتبر " عيائل " التي رواها الأصمعي شاذة لا يقاس عليها ؛ و لكن علي بن مؤمن يرى الفساد في مذهب أبي الحسن الأخفش ، فيدفعه بما رواه الأصمعي ، ثم يحتج بأصل كان الأخفش نفسه قد اعتمده في مسائل أخرى ، فيقول : " فإن قال قائل : فلعل قولهم في جمع عَيْل : عيائل : شاذ ، لذلك لم يسمع من ذلك إلا هذه اللفظة ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ! فالجواب أنه ، و إن لم يسمع منه إلا هذه اللفظة ، لا ينبغي أن يعتقد فيه الشذوذ . بل جميع

(١) المتع ، ص ٢١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

مهموزا، إذ هذا اللفظ . و قد جعل أبو الحسن مثل هذا أصلا يقاس عليه . و ذلك أنه قال في النسب إلى فعولة : فعلي ، نحو ركي ، في النسب إلى ركوبة ، قياسا على قولهم في النسب إلى شنوءة : شئني . ثم أورد اعتراضا على نفسه فقال : : فإن قال قائل : فإن قولكم شئني شاذ ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ، إذ لم يجئ غيره ! فالجواب أنه جميع ما أتى من هذا النوع . فجعله لما لم يأت غيره مخالفا له و لا موافقا ، أصلا يقاس عليه " (١) .

و انطلاقا من هذا نستطيع أن نقول إن ابن عصفور كان متأثرا بالمدرسة البغدادية التي كثرت فيها التعليلات و التفرعات ، فإن انسياقه وراء نزعتة الجدلية جعله يفرع المسئلة الواحدة و يولد ما يتوقع من الاعتراض ، ليكون قد استوفى جميع جوانب الموضوع . و خير مثال على ذلك مسألة أشياء التي يقول فيها : " فمذهب سيويه و الخليل أنها : لفعاء ، مقلوبة من : فعلاء . و الأصل : شيئا ، من لفظ شيء ، و هو اسم كقصباء ، و طرفاء . و مذهب الكسائي أنها : أفعال ، جمع شيء . و مذهب الفراء و الأخفش أنها : أفعلاء ، و الأصل أشيئا ، فحذفت الهمزة التي هي لام ، و انفتحت الياء لأجل الألف . و يخالف الفراء أبا الحسن في : شيء ، الذي هو مفرد أشياء . فمذهب أبي الحسن أنه فعل ، كبيت ، و مذهب الفراء أنه مخفف من : فيعل ، و الأصل : شئ . فخفف كما خفف : ميت و هين ، فقالوا : ميت و هين .

فالذي يرد به على الكسائي أنه لو كان : أفعالا . لكان مصروفا ؛ كأبيات ، و أجمال ، و أعباء . إذ لا موجب لمنع الصرف . فإن احتج بأنهم لما جمعوه بالألف و التاء ، فقالوا : أشياوات ، أشبه : فعلاء ، فمنع الصرف ! فالجواب أن : أفعالا ، لا يجمع بالألف و التاء . فإذا قد جمعوا : أشياء ، بالألف و التاء فذلك دليل على ما ادعى الخليل من أنها : فعلاء . و بتقدير أنها : أفعال ، جمعت بالألف و التاء ، فإن هذا القدر لا يوجب منع الصرف ، لأن ذلك لم يستقر في العلل المانعة للصرف .

و أما الفراء و الأخفش فالذي يدل على فساد مذهبيهما أن حذف اللام لم يجئ منه إلا : سؤته سواية و الأصل : سوائية كرفاهية . و حكى الفراء : براء ، ممنوع من الصرف ،

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٣٣ .

والأصل : برآء ، فحذفت الهمزة التي هي لام : و ذلك هي من القلة بحيث لا يقاس عليه .
و القلب أوسع منه .

و أيضا فإنه لو كان الأصل : أفعلاء ، لكان من أبنية جموع الكثرة ، و جموع الكثرة لا تصغر على لفظها ، بل ترد إلى جموع القلة ، إن كان للاسم جمع قلة . و إلا ترد إلى المفرد ، ثم يصغر المفرد ، و يجمع بالواو و النون ، إن كان مذكرا و بالألف و التاء ، إن كان مؤنثا فتقول في تصغير فلوس : أفيلس و في تصغير رجال : رجيلون ، و في تصغير دراهم : دريهمات . و هم قد قالوا في تصغير أشياء : أشياء ، فصغروها على لفظها ، فدل ذلك على فساد مذهبيهما .

و لا يرد بالتصغير على الكسائي ، لأن : أفعالا ، من أبنية جموع القلة ، و جموع القلة تصغر على ألفاظها . و كذلك لا يرد على الخليل بذلك ، لأن أسماء الجموع تصغر على لفظها .
و أيضا فإن : أفعلاء ، لا يكون جمعا لفعل ، و لا لفيعل . فأما قولهم : هين و أهوناء ، فشاذ لا يقاس عليه . و لا حجة للأخفش فيما ذكر من أن أفعلاء أخت فعلاء . يعني أنهما يشتركان في كونهما جمعين لفيعل ، فكما جمعوا سمحا و هو : فعل على سمحاء ، فكذلك جمعوا شيئا و هو : فعل، على أفعلاء . و ذلك أن جمع سمح على سمحاء شاذ لا يقاس عليه مثله ، فكيف نظيره ؟

فإن قيل : فإن الفراء قد ذهب إلى أن : فيعلا ، في الأصل فيعل ، فقلب ، فإذا كان كذلك فبانه أن يجمع على أفعلاء ! فالجواب أنه قد تقدم الدليل على فساد مذهبه في ذلك .
و مما يدل أيضا على فساد مذهب الفراء أنه ادعى أن الأصل في شيء : شيء . و ذلك لم ينطق به في موضع من المواضع . و لو كان شيء كميته و هين ، لجاء على أصله في موضع من المواضع . فثبت إذا أن الأحسن مذهب الخليل ، إذ ليس فيه أكثر من القلب ، و القلب كثير في كلامهم " (١) .

هذا و قد يعرض صاحب المتع للمسألة الواحدة مذهبين ، و يحتج لكل منهما ، ثم يرجح أحدهما على الآخر بأدلتة المقنعة و حججه المنطقي اللغوي ، كما فعل في صياغة اسم المفعول من الأجوف الثلاثي . و مهما يكن من أمر ، فإن الأمثلة على ذلك كثيرة تدل

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٤٢ - ٤٣ .

على اقتحام ابن عصفور المسائل الخلافية معززا بأدلته الدامغة و حجاجه المنطقي الذي يجعله ينتصر في الأخير لمذهب أو حكم يراه هو السديد و الأقوى . و مما لا مناص فيه أن هذا الأساس النحوي و الصرفي - و هو المنطق الجدلي اللغوي - يستند إلى السماع ، و القياس ، و الإجماع للوصول بصاحبه إلى الهدف الأسمى في مناقشاته الجدلية .

٢- السماع :

و هو أصل من الأصول الصرفية التي اعتمدها ابن عصفور في نثر مسائله ، و يبدو أنه اجتهد في الاعتماد على كلام العرب الخالص الذين يوثق بفصاحتهم و دفع ما رواه النحاة من كلام لا يستند إلى رواية موثوقة كقوله في الأبنية " و زعم الزبيدي أن أبا بكر الأنباري حكى إصبعاً بكسر الهمزة و ضم الباء ، على وزن : إفعال ، لكن أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء . قال الفراء : لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم إصبع . فإننا بحثنا عنها فلم نجدها " (١) .

فهذه الرواية لم يعتمدها ابن عصفور في ترجيح أقواله ، لأنها غير موثوقة . أما إذا كانت الرواية صحيحة و توفرت فيها ثقة النقل و فصاحة الكلام ، فإنه يرجح بها أقواله كما فعل مع مذهب السيرافي الذي رأى أن النون إذا كانت في الاسم بعد ألف كانت زائدة و كان جعلها أصلية يؤدي إلى بناء موجود فهي أصلية ؛ فوصف ابن عصفور هذا المذهب بأنه باطل : " لأنه جعل دليله كون سيبويه قد جعل النون أصلية في دهقان و شيطان . و لم يفعل ذلك سيبويه لما ذكر ، من أن جعل النون فيهما أصلية يؤدي إلى بناء موجود ، بل لقولهم : تدهقن و تشيطن ، لأنه ليس في كلامهم تفعلن ، فدل ذلك على أصالة النون . فأما تدهق ، و تشيطن ، فليس في قوة : تدهقن ، و تشيطن ، لأن أبا علي قد دفعهما من طريق الرواية " (٢) . فهو يرجح كون النون أصلية ، لأن تدهق و تشيطن ليس لهما سند من رواية موثوقة .

و يستدل ابن عصفور بالسماع ، حتى و إن كان المنقول لفظة مفردة لا نظير لها ، على نحو ما احتج به في همز الواو بعد ألف منتهى الجموع التي لم يكتنفها واوان ، و يحتج في ذلك بأن المازني قد روى عن الأصمعي أنه سمع العرب تقول في جمع " عيل " : عيائل .

(١) المتع ، ص ٨ ، الخصائص ، ج (٣) ، ص ٢١٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

و قد احترس ابن عصفور في عدم الأخذ عن القبائل التي عرف عنها أنها غير فصيحة اللسان، فلا يؤخذ بها في القرآن و لا في الشعر . و هذا ما يتضح لنا في حروف المعجم لديه ، فهي تسعة و عشرون حرفا أصليا ، قد تبلغ خمسة و ثلاثين حرفا بفروع غير مستحسنة و لا مأخوذ بها في القرآن و لا في الشعر و لا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة ؛ و هي الكاف التي كالجيم ، و الجيم التي كالشين ، و الطاء التي كالتاء ، و الضاد الضعيفة ، و الصاد التي كالسين ، و الياء التي كالفاء ، و الظاء التي كالتاء . و يعلق ابن عصفور على هذه الحروف بقوله : " و كأن الذين تكلموا بهذه الحروف المسترذلة خالطوا العجم فأخذوا لغتهم " (١) .

و قد استدل ابن عصفور بالنصوص المجهولة القائل و استعان بها في تقديم الحجة ، لأنها ربما تكون مروية عن ثقة كما ورد ذلك عن ابن هشام . غير أننا نجده يطعن في بعض الشواهد المجهولة القائل و يتجنب الاحتجاج بها . و من ذلك أن ابن جني زعم أن " افعللى " يتعدى و استدل بقول الراجز :

قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عني و يسرنديني (٢)

فأنكر ابن عصفور الاحتجاج بهذا الرجز و قال : " و غالب الظن أنه مصنوع . قال أبو بكر الزبيدي: أحسب البيتين مصنوعين " (٣) .

كما نفى أن تبني الأفعال من الواوي الفاء و اليائي العين نحو " ويل " و " ويح " و " ويس " ، محتجا بأن ذلك يؤدي إلى ما يستثقل من توالي الإعلال ؛ ثم قال : " فأما ما أنشدوه من قوله :

فما وال و لا واح و لا واس أبو هند

فمصنوع ، صنعه النحويون " (٤) .

١ - القياس :

(١) المتع ، ص ٦٢ .

(٢) المنصف ، ج (١) ، ص ٨٦ / الخصائص ، ج (٢) ، ص ٣٥٨ .

(٣) المتع ، ص ١٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٧ .

إذا كان ابن عصفور قد اعتمد على السماع في ترجيح أقواله و دعم حججه ، فإنه لا يأل جهدا في اللجوء إلى القياس إذا تعذر الأول في توجيه المسائل الصرفية و ترجيح مذهبه . و مثال ذلك أن الواو الواقعة بعد ألف زائدة ، في اسم مفرد يوافق منتهى الجموع ، إذا تقدم الألف ياء و واوا ، فإن الواو الثانية فيها خلاف . فمذهب سيويه إجراء ذلك مجرى الجمع ، لقربه منه ؛ فتبدل الواو همزة . و مذهب الزجاج أنه لا يجوز إبدالها ، لأن الاسم المفرد ، و إنما ثبت إبدالها في الجمع . فتقول في " فواعل " من القوة على مذهب سيويه : " قواء " و على مذهب الزجاج : " قواو " . فلجأ ابن عصفور في هذه المسألة إلى القياس ، فقال : " و هذا النوع لم يرد به سماع ، لكن القياس يقتضي ما ذهب إليه سيويه ، أعني أنه إذا قوي الشبه بين شيئين حكم لكل واحد منهما بحكم الآخر " (١) .

و إذا اجتمع لديه في المسألة مذهبان : أحدهما مقيس على الأكثر و فيه حمل على شذوذ واحد ، و الآخر مقيس على الأقل و فيه حمل على شذوذين أو أكثر ، فإن الأول هو الراجح ، لأنه أقل شذوذا ، و أكثر نظائر . و المثال في هذا خلاف العلماء في الأصل الذي انقلبت عنه الألف من الواو . فمنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن الواو ، لأن ما عرف أصله من المعتل العين أكثر ما تكون الألف فيه منقلبة عن الواو . و منهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن ياء ، لأنه لا ينبغي أن تكون حروف الكلمة كلها من موضع واحد . و قد بسط ابن عصفور هذين المذهبين ، ثم عقب عليهما بقوله : " و الصحيح عندي الأول . و ذلك أنه إذا جعلت فيه الألف منقلبة عن ياء اجتمع فيه حمل الألف على الأقل - من كونها منقلبة عن ياء - مع حمل الكلمة على باب : و عوت ، أعني مما لامه و فاؤه واو ، و ذلك معدوم في كلامهم ، و مع حمل الكلمة على باب : حيوت ، أعني : أن يكون عينها ياء و لامها واوا ، و ذلك أيضا لم يجئ في كلامهم . و إذا جعلت الألف منقلبة عن الواو كان حملا على الأكثر فيها ، و يكون في ذلك دخول في باب معدوم ، و هو كون أصول الكلمة كلها واوات " (٢) .

أما إذا اختلف في المسألة مذهبان قياسيان ، أحدهما يعتمد الكثرة و الآخر يعتمد اللزوم ، فإن ابن عصفور ينجح إلى الثاني ، لأنه يراه أقوى من الأول . فابن جني يرى : " أن

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٣٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

خززنن تحمل نونه الأولى الأصالة و الزيادة ، لأنك إذا جعلت النون أصلية كان من باب "صمصح" ، و إن كانت زائدة كان من باب "عقنقل" ، و باب "صمصح" أكثر وأوسع من باب عقنقل " (١) . و لكن ابن عصفور ينفي جواز كونها أصلية ، فيقول : "وهذا الذي ذهب إليه عندي فاسد . بل ينبغي أن يقضى عليها بالزيادة ، لأن زيادة النون ثلاثة ساكنة لازمة فيما عرف له اشتقاق . فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كون باب : صمصح ، أوسع من باب عقنقل ، لأن دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة " (٢) .

و الجدير بالذكر أن ابن عصفور نأى عن الشواذ ، و لم يتخذها أصلا يقاس عليه ، متأثرا بالبصريين و البغداديين الذين يرون أن القياس يعتمد على الشائع المعروف لدى العرب . و لذلك نراه يدفع مذهب الفراء و الأخفش في " أشياء " و مفاده أن الكلمة أصلها " أشياء " حذفت الهمزة التي هي لام منها ، كما حذف من " سوائية " و " برآء " فقالوا : سواية ، و برآء ؛ فيدفع أبو الحسن ذلك محتجا بأن " المقيس عليه فيه هو من القلة بحيث لا يقاس عليه " (٣) .

و قد وقف صاحب " الممتع " موقف الحذر من مذاهب العلماء التي وجهت شواذ الألفاظ محاولة إدراجها في حدود الاطراد و القياس . و من ذلك ما قيل في جمع ثور " ثيرة " ، فاعتلت عينه شذوذا و كان حقها أن تصح كما صحت في المفرد . فيرى ابن السراج أن الأصل " ثورة " فقلبت الواو ياء ، لأجل الألف التي بعدها ، كما قلبت في " سياط " جمع سوط . فلما قصر بحذف الألف بقيت الياء تنبئها على أنه مقصور من ثيارة ، كما صح " عور " حملا على " اعور " . و ذهب المبرد إلى أنهم قالوا في جمع ثور للحيوان : " ثيرة " ، و في جمع ثور للأقط : " ثورة " للتفريق بينهما . كما قالوا " نشيان للخير " و أصله : نشوان ، فرقا بينه و بين " نشوان " بمعنى سكران . و ذهب أيضا إلى أن الأصل " ثورة " بالإسكان ، فقلبت الواو ياء ، ثم حرك بالفتح و منهم من علل ذلك بأنهم قالوا : ثيرة وثيران ، أحبوا أن يخرجوا جمعه كله على الياء فقالوا : ثيرة . كما حملوا : أعد ، و تعد ، و نعد ، على " يعد " .

(١) المنصف ، ج (١) ، ص ١٣٧ .

(٢) المتع ، ج (١) ، ص ٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٤٨ .

فبعد أن سجل ابن عصفور هذه المذاهب في كتابه عقب عليها قائلًا : " و كل ذلك توجيه شذوذ " (١) . أما إذا توفرت لديه النظائر و كثرت دفعته إلى القياس عليها ، وإن أنكرها بعض العلماء و اعتبروها من الشواذ . و من أمثلة ذلك أن إبدال الهمزة من الألف ، إذا كان بعدها ساكن شاع عند العرب ، نحو ما حكى عن أيوب السخيتاني من أنه قرأ " و لا الضالين " ، فهمز الألف و حركها بالفتح ، لأن الفتح أخف الحركات ؛ و نحو ما حكى أبو زيد من قولهم : شأبة ، و دأبة ، و نحو قولهم : زأمها ، و جان ، و اشعال ، و ايبأض ، و ادهأم . و قد سأل المبرد المازني : أتقيس هذا النحو ؟ فأجابه : لا و لا أقبله . ومع هذا فإن ابن عصفور يعلق على جواب المازني قائلًا : " بل ينقاس ذلك عندي في ضرورة الشعر . و من هذا القبيل جعل ابن جني قول الراجز :

من أي يومي ، من الموت أفر أيوم لم يقدر يوم قدر (٢)

و إذا كانت النظائر قليلة جدا ، فإنه لا يدخلها في حدود القياس ، كإبدال الهمزة من الألف ليس بعدها ساكن في مثل : " العالم " ، و " الخاتم " و " تأبلت القدر " . فإن هذا الإبدال كما يقول : " قليل جدا لا يقاس عليه في الكلام ، و لا في الضرورة ، لقلته " (٣) .

و يتجلى لنا بوضوح اعتماد ابن عصفور على القياس الصحيح ، كقاعدة من قواعد الصرف و أصلا من الأصول المعتمدة في ترجيح الآراء و دعم الأقوال ، و ذلك في مسألة " فعلان " إذ رجح مذهب سيبويه على نظيره المبرد . فصاحب " الكتاب " يرى أن يكون ذلك " قووان " ، في حين يرى المبرد أن الصواب هو " قويان " ؛ لثلا يجتمع في الكلمة واوان إحداهما مضمومة و الأخرى متحركة . و عنده : " الصحيح ما ذهب إليه سيبويه . أما ما ذهب إليه أبو العباس فباطل ، لأنه قد وجد في كلامهم نظيره ، ألا ترى أنك إذا نسبت إلى : " صوى " ، بعد التسمية به قلت : صوي . لا خلاف في ذلك . مع أنه اجتمع لك واوان ، الثانية متحركة ، و قبل الأولى ضمة . و الحركة بعد الحرف في التقدير ، فكأنها في الواو . فكذلك قووان . فهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح لأن مثل

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠ - ٣١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٤ .

قووان لم يجئ في كلامهم مصححا و لا معللا . فإذا بنيتة فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به صوي " (١) .

و قد يبلغ اعتماد ابن عصفور على القياس مدى بعيدا ، إذ يقيس أبو الحسن فرع الفرع على مثله . فتاء القسم في " تا الله " ليست أصلا ، و إنما هي مبدلة . فإما أن تقول إنها بدل من الباء ، و إما أن تقول إنها بدل من الواو التي هي بدل من الباء . و هي في التوجيه الأول فرع ، و في التوجيه الثاني فرع فرع . و للاستدلال على صحة المذهب الثلثي يلجأ ابن عصفور ، في القياس ، إلى خصائص العربية . فقد تبين أن العرب يجعلون اللفظ مختصا بشيء بعينه ، إذا كان فيه بدل من بدل . فقولهم : " أسنت الرجل ، لما كانت التاء فيه بدلا من الياء المبدلة من الواو ، جعلوه مختصا بالدخول في السنة المجدبة . و قد كان " أسنى " قبل ذلك عاما ، فيقال : أسنى الرجل ، إذا دخل في السنة مجدبة أو غير مجدبة . وكذلك " آل " ، فإنه لا يضاف إلا إلى الشريف ، نحو : آل الله ، و آل السلطان . بخلاف " أهل " فإنه يضاف إلى الشريف و غيره . و ذلك لأن الألف في " آل " بدل من الهمزة المبدلة من الهاء " (٢) . و كذلك الحال في تاء القسم " فإن العرب لما لم تجر بها إلا اسم الله تعالى ، دل على أنها بدل من بدل ، لأن العرب تخص البدل من البدل بشيء بعينه " (٣) .

٤- الإجماع :

يعرفه ابن جني و السيوطي بقولهما : " أن يجمع على شيء جمهور علماء مدرستي الكوفة و البصرة . و هو حجة ما لم يخالف المنصوص ، أو المقيس على المنصوص " (٤) . و قد حرص ابن عصفور حرصا شديدا على التزام الأحكام التي أجمع عليها علماء المدرستين ، و مثال ذلك الجمع على وزن " فعل " مما عينه ياء تقلب الضمة فيه كسرة ، لتصح الياء نحو: بيض . و يرى ابن عصفور الحجة في ذلك أن الياء لما كانت " طرفا ، و قبلها ضمة ، تقلب الضمة كسرة نحو أظب ، في جمع ظبي ، أصله : أظبي ، نحو أفلس ، فكذلك إذا كانت تلي الطرف . لا خلاف بين النحويين في ذلك " (٥) .

(١) المتع ، ج (١) ، ص ١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

(٤) الخصائص ، ج (١) ، ص ١٨٩ / الاقتراح ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(٥) المتع ، ص ٣٤ .

و بالإجماع يستشهد على إبدال الألف همزة ، إذا كان بعدها ساكن فيقول :
" وأنشدت الكافة :

يا عجا ، لقد رأيت عجا حمار قبان ، يسوق أرنا

خاطمها زامها أن تذهب

أراد زامها ، فأبدل " (١) .

و اعتمد ابن عصفور على الإجماع ليحتج على بعض التوجيهات و الاستدلالات ،
كأن يقول : " و أما ما ذهب إليه ابن جنى ، من أنه لقائل أن يفرق : بين غزوية ، واقوول ،
بأن يقول : قد يستثقل في الاسم ، فيعمل ، ما يصح في الفعل ، و استدلاله بصحة : يغزو ،
و أمثاله ، و اعتلال : أدل ، و أمثاله ، ففي نهاية الفساد ، لأن الفعل أثقل من الاسم بلا
خلاف ، و أكثر إعلاالا . فكيف يصح فيه ما يعتل في الاسم الذي هو أخف " (٢) .

و إذا شد أحدهم و خرج على إجماع العلماء ، تصدى له ابن عصفور ببراعه و دفع
مذهبه ، كما فعل مع الأخفش الذي خرج عن مذهب جمهور النحويين في مسألة الياء التي
تقع بعد ألف منتهى الجموع ، بحيث تبدل همزة إذا كان قبل الألف واو أو ياء ، طلبا
للتخفيف . في حين نجد الأخفش لا يهزم من ذلك سوى ما كانت الألف فيه بين واوين ،
و يجعل ذلك نظيرا للواوين إذا اجتمعتا في أول الكلمة ، فرد ابن عصفور قائلا : " و هذا
الذي ذهب إليه فاسد ، بدليل ما حكاه المازني عن الأصمعي ، من قولهم في جمع عيل :
عيائل ، بالهمز ، و لم تكتف ألف الجمع واوان . فدل ذلك على أن العرب استثقلت في
هذا و أمثاله اكتناف ألف الجمع حرفا علة " (٣) .

و نقد ابن عصفور الذين خرجوا على إجماع العلماء في العديد من المسائل الصرفية دون أن
يسجل أسماءهم ، و اجتهد في اختيار كثير من الأقوال و مذاهب الأغلبية الساحقة كما يدل
على ذلك قوله : " و زعم بعض النحويين أن العرب قد تثبت الألف في الجزم ضرورة
فتحذف الحركة المقدره ، و تجريها في الإثبات مجرى الياء و الواو ، و إن لم يكن تحريكها
كتحريكهما . و استدل على ذلك بما أنشده أبو زيد من قوله :

(١) المتع ، ص ٣٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥١ .

إذا العجوز غضبت فطلق و لا ترضاها ، و لا تملق
و بقراءة حمزة " لا تخف دركا و لا تخشى " . و لا حجة عندي في شيء من ذلك : أما
قوله تعالى : " و لا تخشى " . فيحتمل أن يكون خيرا مقطوعا ، كأنه قال : و أنت لا
تخشى ، امتثالا لنهينا لك . و كذلك : و لا ترضاها يحتمل أن يكون جملة خبرية ، في
موضع الحال ، كأنه قال فطلق و أنت لا ترضاها . و يكون : و لا تملق ، نھيا معطوفا على
جملة الأمر التي هي : فطلق " (١) .

ومن أمثلة ذلك أن أبنية الخماسي المجرد هي أربعة لدى جمهور النحويين ؛ و قد
ذكرها أبو الحسن في الممتع ، ثم قال : " و زاد بعض النحويين في أبنية الخماسي : فعلل ، نحو
صنبر . و الصحيح أنه لم يجرى في أبنية كلامهم ، إلا في الشعر نحو قوله :

بجفان ، تعتري نادينا من سديف ، حين هاج الصنبر

و هذا يجوز أن يكون لما سكن الراء للوقف كسر لالتقاء الساكنين ، نحو قولهم : ضربته ،
وقتلته . و زاد بعضهم أيضا فعللا ، نحو هندلع " (٢) .

و قد يكتفي عن بعضهم بعبارات أخرى كأن يقول : " و من الناس من اشترط ألا
يكون ما قبل الألف مضاعفا ، فيما قبل الألف فيه ثلاثة أحرف ، نحو مران ، و رمان ،
لاحتمال أن تكون النون زائدة ، و أن تكون أصلية ، و أحد المضعفين زائد . و الصحيح أنه
ينبغي أن تجعل الألف و النون زائدين " (٣) . و من هذا القبيل قوله : " و أما من زعم أن :
قطوطى ، و ذلولى ، لا يكون وزنها إلا : فعوعلا ، و استدل على ذلك بأن : قطوطى ،
واذلولى ، وزنها : افعوعل ، فلا يلتفت إليه ، إذ ليس قطوطى باسم جار على : اقطوطى ،
فيلزم أن تكون الواو زائدة فيه من غير لفظ اللام كما هي في اقطوطى " (٤) .

وقد أسهب ابن عصفور في نقد المخالفين لآراء و أقوال الجمهور حتى إنها
استغرقت قسما كبيرا من حجاجه و استدلالاته في كتابه " الممتع " . فكثيرا ما تتكرر

(١) الممتع ، ص ٥١ .

(٢) شرح الشافية ، ج (١) ، ص ٤٩ .

(٣) الممتع ، ص ٢٤ - ٢٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٧ .

العبارات التالية " فإن قال قائل " ، " فإن قيل " ، " فإن قلت " ، تقديمًا لمذاهب وتوجيهات الذين شدوا عن الإجماع بعد أن صاغها في شكل اعتراضات و تساؤلات .

و نستنتج من هذا كله أن ابن عصفور اجتهد في دفع بعض التوجيهات والاستدلالات ، و دعم آراءه بالاعتماد على ما أجمع عليه جمهور علماء المدرستين ، و لا يلزم نفسه باتباع ما أقره العلماء و لم يجمع عليه الجمهور كإسقاطه التصغير ، و التفسير ، والنسب و صياغة المشتقات من علم التصريف و إلحاقها بالإعراب .

و إذا كان ابن عصفور قد منح اهتماما كبيرا للإجماع ، فإن هذا لم يمنعه من مخالفة أغلبية النحاة في تعريف الاشتقاق الأصغر . فقد ذهب هؤلاء إلى أن الاشتقاق الأصغر هو إنشاء فرع من أصل يدل عليه كاشتقاق الأحمر من الحمرة ؛ بينما يراه صاحب المتع : "تعريفا مانعا غير جامع ، إذ ربما جعل لفظ مشتقا من آخر دون أن يكون أحدهما منشأ من الآخر " ^(١) . فقد أجاز الزجاج و الفارسي أن يكون " الأولق " مشتقا من قولهم : ولق ، إذا أسرع . و ليس يعني هذا أن الأولق منشأ من ولق ، بل إن الحروف الأصول في كل من الكلمتين واحدة و هي الواو و اللام و القاف . أما سبب اتفاقهما في اللفظ ، فهو تقاربهما في المعنى لأن الأولق هو الجنون ، و هو مما يوصف بالسرعة . و قد وقع هذا الاتفاق عرضا كاتفاق الأسود و الأبيض في لفظ الجون . و على هذا يكون للاشتقاق معنى مجازي يضم كل ما اتحد في اللفظ و تقارب في المعنى ، و إن لم يكن بعضه منشأ من بعض . و ينفرد ابن عصفور عن هؤلاء في تعريفه الاشتقاق الأصغر ، فيقول : " و الحد الجامع لهذا الضرب من الاشتقاق هو : عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد ، أو معنيين متقاربين . و ذلك نحو ردك ضاربا ، و ضرابا ، و ضروبا ، و مضرابا و أمثال ذلك ، إلى معنى واحد وهو الضرب . إلا أن أكثر الاشتقاق و معظمه داخل تحت ما حده النحويون ، به من أنه إنشاء فرع من أصل يدل عليه " ^(٢) .

فهذه أهم الأصول التي اعتمد عليها ابن عصفور في طرح المسائل الصرفية ومعالجتها و ترجيح بعضها على الأخرى أو الاستقلال و الاعتداد بمذهبه و رأيه .

ج - خصائصه :

^(١) المتع ، ص ٤ .

^(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

١- دقة الترتيب :

إنَّ أوَّلَ خاصيَّة نلمسها في منهج تأليفه الممتع ، و في منهجه الصرفي بصفة عامَّة هي الترتيب في عرض المسائل الصرقيَّة ؛ بالمقارنة مع أهمَّ المصنِّفات القديمة الَّتِي غلب على موضوعاتها التداخل و الاضطراب الَّذِي يخلُّ بترتيبها كالكتاب لسيبويه ، و الشافية لابن الحاجب ، و المنصف للمازني و غيرها . و قد اجتهد ابن عصفور في مسألة التفصيل والتبويب و اعتبرها عنصرا أساسيا في تقريب مادته إلى أذهان الطلبة ، إذ يقول : " فإني لما رأيت النحويين قد هابوا ، لغموضه ، علم التصريف ، فتركوا التأليف فيه و التصنيف ، إلاَّ القليل منهم فإتَّهم قد وضعوا ما لا يبرد غليلا ، و لا يحصل لطالبه مأمولا ، لاختلال ترتيبه ، و تداخل تبويبه ، وضعت في ذلك كتابا رفعت فيه من علم التصريف شرائعه ، و ملكته عاصيه و طائعه ، و دللته للفهم بحسن الترتيب ، و كثرة التهذيب لألفاظه و التقريب حتَّى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع " ^(١) . فهو يصرِّح أن أسلافه و معاصريه لم يهتموا بأمر التبويب و التهذيب ، فاجتهد هو في تدليل الموضوعات الصرقيَّة بترتيبها و تهذيب ألفاظها .

فسيبويه حين تناول مسألة الزيادة لم يحصرها في باب مستقلَّ يشمل كلَّ الجوانب الَّتِي تمسُّ هذا الموضوع من حروف الزيادة و أبنية الأسماء و الأفعال و الزيادة الَّتِي تطرأ عليها ، و إنما توجد هذه المسائل متناثرة في صفحات الكتاب متداخلة في بعضها البعض ؛ بينما يعرضها ابن عصفور بطريقة منظمَّة و مرتَّبة في قسم خاصَّ يتناول فيه حروف الزيادة والأماكن الَّتِي تزداد فيها هذه الحروف . فقد خصَّص بابا لأبنية الأسماء و الزيادة فيها ، و بابا لأبنية الأفعال و ما يدخلها من حروف الزيادة ؛ بحيث يستطيع القارئ أن يتبعها عن كُتب و يستوعب الموضوع برُمَّته .

و كذلك تتداخل مسائل القلب بالإعلال و الإبدال في كتاب " المنصف " لابن جنِّي ؛ بينما يفصِّل ابن عصفور كلَّ موضوع على حدة ، محاولا إعطاء كلَّ مسألة حقَّها من الشرح و الاستدلال حتى يتسنى للقارئ فهم و استيعاب ما ذهب إليه و ما أبداه من آراء و أقوال و أحكام في هذه المواضيع الثلاث .

^(١) الممتع ، ج (١) ، ص ٤ .

٢- المزج والاختيار :

إن اتصال ابن عصفور بالمدارس الصرفية أكسبه القدرة و الجرأة على المزج بين مذاهب النحاة البصريين و الكوفيين و البغداديين ، دون انحياز إلى مذهب معين . و هذا ما ميز منهجه الصرفي ؛ إذ يعرض آراء النحاة في دقة و أمانة ، و يرجح ، و يتخير أو يتخذ لنفسه موقفا خاصا حسب ما يميله عليه اجتهاده . فكتاب " الممتع " حافل بآراء البصريين و الكوفيين و البغداديين ؛ بل إن صرف " الممتع " مزيج من صرفهم ، و إن كانت المسحة الغالبة عليه هي المسحة البصرية .

فتراه مثلا يأخذ برأي البصريين في مسألة الإدغام من الآية الكريمة : " و اشتعل الرأس شيئا " (١) ، إذ يقول : " و الذي عليه البصريون أن إدغام السين لا يجوز ، و أيضا فإن الإدغام يؤدي إلى الجمع بين ساكنين ، و ليس الأول حرف مد و لين " (٢) . ويستحسن مذهب سيبويه في أن " أشياء " وزنها " لفعاء " مقلوبة من " فعلاء " و الأصل " شيئا " من لفظ شيء ، مخالفا بذلك ما ذهب إليه الكسائي : " فالذي يرد على الكسائي أنه لو كان أفعالا لكان مصروفا ، كأبيات و أجمال و أعباء ، إذ لا موجب لمنع الصرف " (٣) . و يستقي من الكوفيين بعض الآراء الصرفية ، كابن السكيت الذي أخذ عنه الكثير من المسائل في القلب و الإبدال . و من ذلك أنه يقول في إبدال الميم : " و أبدلت من الميم فيما حكاه يعقوب عن الأحمر ، من قولهم : طانه الله على الخير ، و طامه ، أي : جبله ، وهو يطينه ، و لا يقال يطيمه " (٤) .

و قد تجده يخالف المذهب الكوفي و يرجح عليه المذهب البغدادي . فكلمة " زيتون " هي عند ابن جني على وزن " فعلون " و هي مما فات سيبويه . و لكن ابن كيسان كان يقول بأصالة النون فيها ، و زيادة الياء . و قد أخذ علي ابن مؤمن بهذا المذهب ، فقال : " و أما زيتون ففيعول ، كقيصوم ، و ليست النون زائدة ، بدليل قولهم الزيت ،

(١) سورة مريم ، الآية ٤ .

(٢) الممتع ، ج (٢) ، ص ٦٨ .

(٣) الممتع ، ج (٢) ، ص ٤٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٧ و ٣٥ .

لأنهم قد قالوا : أرض زنتة أي فيها زيتون . فنون زيتون على هذا أصلية . و أيضا فإنه لو جعلت النون زائدة لكان وزن الكلمة : فعلونا ، و ذلك بناء لم يستقر في كلامهم " (١) .
و إنك لتراه يمزج بين المذهب البصري و الكوفي ليرجح في الأخير أحد المذهبين .
فإذا كان " جمهور البصريين - عدا أبا زيد و الأخفش - يرون أن الهاء مضمومة وصلا في "هناه" ثابتة ظنا أنها لام الكلمة التي هي الواو في "هنوات" . و قال بعضهم : هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو كإبدالها في "كساء" ، و لم يسمع "هنا" . أما الكوفيون ، فمذهبهم أن هذه الهاء زيدت للسكت ، كما زيدت في "زيداه" ، و حركت بالضم وصلا على السعة كما هو الحال في قول الراجز :

يا مرحبا بجمار ناجيه إذا أتى قربته للسانية (٢)

و قد بسط المصنف هذين المذهبين ، ثم قال : " و الوجه عندي أنها زائدة للوقف لأن ذلك قد سمع له نظير في الشعر . و أيضا فإن ابن كيسان - رحمه الله - قد حكى في المختار له أن العرب تقول : يا هناه ، بفتح الهاء الواقعة بعد الألف و كسرهما و ضمها . فمن كسرهما فلأنها هاء السكت ، فهي في الأصل ساكنة فالتقت مع الألف فحركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين . و من حركها بالفتح فإنه أتبع حركتها حركة ما قبلها . و من ضم فإنه أجزاها مجرى حرف من الأصل فضمها كما يضم آخر المنادى . و لو كانت الهاء بدلا من الواو لم يكن للكسر و الفتح وجه ، و لوجب الضم كسائر المناديات " (٣) .

٣- السهولة و الوضوح :

ما من شك في أن السمة الغالبة على ابن عصفور في "المتع" هي نهجه أسلوب التيسير و السهولة في كل ما ذهب إليه من آراء و اتجاهات . و يبدو أنه كان متأثرا بتزعة التدريس التي تدفع المعلم إلى توخي السهولة و الوضوح و تجنب الغموض و الطرق الصعبة في الشرح ، حتى يتسنى للطلبة فهم و إدراك أقوال و توجيهات مدرّسهم . فابن عصفور تصدر للإقراء في فترة مبكرة و تنقل بين ربوع الأندلس معلما الناشئة مبادئ اللغة العربية ، فلا عجب إن اجتهد الرجل في تذليل الموضوعات الصرفية و تقريبها للأذهان .

(١) المتع ، ص ١٣ .

(٢) شرح الشافية ، ج (٣) ، ص ٢٢٥ .

(٣) المتع ، ص ٣٨ .

و قد صرح أبو الحسن بأنه اختار هذا المنهج ، لأنه المنهج الأسهل و الأقرب إلى الفهم و الإدراك ، عندما تحدث عن تأليفه كتاب " الممتع في التصريف " قائلا : " وضعت في ذلك كتابا ، رفعت فيه من علم التصريف شرائعه ، و ملكته عاصيه و طائعه ، و ذللته للفهم بحسن الترتيب و كثرة التهذيب لألفاظه و التقريب حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع " (١)

و لعل أسلوب التكرار و التأكيد الذي فحجه المصنف في معالجة المسائل الصرفية لدليل آخر على تيسير أبي الحسن صرف الممتع و تقريبه إلى المدارك و الأفهام .

د - م - واده :

تناول ابن عصفور في كتابه مسائل التصريف في قسمين : الأول خاص بأبنية المجرد و المزيد و حروف الزيادة ، و الثاني مقصور على الإبدال و القلب و النقل و الحذف و الإدغام . ثم ختمها بعرض مسائل التمرين على ما قدمه في قسمي الكتاب . و قد استهل المصنف كتابه بخطبة على نحو ما كان يفعل النحاة القدامى في مصنفاتهم ، أشار فيها إلى الدوافع التي جعلته يقدم على تصنيف الممتع و سبب اختياره لهذا العنوان دون غيره . و ختمها بإهداء الكتاب للأمير أبي بكر عبد الله بن أبي بكر بن الأصبح ، مادحا علمه و سماحته و مجده . و لعلنا نلاحظ أن ابن عصفور صاغ خطبته بأسلوب يجري فيه على الطريقة الفاضلية التي كانت سائدة حينذاك من التزام لبعض المحسنات البديعية كالسجع و الجناس دونما تكلف و لا تصنع .

كما أنه أشار في خطبته هاته إلى المنهج الذي سلكه في كتابه و الذي يتسم بالسهولة و الوضوح في عرض المسائل الصرفية بطريقة منظمة و مرتبة و بألفاظ سهلة بعيدة عن التكلف و التعقيد . ثم أعقب الخطبة بمقدمة ذكر فيها شرف علم التصريف و بين أهميته في علم العربية ، ثم انتقل إلى ذكر ما يختص به علم التصريف ؛ فحدد ذلك في قسمين : أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير ، و النسب ، و التثنية ، و الجمع و صياغة المشتقات ، و القسم الآخر هو تغيير في بنية الكلمة من غير أن يكون ذلك دالا على معنى طارئ كالإعلال ، و الإبدال ، و الإدغام .

(١) الممتع ، ج (١) ، ص ٢٢ .

و تجدر الإشارة إلى أن أبا الحسن تطرّق لهذين القسمين في بعض مصنفاته كشروح
الجمّل ، و شرح كتاب سيويه ، و الضرائر ، و المقرّب . ففي الشرح الكبير على الجمّل
مثلا بسط مسائل " صيغ المبالغة ، و الصفة المشبهة و التذكير و التأنيث و الأفعال المهموزة ،
و الوقف و التثنية ، و الجمع السالم و النسب و التصغير و التّكسير و أبنية المصادر ، و اسم
المصدر ، و اسم الزمان ، و اسم المكان و اسم الآلة ، و المقصور و الممدود و اسم الفاعل
و اسم المفعول ، و الإمالة " (١) . و في كتابه المقرّب تعرّض ابن عصفور لمسائل : " المقصور
و الممدود ، و المذكر و المؤنث ، و الأفعال المهموزة ، و أسماء الفاعلين و المفعولين ، و الجمع
المكسر ، و التثنية و جمع السلامة ، و أبنية المصادر و اشتقاق أسماء المصادر و المكان و الزمان
و الآلة ، و أبنية الأفعال ، و التصريف ، و القلب ، و الحذف ، و الإدغام ، و التقاء
الساكنين ، و الهمز و النسب و التصغير ، و الجرّد و المزيد " (٢) .

و نستشفّ بما تقدّم أن ابن عصفور سار على نهج المتقدّمين من النّحاة ، إذ نثر
مسائل القسم الأوّل من التصريف في كتبه النحويّة ؛ ثمّ جمع مسائل القسم الثاني كلّها مع
بعض مسائل القسم الأوّل في كتابه الممتع في التصريف .

و من تصفّحنا لكتابه لاحظنا أن ابن عصفور تناول مسائل التصريف في خمسة
وثلاثين بابا، استوعب القسم الأوّل خمسة عشر بابا ، و القسم الثاني اشتمل على عشرين
بابا . و قد استهلّ هذه الأبواب بباب تمييز ما يدخله علم التصريف ممّا لا يدخله ، ثمّ شرع
في بسط محتوى القسم الأوّل من التصريف و الذي يشمل على باب تبين حروف الزوائد ،
يتمخّض عنه باب أبنية الأسماء و باب أبنية الأفعال ؛ ثمّ عرّج على حروف الزوائد ميّنا
الأماكن التي تزداد فيها هذه الحروف و ختم القسم بباب ما يزداد من الحروف في التّضعيف .
أمّا القسم الثاني فقد استهلّه بـ " الإبدال " فتناول فيه حروف الإبدال و ما لم يذكره
سيويه من هذه الحروف ؛ ثمّ أردفه بباب القلب و الحذف و النّقل ، و فصلّ هذه المسائل في
المعتلّ الفاء و العين و اللّام و ما اعتلّ منه أكثر من أصل واحد ، و أعقبه بأحكام حروف

(١) أبو حيّان النحوي ، ص ١٠٩ .

(٢) المقرّب ، ابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري ، عبد الله الجبّوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط ١ ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، ج

(٢) ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

العلة الزوائد و تناول بعدها مسألة القلب و الحذف على غير قياس . و في مسألة الإدغام تعرض لإدغام المثلين ، و إدغام المتقاربين و طوى صفحات ممتعه بمسائل التمرين .
و بعد هذا العرض السريع لموضوعات الكتاب نلمح أن ابن عصفور اجتهد في ترتيب المسائل الصرفية و أزاح عنها الاضطراب و التداخل فيما بينها ، و إننا لنخال أنه كان يعي في تقسيمه ما يسمى حاليا بالفصل و المبحث ؛ و لكنه لم يحدث هذه التسمية في مصنفه إلى أن جاء ابن مالك ، فأحدث هذا التقسيم في النحو - تقسيم الأبواب إلى فصول - كما يظهر جليا في كتابه التسهيل .

هـ - نسخة : _____

احتفظت مكاتب إستانبول ببعض النسخ المخطوطة لكتاب الممتع في التصريف منها :

١- نسخة فيض الله :

توجد هذه النسخة بمكتبة " فيض الله " إستانبول تحت رقم ٢٠٥٢ ، و هي في ٧٣ ورقة (قياس ١٦ × ٢١ سم) في كل منها ٢٧ سطرا بخط مغربي جيد ، و منها صورتان مصغرتان على الميكروفيلم في معهد المخطوطات بالجامعة العربية ، تحت رقم ٩ و ٢٠ من قسم الصرف . و قد كتب على الورقة الأولى من النسخة : " تصريف الأستاذ أبي الحسن ابن عصفور أكرمه الله . و هو الذي سماه بالممتع في التصريف " (١) . و قبالة ذلك : " كتبه لنفسه حسن بن محمد " (٢) .

و يلي هذا تملكات عدة : ملكه الفقير المغربي المالكي بطولون ، سنة ٩٧٢ . ثم صار للفقير إلى الله تعالى ، علي بن سيف الأنباري الشافعي . ثم صار للفقير أحمد ابن العجمي سنة ١٠٧٢ . و انتهت التملكات بانتقال ملكية النسخة إلى شيخ الإسلام فيض الله أفندي ، بشرط ألا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينة سنة ١١١٢ هـ .
و يرجح د. فخر الدين قباوة أن يكون أبو حيان قد تملك هذه النسخة و نقلها معه إلى القاهرة ، حيث قابلها قراءة بنسخة شيخه رضي الدين محمد بن علي الأنصاري الأندلسي . و قد أثبت هذه المقابلة في ختام النسخة كما يلي : " قابلت جميع هذا الكتاب

(١) الممتع ، ج (١) ، ص ٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨ .

مع شيخنا الإمام اللغوي الحافظ ، حجة العرب ، أوحد العصر ، رضي الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن يوسف الأنصاري الأندلسي الشاطبي قاله كاتبه أبو حيان محمد بن يوسف ابن علي بن حيان النفزي الأندلسي الجياني نزيل القاهرة " (١) . و تجدر الإشارة إلى أن أبا حيان عارض قسما ، من هذا الكتاب ، بنسخة بخط ابن عصفور نفسه ، و قام بتصويب بعض العبارات ، نقلا من تلك النسخة . كما عارض أبو حيان هذا الكتاب بنسخ أخرى منها :

أ- نسخة ابن الزبير .

ب- نسخة الخزرجي .

ج - نسخة الكرمانى .

و بهذا كان لنسخة أبي حيان أهمية كبرى و قيمة علمية منقطعة النظير ، فهي تمثل أكثر من عشر نسخ قديمة ، منها نسخة بخط المؤلف .

و لم يكتف أبو حيان باقتناء هذه النسخ و الاحتفاظ بها ، بل توج جهوده بتعليقات وافرة فيها التفسير و الاستدراك و النقد .

٢- نسخة مراد ملا :

و توجد هذه النسخة بمكتبة " مراد ملا " في إستانبول و تضم ٩٥ ورقة من القطع المتوسط ، في كل صفحة منها ١٧ سطرا و قد كتب على الصفحة الأولى : " ممتع في الصرف ، تأليف الفقيه الأستاذ أبي الحسن بن عصفور ، من أهل مدينة إشبيلية إمام علم العربية - رحمه الله و عفا عنه - " (٢) . و دون على الصفحة الأخيرة : " كمل ، و الحمد لله رب العالمين ، و صلى الله على سيدنا محمد و آله . و كان الفراغ منه يوم الخميس ، الخامس عشر لشهر شوال ، من عام خمسة و ثلاثين و سبعمائة " (٣) . و قد كتبت هذه النسخة بخط حسن . كثر فيه الخطأ و التصحيف و التحريف و لم تعارض بالأصل الذي نقلت منه . و يرجع المحقق للكتاب د. فخر الدين قباوة أن ذلك الأصل يرجع إلى ما هو أقدم من الأصل الذي نقلت منه نسخة " فيض الله " ، لأن الخلاف بين النسختين أثبت أن

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٩ .

نسخة " فيض الله " اعتمدت أصلا ، فيضم زيادات و تنقيحات و تصويبات للمؤلف لم تصل إلى نسخة " مراد ملا " .

بالإضافة إلى هذا ، فإن نسخة " مراد ملا " اخترمت نصوصها في مواطن كثيرة وبعض هذه الخروم طويل جدا يستغرق صفحات ، بل عشرات من الصفحات . و أظهر سقوط بايين هما باب أحكام حروف العلة الزوائد و باب القلب و الحذف على غير قبيلس ، و تحت كل منها بضعة أبواب فرعية

و قد حاول أحد العلماء - النساخ - أن يعوض بعض هذه الخروم ، فكان في النسخة مواطن عدة كتبت بقلم يخالف خط الأصل . و على الرغم من رداءتها و نقصها ، فقد ساهمت في تحقيق الكتاب و قومت بعض العبارات و ملأت بعض الثغرات المطموسة في نسخة " فيض الله " .

٣- نسخة أبي حيان :

تأثر أبو حيان بكتاب الممتع تأثرا كبيرا جعله يلازمه في حله و ترحاله . و قد تجلّى حرصه الشديد عليه في نسخة " فيض الله " التي قابلها قراءة بنسخة شيخه رضي الدين الأنصاري الأندلسي و معارضته بالنسخ الكثيرة التي منها قطعة بخط المؤلف و تعقبه بزيادات و شروح و نقود .

و قد بلغت عنايته بالكتاب شأوا بعيدا حينما قام بتلخيصه ، فاختصر عباراته ، وأسقط شواهد ، و ما فيه من احتجاج و جدل و استطراد ، و قدم و آخر في بعض عباراته ، تبعا لتنسيقه الخاص في عرض المادة ، دون أن يجري في تلك المادة تنقيحا و تصويلا يذكر . و قد سمى مختصره هذا كتاب " المبدع في التصريف " . و هو مختصر سلم من الخروم و التصحيقات و العبارات الغائمة أو المطموسة و جاء في آخر النسخة التي كتبت بخط أبي حيان : " تم كتاب المبدع غدوة الجمعة التاسع و العشرين لشهر ربيع الأول ، سنة تسع و تسعين و ستمائة ، على يدي ملخصه أبي حيان ، و بخطه " ^(١) . و هي بخط مغربي جميل واضح ، تقع في ٣٨ ورقة ، و تضم الواحدة ١٥ سطرا . و النسخة هذه محفوظة في دار الكتب المصرية ضمن مجموعة بخط مؤلفها تحت الرقم ٢٤ نخوش .

^(١) المتع ، ج (١) ، ص ١٠ .

و استهل أبو حيان هذه النسخة بقوله : " قال أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان: حمدا لك اللهم ، على ما منحتناهُ و شكرا ، و ستر منك لما اجترحناه و غفرا ، و صلاتك و سلامك على من أنزلت عليه القرآن ذكرى ، و بعثته هاديا للورى سودا و حمرا . و بعد ، فإن علم التصريف يلف إدراكه على ذوى الأفهام ، و يشرف المتحلى به على سائر الأنام ، إذ هو أشرف شطري اللسان العربى و أجمل ذخيرة الفاضل النحوى و لغموضه قل فيه التصنيف و الخلاف ، و لم تتوارد عليه الأفهام فيكثر فيه الاختلاف ، و ليس كعلم الإعراب الذى ازدحم على منهله الوارد ، و ترنقت بعد صفوها منه الموارد ، فلا يتميز فيه الفاضل إلا عند أفراد الرجال ، و لا يظهر فيه السابق إلا عند ضيق المجال . و ما أحد نظر في الإعراب أدنى نظر إلا و هو مدع فيه ، و موهم الأعمار ، أنه يحسنه و يدره . و لقد أخذنا هذا الفن ، بعد أخذ علم الإعراب ، عن أستاذنا جعفر بن الزبير ، و تلقناه من فيه ، لا من كتاب ، حفظا و عرضا ، و نقلناه عنه شفاها رطبا غضا في مدة شهور ، يدرينا في مسالكه الصعاب ، و يوغل بنا في أبعد المذاهب و أشعب الشعاب ، إلى أن امتطيناه ذلولا و هبت لنا زعزعه قبولا ، و جنبناه سلس القياد و إن كان أبا و اقتديناه طوع المراد و إن كان عصيا .

و لما كان كتاب الممتع أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيبا ، و أخصه تهديبا ، و أجمعه تقسيما و أقربه تفهيمًا ، قصدنا في هذه الأوراق ذكر ما تضمنه من الأحكام بأخص عبارة و أبدع إشارة ، ليشرف الناظر فيه على معظمه في أقرب زمان ، و يسرح بصيرته في عقائل حسان . و سميته بالمبدع الملخص من الممتع و لم أتعرض للتنبية على ما فيه من الاعتراض ، بل أبرزته بين المغضي عنه و الراض . و إن فسح الله لي في العمر ، و ساعدني سابق القدر ، وضعت في علم التصريف ما أنا له آمل ، و على تحصيل مواده من قديم الزمان عامل ، و الله يبلغنا فيها أملنا من ذلك الأمانة ، و يخلص لنا في العلم و العمل النية ، لا مرجو إلا ثوابه و لا محذور إلا عقابه " (١) .

و نعرض الآن لصورة تقريبية لعمل أبي حيان في ملخصه و ذلك بمعارضة باب " التمثيل " في الممتع ، بما يقابله في المبدع قائلا : " التمثيل : تقابل الأصول بالفاء و العين

(١) الممتع ، ج (١) ، ص ١٢ .

واللام ، فإن لم تفن الأصول كررت اللام حتى تفن . و الزوائد إن لم تتكرر من لفظ الأصل بقيت في المثال ، أو تكررت و زنتها بالحرف الموزون به الأصل . و زعم الكوفيون أن نهاية الأصول ثلاثة ، فما زاد من رباعي أو خماسي فزائد . و ذهب الكسائي إلى أن الزوائد في الرباعي ما قبل الآخر . و اختلفوا ، فمنهم من لا يزن الكلمة و منهم من يزن و يبقى الزائد في المثال " (١) .

و - تحقيقه :

لقد حرص د. فخر الدين قباوة حرصا شديدا على تتبع نسخ الممتع ، و هو يتجول عبر مكتبات إستانبول يحذوه أمل في العثور على نسخة منه تمتاز بحسن التوثيق و الضبط ، و من أجل ذلك تجشم الصعاب و تحمل عناء البحث حتى وجد ضالته في نسخة أبي حيان "المبدع" ، فاستعان بها في تحقيق الممتع ، و كان ذلك سنة ١٩٦٨م بحلب . و طبع هذا المصنف لأول مرة سنة ١٩٧٠م بدار الآفاق ببيروت ، و أعيد طبعه سنة ١٩٧٣م و تمت الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٨م .

حقق الكتاب في جزأين ، الجزء الأول يحتوي على ٤١٨ صفحة و الجزء الثاني وهو أكبر من صنوه الأول استوعب ٨٥٩ صفحة . أما منهج التحقيق ، فيوضحه المحقق بقوله : " اعتمدت نسخة " فيض الله " من الممتع ، فرمزت إليها بحرف " ف " و جعلتها أصلا للنص . ثم عارضت النص بنسخة " مراد ملا " التي رمزت إليها بحرف " م " ، مستعينا بنسخة أبي حيان من " المبدع " ، في تصويب بعض العبارات و إتمامها . و قد ذيلت النص بما يلي :

- ١- إثبات الخلاف بين النسخ .
- ١- تفسير المفردات الغريبة .
- ٢- التعريف ببعض الأعلام .
- ٣- ذكر أسماء المصادر التي استقى منها المؤلف في كل قسم أو باب أو مسألة .
- ٤- إثبات أسماء المصادر التي عرضت لما بسطه ابن عصفور .
- ٥- تخريج الشواهد القرآنية ، و الشعرية ، و النثرية من حديث أو أثر .

(١) الممتع ، ص ١٢ .

٦- إثبات ما لم يخترم من حواشي نسخة " فيض الله " التي علقها أبو حيان النحوي ، أو غيره " (١) .

و الجدير بالذكر أن المحقق صدر الكتاب بتمهيد أشار فيه من بعيد إلى الدافع إلى تحقيق كتاب الممتع و كيف تسنى له الحصول على نسخة أكثر توثيقا و ضبطا من غيرها ، ثم أعقبه بترجمة مختصرة لحياة ابن عصفور تعرض فيها لنشأته و شيوخه و تلاميذه و آثاره العلمية . كما وصف النسخ المخطوطة للممتع ، فتطرق بعدها لموضوعات الجزء الأول من الكتاب و التي تضم أبنية الجرد و المزيد و حروف الزيادة . أما الجزء الثاني ، فاقصر على الإبدال و القلب و النقل و الحذف و الإدغام و ختمه بمسائل للتمرين على موضوعات القسمين .

ز- قيمته العلمية :

خص ابن عصفور كتابه " الممتع في التصريف " بعناية فائقة ؛ فأسهب في بسط المسائل الصرفية ، و اجتهد في شرحها و تفصيلها و شفع لها بالأدلة و الحجاج و الشواهد . كما أضفى على مؤلفه ترتيبا و تنسيقا محكما ذلل مسالكه و بسط قواعده حتى كان ، كما قال ، إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع . و نحال أن هذا المنهج الذي سلكه ابن عصفور في تأليف كتابه قد أكسبه شهرة كبيرة ، حتى " كان من أمثل كتب الصرف المطولة ، حتى قل أن يخلو من مسائله كتاب من كتب المتأخرين " (٢) . و لذلك كان الممتع جديرا باهتمام كبار النحاة الذين عكفوا على دراسته و استقصاء جوانبه ، فعلقوا عليه تعليقات بالغة الأهمية ، رفعت من شأنه و وضعته في مكانه اللائق به .

و يتصدر هؤلاء النحاة تلميذه أبو حيان النحوي الذي شغف بكتاب الممتع حتى أثر عنه أنه : " كان شديد الإعجاب به ، يقدمه على ما سواه ، و لا يفارقه في الحل والترحال " (٣) . فهو في نظره : " أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيبا ، و ألخصه تهديبا ، و أجمعه تقسيما و أقربه تفهيمًا " (٤) . فلعل هذا ما جعله يعلق عليه و يفسر ما استعصى

(١) الممتع ، ج (١) ، ص ١٢ ، ١٣ .

(٢) مفتاح السعادة ، ج (١) ، ص ٢١٨ / كشف الظنون ص ١٨٢٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٧١٨ / المصدر نفسه ، ص ١٨٢٢ / بغية الوعاة ، ص ٣٥٧ / شذرات الذهب ، ج (٥) ، ص ٣٣٠ .

(٤) الممتع ، ج (١) ، ص ٨ .

فهمه، و يضيف إليه و يستدرك عليه، و بلغ اهتمامه بالمتع إلى حد تلخيصه في كتاب سماه " المبدع في التصريف " ، إذ يقول : " قصدنا في هذه الأوراق ذكر ما تضمنه من الأحكام بألخص عبارة و أبدع إشارة ، ليشرف الناظر فيه على معظمه في أقرب زمان ، و يسرح بصيرته في عقائل حسان . و سميته بالمبدع الملخص من الممتع . و لم أتعرض للتنبيه ما فيه من الاعتراض ، بل أبرزته بين المغضي عنه و الراض " (١) . و لا شك أن هذا كله يترجم لنا ما ذكره د. شوقي ضيف حين أوجز حياة أبي حيان و آرائه الاجتهادية في كتابه " المدارس النحوية " على أن هذا النحوي كان يقول : " خير الكتب النحوية المتقدمة كتاب سيبويه و أحسن ما وضعه المتأخرون كتاب التسهيل لابن مالك و كتاب الممتع في التصريف لابن عصفور " (٢) .

و على غرار أبو حيان استهوى الممتع انتباه إمام النحاة و اللغويين في عصره ، ناظم الألفية الشهيرة " أبو عبد الله بن مالك الأندلسي " الذي لم يأل جهدا في دراسة هذا المصنف و الأخذ ببعض آرائه الصرفية إلى جانب التعليق على بعضها . و هناك ثلثة من المترجمين لابن عصفور — من العلماء و المؤرخين — أشادوا بقيمة هذا الكتاب و هم يتحدثون عن علمه و عن المتزلة الرفيعة التي وصل إليها أبو الحسن . قال صاحب " القحح المعلى " و هو يتحدث عن صيته الذي بلغ المشرق و المغرب و صدق مؤلفاته و علمه المنقطع النظير : " و أبو الحسن الآن إمام بهذا الشأن في المغرب ، و المشارق ، و هو حيث حل فعلمه نازل بالمحل الرفيع ، و مقابل بالبر الفائق " (٣) .

و ذكر عبد الله المراكشي كتاب " الممتع " و هو يشيد بمؤلفاته : " و مقربه شلهد بذكره للعربية ، و إشرافه على مشهورها و شاذها . و في الصرف خاصة صنف كتابه الممتع و في الأدب ألف الضرائر ، و سرقات الشعراء ، و شرح الأشعار الستة ، و شرح الحماسة و شرح ديوان المتنبي " (٤) .

(١) الممتع ، ج (١) ، ص ١٢ .

(٢) المدارس النحوية ، ص ٣٢٠ .

(٣) ابن عصفور و التصريف ، ص ٧٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٧١ .

و ما ذكرناه من أقوال يؤكد لنا أن الممتع كان نسيج وحده في عصره ، إذ حظي بميزة علمية خاصة في نفوس النحاة و في تاريخ الصرف العربي ، و كانت لآرائه أهمية كبرى كتب لها من الذبوع و الانتشار بين الدارسين ما لم يكتب إلا لقلّة نادرة من المصنفات الصرفية . و قد امتدت شهرته إلى العصر الحديث ، فتناوله الدارسون بالبحث و التحقيق و على رأسهم د. " فخر الدين قباوة " و كان ذلك سنة ١٩٦٨ م .

(٤) آراء ابن عصفور في علم التصريف :

أ - ما اتفق فيه مع جمهور الصرفيين :

تأثر ابن عصفور بكبار علماء التصريف المتقدمين ، لأنه نهل من علومهم و استفاد من مذاهبهم و أحكامهم ؛ فانعكس ذلك على جل آرائه الصرفية المنثورة في كتابه الممتع و التي اتفق فيها مع نخاة البصرة ، و الكوفة و بغداد .

و لعل أول نقطة يلتقي فيها أبو الحسن مع جمهور الصرفيين القدامى ، هو المنهج الذي اعتمده في بناء أجزاء كتابه ، إذ اقتدى بالأولين في تقسيم موضوعات مصنفه و تفريعها ؛ فخص القسم الأول منه بأبنية الجرد ، و المزيد ، و حروف الزيادة ؛ بينما اقتصر القسم الثاني منه على الإبدال ، و القلب ، و النقل ، و الحذف و الإدغام . و قد علل ابن عصفور سبب تقديمه لموضوعات القسم الأول على موضوعات القسم الثاني بقوله : " وإنما بدأنا بهذا القسم ، لأنه يبنى عليه معرفة التصغير و التفسير — اللذين جرت عادة النحويين بذكرهما قبل الخوض في علم التصريف — و معرفة كثير من الأسماء التي لا تنصرف أيضا ، نحو الأسماء التي امتنع صرفها لكونها على وزن الفعل الغالب أو المختص ، أو لزيادة الألف و النون في آخرها إذ لا يوصل إلى معرفة الزيادة و الوزن إلا من علم التصريف " (١) .

و لم يحد ابن عصفور عن جمهور النحاة في الاعتماد على الأصول المعروفة في بناء القواعد الصرفية ، بل كان يسند آراءه دائما بالأدلة التي اصطلاح عليها النحاة البصريون و الكوفيون و هي السماع و القياس . فقد عني بالقياس عناية شديدة و اعتمد فيه على المواد المستخدمة قديما من القرآن و قراءاته و الشعر و رواياته . و مضى على هدي العلامة سيبويه

(١) الممتع ، ج (١) ، ص ٣٩ ، و الخصائص ، ج (٣) ، ص ٢١٢ .

لا يرتضي بعض القراءات الشاذة ، مادامت لا تطرد مع قواعده الصرفية ، و تشدد مثل أسلافه من البصريين في قبول الرواية عن العرب كما يبدو من قوله في الأبنية : " و زعم الزبيدي أن أبا بكر بن الأنباري حكى إصبعا بكسر الهمزة و ضم الباء ، على وزن : إفعال . لكن أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء " (١) .

و إن تشبث ابن عصفور بالسماع — على شاكلة البصريين — جعله يقدمه على القياس في الاحتجاج ، إذا اختلف لديه في المسألة مذهبان ، أحدهما قياسي و الآخر سماعي قدم الثاني منهما مع استحسانه الأول . فاسم الفاعل من " جاء " فيه مذهبان : أحدهما لسيبويه ، و يقوم على إبدال الهمزة الثانية من " جائئ " ياء لانكسار الهمزة قبلها ، و الثاني للخليل ، و يقوم على القلب المكاني بجعل اللام من " جائئ " في موضع العين ، فيكون " جاء " و لا تلتقي همزتان . و قد احتج أبو الحسن لمذهب الخليل ، ثم رجح عليه مذهب سيبويه بالسماع كما يلي : " فإن قيل : و ما الذي حمل الخليل على ادعاء القلب ؟ فالجواب أن الذي حمّله على ذلك كثرة العمل الذي في مذهب سيبويه ؛ ألا ترى أن جائيا في مذهب سيبويه أصله : جائئ ، ثم جائئ ، ثم جاء ، و في مذهب الخليل أصله : جائئ ، فقلب فصار : جائئ ، ثم جاء " (٢) .

و رجح الفارسي مذهب الخليل على المذهب الأول ، بأنه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلايين على الكلمة من جهة واحدة ، و هما قلب العين همزة ، و قلب الهمزة التي هي لام ياء . و هذا الترجيح حسن إلا أن السماع يشهد للمذهب الأول و ذلك أن من العرب من يقول : شاك ، و لاث ، فيحذف العين من شائك ، و لاث . و منهم من يقول : شاك ، و لاث ، فيقلب . و الذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف . و كلهم يقول : شائك و لاث ، فلما وجدنا العرب كلها تقول : جاء ، و لا تحذف . علمنا أنه في لغة الحاذقين على أصله ، إذ ليس من لغتهم القلب ، و من لغتهم البقاء على الأصل . و أما في لغة القالبيين في : شاك ، و لاث ، فيحتمل أن يكون مقلوبا ، و يحتمل أن يكون باقيا على

(١) المتع ، ص ٣١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

أصله . فقد حصل إذا ما ذهب إليه سيبويه سماعا . و ما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به فهو محتمل " (١) .

و كان إذا أعوزه السماع في الحكم على مسألة ما لجأ أبو الحسن إلى القياس ، على نحو ما كان يفعله النحاة المتقدمين من البصريين و الكوفيين و البغداديين ، و هذا حذو البصريين فيه ؛ فتشدد في القياس و بناه على الكثرة المطردة من كلام العرب . أما الشواذ ، فتحفظ كما سمعت و لا تجعل أصلا يقاس عليه . و لهذا ترى صاحب الممتع يقرب بأن "الفخبراء ممدود من الفخيري يجعله شاذا لا يقاس عليه في الضرائر و لا في غيرها " (٢) .

و لحرصه الشديد على بناء القياس على الأكثر و رد ما يطرد معه من لغة العرب ، جمع ما شذ أو انفرد و عقد له بابا خاصا هو : " باب القلب و الحذف في غير حروف العلة، أو في حروف العلة مما يحفظ و لا يقاس " (٣) .

و إذا رجعنا إلى آرائه المنثورة في كتاب " الممتع " وجدناه يتبع علماء البصرة في كثير منها ، و على رأسهم سيبويه الذي ذهب مذهبه في أن " أشياء " و " زئفا " لفعاء " مقلوبة من " فعلاء " ، و الأصل " شيئا " من لفظ شيء ؛ " لأنه لو كان أفعالا لكان مصروفا ، كأبيات و أجمال و أعباء ، إذ لا موجب لمنع الصرف " (٤) .

و يستحسن قوله في أن السين في " أسطاع " عوض من ذهاب حركة العين في " أطاع " ، و لذلك كانت الهمزة في أوله همزة قطع .

و نمضي معه فنراه يرجح رأي البصريين في أن جذب و جذب لغتان و ليست من القلب المكاني محتجا بقوله : " فأما إذا كان للكلمة نظامان قد تصرف كل واحد منهما على حد تصرف الآخر ، و لم يكن أحدهما مجردا من الزوائد و الآخر مقترنا بها ، و لم يكن في أحد النظمين ما يشهد له بأنه مقلوب من الآخر فإن كل واحد منهما أصل بنفسه . و ذلك

(١) الممتع ، ج (١) ، ص ٣٨ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مطبعة

السعادة ، ط ٤ ، ١٩٦١ ، ص ١٠٩ .

(٣) الممتع ، ج (١) ، ص ٥٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٥٣ .

جذب و جذب ، لأنه يقال : يجذب و يجذب و جاذب و جاذب ، و مجذوب و مجبوذ ، و جذب و جذب " (١) .

و مما وافق فيه سيبويه أيضا أن " عنسل " على وزن " فعمل " نونها زائدة . قال :
" والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، من أن لامة أصلية ، و أنه مشتق من العسلان ، و هو
عدو الذئب ، و النون زائدة ، لأن زيادة النون أسهل من زيادة اللام ، و اشتقاقه واضح لا
تكلف فيه " (٢) .

و ينحاز لرأي سيبويه في أن التنوين في " جوار " هو عوض من الياء المحذوفة ،
" لأن تعويض الحرف من الحرف أكثر في كلامهم من تعويض الحرف من الحركة . و أيضا
فإنه كان يجب أن يعوض التنوين من الحركة التي قد حذفت في الفعل نحو : يقضي ،
و يرمي " (٣) .

و يرى ابن جني أن " افعلنى فعل متعد و يستشهد على ذلك بقول الراجز :

قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عني و يسرنديني (٤)

في حين ذهب سيبويه إلى أن " افعلنى " فعل لازم و قد شاطره الرأي الإشبيلي بقوله :
" والصحيح ما ذهب إليه سيبويه إذ لم يسمع متعديا إلا في الرجز ، و غالب الظن فيه أنه
مصنوع . قال أبو بكر الزبيدي : أحسب البيتين مصنوعين " (٥) .

و ينتخب من آراء سيبويه وزن " افوعول " من القول : اقوول ، على أن أبا بكر
ابن السراج يقول فيه : " اقويل . و حجته أنهم إذا كانوا يستقلون الواوين و الضمة في مثل
" مصوغ " فالأحرى أن يكون ذلك فيما اجتمع فيه ثلاث واوات " (٦) .

و كأن ابن عصفور لم يترك رأيا من آراء سيبويه إلا استوعبه و تمثله تمثلا منقطع
القرين ، فيقوي رأيه في اسم الفاعل من " جاء " (٧) و يضعف مذهب الخليل ، كما ينتصر

(١) المتع ، ص ٥٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٠ ، و ص ٦٥ ، و ص ٨١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

(٤) المنصف ، ج (١) ، ص ٨٦ .

(٥) المتع ، ص ١٠٧ .

(٦) المنصف ، ج (٢) ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٧) المتع ، ص ٤٨ .

له أيضا على الأخفش في عدة مواطن منها أن سيويه يجعل ترتيب أقصى الحروف مخرجا من الحلق كما يلي : الهمزة ، فالألف فالهاء . و يتعقبه الأخفش زاعما أن الصواب كون الهاء والألف بعد الهمزة معا و ليست إحداهما أسبق من الأخرى . و يتصدى المصنف للأخفش ، فيفند زعمه قائلا : " و الدليل على فساد مذهبه ، و صحة ما ذهب إليه سيويه ، أنه متى احتيج إلى تحريك الألف اعتمد بها على أقرب الحروف إليها فقلبت همزة ، نحو : رسالة ورسائل . فلو كانت الهاء معها من مخرج واحد لقلبت هاء ، لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة " (١) .

و لابن عصفور بجانب تأييده مذاهب البصريين اختيارات من آراء و أحكام الكوفيين ك بعض مسائل الإبدال التي التقى فيها معهم . فهو ، مثلا ، يذكر إبدال الميم من الباء في " راتم " بقوله : " و أبدلت أيضا من الباء ، فيما حكاه أبو عمرو الشيباني من قولهم : مازال على كذا و راتبا ، أي مقيما ، من الرتبة " (٢) . و في إبدال الألف همزة يستعين بما روي عن الفراء ، فيقول : " و منه ما أنشده الفراء من قول الآخر :

يا دار مي ، بدكاديك البرق صبرا ، فقد هيجت شوق المشتق
و حكى أيضا من كلامهم : رجل مثل ، من المال ... و الأصل في ذلك ... المشتاق ، و رجل مال " (٣) .

و يتفق ابن عصفور مع اللحياني و الفراء في مسألة إبدال الياء من الصاد قائلا : "و أبدلت من الصاد على غير اللزوم في : قصيت أظفاري ، بمعنى قصصت فأبدلوا من الصلد الأخيرة ياء ، هروبا من اجتماع الأمثال . حكى ذلك اللحياني " (٤) .

و في مسألة الإبدال يستحسن آراء ابن السكيت ، و من ذلك أنه يقول في إبدال الميم : " و أبدلت من النون فيما حكاه يعقوب عن الأحمر ، من قولهم : طانه الله على الخير ، و طامه ، أي : جبله . و هو يطينه و لا يقال : يطيمه " (٥) .

(١) المتع ، ج (٢) ، ص ٦٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٢ ، و ص ٥٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

(٥) المصدر نفسه ، ج (٢) ، ص ٣٧ ، و ص ٣٥ . و يذكر ابن عصفور كتاب القلب و الإبدال لابن السكيت في المتع .

و على هذا النحو يقوي أبو الحسن آراء الكوفيين في مسائل الأبنية كذهابه مذهب
ثعلب في أن العواء يُحتمل ضربين من الوزن " أحدهما أن يكون : فعلاء ، و الأصل عوياء ،
فقلبت الياء واوا و أدغمت الواو في الواو . و يكون قبلهم الياء واوا فيه شذوذا ، كما قالوا:
عوى الكلب عوة ، و الأصل عوية ، فقلبت الياء واوا " (١).

و شارك صاحب الممتع اللحياني فيما انفرد به دون غيره في " بناء الأربعاء
والأربعاوى " (٢) بجعل " أربعاء كقرفصاء " (٣) . و يذكر في الأبنية : " أفعلاوى نحو
أربعاوى " (٤).

و يتفق مع الفراء في رفضه بناء " إصبع " بكسر الهمزة و ضم الباء ، بدليل أنها
ليست من كلام الفصحاء بقوله : " لكن أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام
الفصحاء. قال الفراء : لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم : إصبع ، فإننا بحثنا عنها
فلم نجدها " (٥).

و يفتح ابن عصفور الأبواب لاختيار آراء البغداديين و تأييده مذاهبهم ، فيختار
رأي ابن كيسان و يقويه في أن كلمة " زيتون " على وزن " فعلون " و أن النون فيها أصلية
و الياء زائدة . قال علي بن مؤمن : " و أما زيتون ففيعول ، كقيصوم ، و ليست النون
زائدة ، بدليل قولهم : الزيت ؛ لأنهم قد قالوا : أرض زتنة ، أي فيها زيتون . فنون زيتون
على هذا أصلية . و أيضا فإنه لو جعلت النون زائدة لكان وزن الكلمة : فعلونا . و ذلك
بناء لم يستقر في كلامهم " (٦) .

و يوافقه أيضا في تضعيف بعض الألفاظ بقوله : " و قد حكي مخرق و تمخرق ،
و ضعفهما " (٧).

(١) المتع ، ص ٥٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

(٣) الزهر ، ج (١) ، ص ١٣٤ .

(٤) المتع ، ص ١٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٨ / الخصائص ، ج (١) ، ص ٦٨ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

و نلقاه يستحسن رأي أبي علي القالي في مسألة عدم الإدغام في الاسم الثلاثي
المزيد فيه ألف و نون ، إذ يقول : " و قالوا الدججان ، من الدجيج ، فلم يدغموا . أنشد
القالي :

تدعو بذاك الدججان الدرجا^(١)

ب - ما اختلف فيه مع جمهور الصرفيين :

إن التزعة الجدلية التي تميز بها ابن عصفور و شغفه بالحجاج جعلاه لا يلتهم ، و لا
يتقبل الآراء و المذاهب بسهولة ؛ و إنما يستقرئها و يحصها ليصدر رأيه إما مؤيدا و إما
مخالفا ، معتمدا في ذلك على الأدلة القاطعة و الحجج الدامغة .

فإذا كان ابن عصفور قد وافق جمهور الصرفيين من بصريين و كوفيين في طائفة
من الآراء ، فإن ذلك لم يمنعه من التصدي لمذاهبهم و مخالفتها ، معززا أحكامه بما أوتي من
البرهان الساطع و الدليل القاطع .

و إذا رجعنا إلى آرائه المنشورة في كتاب الممتع ، نجده يوهن في صراحة آراء
الكوفيين ، مؤثرا عليهم آراء البصريين حيناً ، و مصوباً آراء البغداديين حيناً آخر . و من
ذلك مخالفته لهم في الكثير من مسائل الميزان الصرفي . فقد زعم أهل الكوفة أن نهاية الأصول
ثلاثة ، فجعلوا الراء من " جعفر " زائدة ، و الجيم و اللام من " سفرجل " زائدتين ؛
ولكنهم ذهبوا في الميزان مذهب البصريين ، فجعلوا زنة " جعفر " : " فعلا " و زنة
" سفرجل " : " فعلا " . فأهل البصرة يجعلون في الميزان مقابل ما زاد من أصول الكلمة
الموزونة لامات ، بحسب ما زاد من الأصول ؛ فعقب أبو الحسن على ذلك بقوله : " و كل
ذلك باطل ، لما ذكرناه من أنه لا ينبغي أن يقضى على حرف بزيادة إلا بدليل . فالصحيح
في النظر ، و الجاري في تمثيل الكلمة بالفعل ، ما ذهب إليه أهل البصرة " (٢) .

و يخالف ابن عصفور الكوفيين في أبنية الرباعي المجرد ، إذ يقر أنها ستة ، بينما
يضيف إليها الكوفيون البناء السابع و هو " فعلل " ؛ فيدفع أبو الحسن هذا البناء بقوله :
"أما جحدب ، و برقع ، و جؤذر ، فلا حجة فيها ، لأنه يقال : جحدب ، و برقع ،

(١) المتع ، ص ٢٢ ، و ص ٢٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

وجؤذر ، بالضم ، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفا . فإنما يكون ثبت فعلل بأن يوجد لا يجوز معه فعلل بالضم . فإن لم يوجد الفتح إلا مع الضم دليل على أنه ليس ببناء أصلي " (١) .

و يهاجم صاحب الممتع رأي الكسائي في مسألة الوقف على المقصور المنون ، إذ ذهب إلى أن الألف هي الأصل ، و المبدلة من التنوين محذوفة في جميع الأحوال ؛ و حجته في ذلك أن حذف الألف الزائدة أولى من حذف الأصلية ؛ فأبطل ابن عصفور ذلك بقوله : " و ذلك باطل ، لأن الزيادة لمعنى ، فإبقاؤها أولى من إبقاء الأصل . و مما يدل على ذلك أنهم إذا وصلوا قالوا : هذه عصا معوجة فحذفوا الألف الأصلية ، و أبقوا التنوين . فكذلك يجب في الوقف أن يكون المحذوف الألف الأصلية ، و يكون الثابت ما هو عوض من التنوين " (٢) .

و يمضي علي بن مؤمن في تتبع سقطات الكوفيين و معارضته لبعض آرائهم و من ذلك ما جاء في مسألة حذف الواو من مثل " يعد " ، فيذهب إلى أن الحذف كان لوقوع الواو بين ياء و كسرة ، و هما ثقيلتان ؛ فلما انضاف ذلك إلى ثقل الواو بينهما و جب الحذف ، مخالفا بذلك مذهب الفراء الذي رأى أن موجب الحذف إنما هو التعدي نحو : يعد ، و وزن ، و موجب الإثبات إنما هو عدم التعدي نحو يوجل ، و يوحد . و يعقب أبو الحسن على ذلك بقوله : " و هذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه خارج عن القياس ، ألا ترى أن الحذف إنما القياس فيه أن يكون لأجل الثقل . و أيضا فإنهم قالوا : و آل زيد مما كان يحذره يثل ، و وبل المطر يبل ، و وقدت النار تقد ، و وحر صدره يجر ، و وعر يغر ، فحذفوا الواو في جميع ذلك ، و إن كان غير متعد ، لما وقعت بين ياء و كسرة " (٣) .

و يضعف ابن عصفور رأي الفراء في مسألة " كينونة و قيدودة " قائلا : " و زعم الفراء أنهما في الأصل : كونونة ، و قودودة ، بضم الفاء . و كذلك صيرورة ، و طيرورة ، ثم قلبت الضمة فتحة في : صيرورة و طيرورة ، لتصح الياء . ثم حملت ذوات الواو على ذوات الياء ، ففتحوا الفاء ، و قلبوا الواو ياء ، لأن مجيء المصدر على : فعلولة ، أكثر ما

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٠ .

يكون في ذوات الياء نحو : صيرورة ، و سيرورة ، و طيرورة ، و بينونة . و هذا الذي ذهب إليه فاسد من جهات :

منها أن ادعاء قلب الضمة فتحة لتصح الياء مخالف لكلام العرب . بل الذي اطرده في كلامهم أنه إذا جاءت الياء ساكنة بعد ضمة قلبت واوا ، نحو : موقن و عوطط ، و هما من اليقين ، و التعيط .

و منها أن الضمة إذا قلبت لتصح الياء فإنما تقلب كسرة كما فعلوا في : بيض ، لا فتحة .

و منها أن حمله ذوات الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطرد . أعني أنه إذا كثرت أمر ما في ذوات الياء ، ثم جاء منه في ذوات الواو شيء ، لم يوجب حمل ذوات الواو على الياء ، و إن فعل ذلك فشذوذا ؛ ألا ترى أن كثرة : فعالة ، في المصادر في ذوات الياء ، نحو السقاية ، و الرماية ، و النكاية ، و قلتها من ذوات الواو لم تخرج : جباوة ، عن الشذوذ . و منها أن ما ادعاه من أن : فعلولة ، في ذوات الواو قد كثرت ، غير مسلم . بل هذا الوزن في المصادر قليل في ذوات الياء و الواو . و ما جاء منه في ذوات الواو كالمعادل لما جاء منه في ذوات الياء " (١) .

كما أن مصنف الممتع لا يثق في ما رواه اللحياني ، في أبنية الأسماء إذا انفردت ببناء "مفعيل" ، و ضعف رأيه قائلاً : " و أما منديل و مسكين ، بفتح الميم ، فمفعيل ، إلا أنه إنما رواهما اللحياني في نوادره . قال أبو الفتح : و كان إذا ذكرته لأبي علي قال : كناسقة . و كان أبو بكر بن دريد يزعم أن كتاب اللحياني لا تصله به رواية " (٢) .

و من النحاة الذين خالفهم ابن عصفور أحمد بن يحيى الذي جعل خزرًا جمع ختير ، و ذلك فاسد عند صاحبنا ، " لأنه ليس قياس أن يجمع على خزر . فمهما أمكن أن يحمل على المطرد كان أولى " (٣) .

و لا يزال أبو الحسن يضعف آراء الكوفيين في طائفة من المسائل الصرفية و من ذلك " ما يحكى عن أبي العباس ثعلب ، من أنه جعل : أسكفة الباب من : استكف أي

(١) الممتع ، ج (١) ، ص ٤٧ .

(٢) الممتع ، ج (١) ، ص ١٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ٢٦ .

اجتمع . و ذلك فاسد لأن استكف : استفعل ، و سینه زائدة ، و أسكفة : أفعلة ، و سینه أصلية . إذ لو كانت زائدة لكان وزنه : أسفُعلة . و ذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم . و كذلك أيضا حكي عنه أنه قال في تنور : إن وزنه : تفَعول ، من النار . و ذلك باطل ، إذ لو كان كذلك لكان تنوورا . و الصواب أنه : فَعُول ، من تركيب تاء و نون وراء ، نحو تنر ، و إن لم ينطق به " (١) .

و بالرغم من تشرب روحه المذهب البصري و موافقته له في أغلب آرائه ، فإن ذلك لم يحجم ابن عصفور عن مخالفة البصريين في بعض المسائل الصرفية كمسألتي " هناء " و " إصبع " التي رجح فيها أقوال أهل الكوفة . فقد أقرّ البصريون " ثبوت الهاء مضمومة وصلا في " هناء " و ظنوا أنها لام الكلمة التي هي الواو في " هنوات " . و قال بعضهم : هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو كإبدالها في " كساء " ، و لم يسمع هناء " (٢) . أما بناء " إصبع " بكسر الهمزة و ضمّ الباء ، فأخرجه أبو الحسن من الأبنية محتجا بقوله : " لكن أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء . قال الفراء لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم : إصبع ، فإننا بحثنا عنها فلم نجدها " (٣) .

و يوهن عليّ بن مؤمن من آراء فحول البصريين كالخليل الذي خالفه في مسألة حذف الألف من " استحي " ، إذ يرى الخليل أنه لما أعلت العين سكنت ، و سكنت اللام أيضا كذلك بعدها بالإعلال ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ فيردّ مذهب الخليل بقول العرب في التثنية " استحيا " . فلو كان الحذف لالتقاء الساكنين لقالوا " استحايا " في التثنية ، لأن اللام قد تحركت لأجل ألف التثنية .

و عارض كلاً من الخليل و يونس لاجتماعهما في قصور الدليل . فالخليل يرى أن الزائد في المضعف إنما هو الحرف الأوّل ، فاللام الأولى في " سلم " و الزاي الأولى من " بلز " هما الزائدتان ؛ لأنهما وقعتا موقعا تكثر فيه أمّهات الزوائد ، و هي أحرف العلة . فهذه الأحرف تكثر زيادتها ساكنة ثانية و ثالثة نحو : حومل ، و كاهل ، و كتاب ، و قضيب . و يرى يونس أن الحرف الثاني هو الزائد ، لأنه يقع موقعا تكثر فيه أمّهات

(١) المتع ، ص ٢ .

(٢) شرح الشافية ، ج (٣) ، ص ٢٢٥ .

(٣) المتع ، ص ٨ / الحصانص ، ج (١) ، ص ٦٨ .

الزوائد ، فهي تقع متحركة زائدة ثالثة و رابعة نحو : جهور ، و عثير و عفريفة و كذلك الحرف الثاني المضعف من : سلم ، و بلز . غير أن ابن عصفور رأى في حجة كل منهما قصورا ، فقال : " و هذا القدر الذي احتج به الخليل و يونس لا حجة لهما فيه ، لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير ، و ليس فيه دليل قاطع " (١) . و بهذا الحكم يخالف ابن عصفور رأي سيبويه الذي ذهب مذهب الخليل و يونس .

و المازني يرى أن " الألف من " حاحيت " منقلبة عن واو ؛ و حجته في ذلك أن الألف هذه لم ينطق لها بأصل ، فحملها على ما نطق له بأصل ، و هو " قوقيت " أولى " (٢) . هذا ، في حين أن الخليل يرى أن الألف بدل من الياء ، لأنها لو كانت من الواو لجاءت على أصلها كما جاء : قوقيت . و ابن عصفور يضعف رأي المازني و يصوب مذهب الخليل و يصفه بأنه " أقيس و أحسن ، لأن فيه محسنا لقلب الياء ألفا ، و ليس في مذهب المازني مل يحسن القلب " (٣) .

و يضعف أبو الحسن رأي سيبويه في أن الأصل في " اطمأن " هو " طأمن " ، بتقدم الميم على الهمزة و تضعيف النون ، و يقوي رأي الجرمي في أن " اطمأن " هو الأصل و " طأمن " مقلوب منه قبل التضعيف ؛ و حجته في ذلك أن " أكثر تصريف الكلمة أتى عليه ، فقالوا : اطمأن ، و يطمئن ، و مطمئن ، كما قالوا : طأمن ، يطأمن ، فهو مطمئن . و قالوا : طمأنينة و لم يقولوا : طؤمنينة " (٤) .

و يذهب سيبويه إلى أن النون من " فعلان " في مثل سكران " هي بدل من همزة " فعلاء " في مثل صحراء . و الذي حملة على ذلك ما يوجد بين هذين البناءين من شدة الالتباس و التوافق ، فوزنهما الظاهري واحد ، و في آخر كل منهما زيادتان ، و الجمع فيهما يأتي على " فعالي " ، و التأنيث في كل منهما لا يكون بزيادة التاء " (٥) . و يخالفه أبو الحسن بقوله : " و الصحيح أنها ليست ببديل ، إذ لم يدع إلى الخروج عن الظاهر داع ،

(١) المتع ، ص ٦٩ .

(٢) المنصف ، ج (٢) ، ص ١٦٩ ، و ص ١٧١ .

(٣) المتع ، ص ٥٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٨ .

(٥) الكتاب ، ج (٢) ، ص ١٠ ، و ص ٣١٤ / شرح تصريف الملوكي ، ابن يعيش ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب ، المكتبة العربية ،

ط ١٩٧٣ ، ص ١٢٥ .

لأنه لا يلزم من توافقهما في الوزن ، و مخالفة المذكر للمؤنث ، أن يشتبهما في أن يكون كل منهما مؤنثا بالهمزة ، و أما جمعهم : فعلان ، على : فعالي ، فللشبه الذي بينه و بين : فعلاء، فيما ذكر ، لا أنه في الأصل : فعلاء . و أيضا فإن النون لا تبدل من الهمزة إلا شذوذا " (١) .

و بجانب إنكاره بعض مذاهب البصريين و الكوفيين في مجال التصريف ، فإن لابن عصفور آراء تدور في كتابه الممتع يخالف فيها جمهور البغداديين . و من ذلك أن ينكر ما ذهب إليه أهل بغداد من أن " سيدا و ميتا و أمثالهما في الأصل على وزن : فيعل ، بفتح العين ، و الأصل سيد و ميت . ثم غير على غير قياس ، كما قالوا في النسب إلى بصرة : بصري فكسروا الباء . و الذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد : فيعل ، في الصحيح مكسور العين ، بل يكون مفتوحها نحو : صيرف ، و صيقل . و هذا الذي ذهبوا إليه فاسد ، لأنه لا ينبغي أن يحمل على الشذوذ ما أمكن . و أيضا فإنه لو كان كتغير : بصري ، لم يطرد ، فاطراده في مثل : سيد ، و ميت ، و لين ، و هين ، و بين ، دليل على بطلان ما ذهبوا إليه . فأما مجيئه على فيعل ، مع أن الصحيح لم يجيء على ذلك ، فليس بموجب لادعاء أنه في الأصل مفتوح العين ، لأن المعتل قد ينفرد في كلامهم ببناء لم يوجد في الصحيح " (٢) .

و يخطئ أبو الحسن مذهب البغداديين في مسألة الإدغام بقوله : " و زعم أبو الحسن بن كيسان أن ما كان على وزن : فَعِل ، أو فَعُل لا يدغم . و استدل على ذلك ، بأنك لو أدغمت لأدى ذلك إلى الإلباس ، لأنه لا يعلم : هل هو في الأصل متحرك العين أو ساكنه . و هذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه إذا أدى القياس إلى ضرب من الإعلال استعمل و لم يلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى ؛ ألا ترى أن العرب قالت : مُخْتَار ، في اسم الفاعل و اسم المفعول ، و لم يلتفت إلى اللبس . و أيضا فإنه قد قام الدليل على أن صَبَا و طَبَا : فَعِل ، في الأصل ، و قد أدغم ، فدل ذلك على فساد مذهبه " (٣) .

و في مسألة إعلال " غزوية " و تصحيح " اقوول " رأى ابن جنّي أنه قد يستثقل في الاسم ما يصحّ في الفعل و استدلّ على ذلك بأن الواو قد صحّت في " يغزو " و ليس في

(١) الممتع ، ص ٣٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة ؛ و لكن ابن عصفور خالفه ووصفه بأنه : " في نهاية الفساد لأن الفعل أثقل من الاسم بلا خلاف ، و أكثر إعلالا . فكيف يصح فيه ما يعتل في الاسم الذي هو أخف . و أما صحة: يغزو ، و إعلال أدل ، فلأمر عرض ، قد يبين في موضعه " (١) .

و نلقاه من حين لآخر يضعف مذهب الفارسي الذي يرى أن الحرف الثاني من المضعف هو الزائد ، مستدلا على ذلك بوجود مثل " اسحنكك " في كلام العرب ، و ذلك أن النون في " افعلل " من الرباعي لم توجد قط إلا بين أصلين نحو " احرنجم " ، فينبغي أن يكون فيما ألحق به من الثلاثي بين أصلين ، لئلا يخالف الملحق ما ألحق به . و إذا ثبت في هذا الموضع أن الزائد من المثليين هو الثاني حملت سائر المواضع عليه . و لكن ابن عصفور أنكر استدلال الفارسي ، فقال : " و هذا الذي استدل به لا حجة فيه ، لأنه لا يلزم أن يوافق الملحق ما ألحق به ، في أكثر من موافقته له في الحركات ، و السككات ، و عدد الحروف ؛ ألا ترى أن النون في : افعلل ، من الرباعي بعدها حرفان أصلان و ليس بعدها فيما ألحق به من الثلاثي إلا حرفان ، أحدهما أصلي ، و الآخر زائد . فكما خالف الملحق الملحق به في هذا القدر ، فكذلك يجوز أن يخالفه في كون النون في الملحق به واقعة بين أصلين ، و في الملحق واقعة بين أصل و زائد " (٢) .

و يمضي صاحب الممتع في مخالفة البغداديين في بعض المسائل الصرفية نحو مسألة وزن " العوى " التي يرى أبو علي القالي أن وزنها " فعل " ، في حين يذهب ابن عصفور إلى أن وزنها هو " فعلى " و أصلها " عويا " قلبت الياء واوا ، كما قلبت في المعتل اللام نحو " شروى " و أدغمت الواو في الواو . و في هذا الصدد يقول أبو الحسن معارضا مذهب القالي : " فإن قيل : فهلا كانت العوى : فعلا ، من عويت ، فلا يكون على ذلك مما قلبت فهي الياء واوا ! فالجواب أن الذي منع من ذلك أنه ليس من أبنية كلامهم فعل . فأما شلم ، و بذر ، و بقم فأعجميات " (٣) .

ج - ما تفرد به عن جمهور الصرفيين :

(١) الممتع ، ص ٦٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٥ .

لم يكن ابن عصفور مجرد ناسخ و جامع يجمع و يحشد الآراء و الاتجاهات ليعرضها على الدارسين ، بل كانت له مقدرة فائقة في التعليل و الترجيح . فهو التحوي الذي لا يستسيغ اللقمة الصرفية بسهولة ، بل يلوثها مرارا و تكرارا لتصبح سائغة سهلة الهضم ، و تراه ييسط آراء النحاة الكبار بكل أمانة ، يناقشهم فيها و لا يتردد في إبداء رأيه باستحسان و تأييد أو تقييح و استبعاد ما يخالف مذهبه ، حتى يخرج في الأخير بأقوال و أحكام تسير إلى جنب آراء النحاة الأفذاذ ، لا تقل عنهم شأنا و لا تنقص عنهم قوة و سدادا . و إن كتاب الممتع شاهد على ذلك ، فقد قيض له أن يقع في أيدي الباحثين من علماء العربية الذين وقفوا على مكوناته ، فكانت لهم تعقيبات و تعليقات رفعت من قيمته العلمية .

١ - منهاجه في علم التصريف :

إن أول ما نقف عليه من جهود ابن عصفور في علم التصريف منهاجه في التصنيف ، إذ عمد إلى الابتكار و التجديد في أسلوب التأليف . و لعلنا نلمس هذا بمقارنة كتابه الضخم " الممتع " بكتاب سيويه و الشافية لابن الحاجب و المنصف للمازني ، وهي من أهم كتب الصّرف القديمة التي عالج فيها هؤلاء النحاة الكبار مسائل التصريف بطريقة يغلب عليها الاضطراب و التداخل دون اكرثا بالترتيب و التبويب . و جاء ابن عصفور ، فاجتهد في ترتيب الظواهر الصرفية و تنظيمها ، بحيث يسهل على الطالب قراءتها و استيعابها؛ كما أنه توخى السهولة و الوضوح في كل ما ذهب إليه من آراء و اتجاهات ، و نأى عن التكلف و التعقيد .

و إننا حين نتصفح كتاب الممتع نلاحظ أن ابن عصفور وضع تخطيطا لكتابه بلغ من الوضوح و الدقة ما لم نعهده في المصنّفات القديمة ، إذ أطلع القارئ على الخطوط الكبرى التي بنى عليها تقسيم كتابه و ترتيبه في مقدمة مصنّفه لما قال : " و التصريف ينقسم قسمين : أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة ، لضروب من المعاني ، نحو : ضرب ، و ضرب ، و تضرب ، و تضارب ، و اضطرب . فالكلمة التي هي مركبة من : ضاد و راء و باء ، نحو : ضرب ، قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة . و من هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره ، من التصغير و التفسير نحو : زيد ، و زيود .

وهذا النحو جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، فلذلك لم نضمنه هذا الكتاب . إلا أن أكثره مبني على معرفة الزائد من الأصلي ، فينبغي أن تبين حروف الزيادة ، والأشياء التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصلتها . و الآخر من قسمي التصريف : تغيير الكلمة عن أصلها ، من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة ، نحو تغييرهم : قول ، إلى : قال . ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلا على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه : قول ، الذي هو الأصل ، لو استعمل . وهذا التغيير منحصر في : النقص كعدة و نحوه ، و القلب كقال و باع و نحوهما ، و الإبدال كاتعد و اتزن و نحوهما ، و النقل كنقل عين شاك و لاث إلى محل اللام ، و كنقل حركة العين إلى الفاء في نحو : قلت و بعث " (١) .

و تبعا لهذا التقسيم للتصريف يجعل علي بن مؤمن كتابه قسمين اثنين : أحدهما خاص بأبنية المجرد و المزيد و حروف الزيادة ، و الثاني مقصور على الإبدال و القلب و النقل و الحذف و الإدغام ؛ ثم يختم الكتاب بمسائل للتمرين على ما قدمه في قسمي الكتاب . و إن ما جعل ابن عصفور يتفرد بهذا التخطيط عن جمهور الصرفيين الدقة التي توخاها في تفريع أقسام كتابه ، إذ فرع كل قسم تبعا لموضوعاته و ربط هذه الفروع بربط منطقي محكم . فإذا عدنا إلى مصنفه لاحظنا أنه يقدم لقسمي الكتاب بتعريف شامل لعلم التصريف و أهميته في اللغة العربية ، مبينا أقسامه ، و مميذا ما يدخل علم التصريف مما لا يدخله . و لعل هذا من اجتهادات ابن عصفور في التمهيد لطرح المسائل الصرفية ؛ فمعظم المصنفات القديمة لا تتطرق لتعريف علم التصريف في مقدمة صفحاتها ، و إنما نجد ماثورا في ثناياها كما هو الشأن في كتاب سيبويه الذي عرف علم التصريف بعد أن طرق عدة مسائل صرفية ، و كان ذلك على شكل عنوان لباب من أبواب " الكتاب " : " هذا باب ما بنت العرب من الأسماء و الصفات و الأفعال غير المعتلة و المعتلة ، و ما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به و لم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه ، و هو الذي يسميه النحويون التصريف و الفعل " (٢) .

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(٢) الكتاب ، ج (٤) ، ص ٢٤٢ .

و في كتاب " المنصف " لابن جني نعثر على تعريف التصريف عن أئمة العربية في خاتمة مصنفه ، بعد أن أسهب في معالجة القضايا الصرفية و تحليلها في مقدمة مؤلفه و ثناياه .

و إذا تصفحنا الممتع لاحظنا أن أبا الحسن يقدم للقسم الأول بذكر الأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادة الحروف من أصالتها و هي : الاشتقاق ، و التصريف ، و الكثرة و اللزوم ، و لزوم حرف الزيادة البناء ، و كون الزيادة لمعنى ، و النظر ، و الخروج عن النظر ، و الدخول في أوسع البابين عند الخروج عن النظر . و عندما ينتهي من بسط تلك الأدلة يقول : " فهذه جملة الأدلة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصلي . و لما كان النظر والخروج عنه لا يعلمان إلا بعد معرفة أبنية الأسماء و الأفعال ، وضعت من أجل ذلك باين: حصرت في أحدهما أبنية الأسماء ، و في الآخر أبنية الأفعال " (١) . و بذلك يخلص إلى بسط أبنية الأسماء و الأفعال و حروف الزيادة ، ثم يختم ذلك بقوله : " و إذ قد فرغنا من تبيين الحروف الزوائد ، و الأدلة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصلي ، فينبغي أن أضع عقب ذلك بابا أبين فيه كيفية أوزان الأسماء و الأفعال ، و الخلاف الذي بين النحويين في ذلك " (٢) . و هكذا يختم القسم الأول من الكتاب بباب التمثيل ، ليضع التطبيقات العملية لما كان قد قدمه من أبحاث نظرية . و قريب من هذا نلمسه في تفريع القسم الثاني من الكتاب .

فأنت ترى في القسم الأول كيف نسق ابن عصفور أجزاءه و ربط بعضها بعض برباط و وثيق مطرد ، إذ نظم رؤوس المسائل في أبواب ؛ ثم حرص على ربط اللاحق بالسابق بحيث لا تنفصل مسألة عن أخرى ، محققا بذلك تناسق المسائل الصرفية ، مما يسهل على القارئ استيعابها دون أدنى مشقة و عناء . في حين إذا رجعنا إلى المصنفات القديمة لا نقف على هذا النوع من التبويب و التنسيق المحكم . فسيبويه ، مثلا ، ينثر مسألة الأبنية هنا وهناك ، فيستهل الجزء الرابع من كتابه بباب " بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك و توقعها به و مصادرها " ، و يتلوها بأبواب أخرى عن الإمالة و الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل ، و يتعرض بعدها لعلم حروف الزوائد ، و ينتقل للحديث عن حروف البديل من غير أن تدغم حرفا في حرف ليفتح بابا يعرف فيه علم التصريف و هو " باب ما

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٥٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٥٩ .

بنته العرب من الأسماء و الصفات و الأفعال " ، تليه أبواب عن الزيادة و " باب ما أعرب من الأعجمية " ، ليعود أدراج الحديث عن الزيادة في باب " علل ما تجعله زائدا " .

و لعل الاضطراب و التداخل بين في كتاب سيبويه إذا ما قارناه بكتاب الممتع . و على غرار سيبويه نلغي المازني ، و هو من كبار النحاة ، قد نبه الغافلين إلى مسائل التصريف و ما فيها من دقة و خفاء و ما لها من قدر و تأثير في حياة اللغة العربية ، و جمع أشتات مسائله في كتاب و رتبها فيه ترتيبا محكما ؛ و مع ذلك نلاحظ أن بعض الأبواب جاءت متباعدة عن بعضها بعض لا ترابط بينها و لاتنسيق .

فلو أخذنا مثلا الهمزة و هي من حروف الزيادة ، فإن ابن عصفور حصرها في باب أفاض التفصيل فيه ، مع مراعاة الوضوح و التسلسل ؛ إذ بين متى تكون الهمزة زائدة ، و فصل في الألفاظ اليسيرة التي تكون فيها أصلية إذا لم تقع في أول الكلمة ، مع بسط آراء النحاة و تقديم الأدلة و الحجاج لتدعيم رأيه و مذهبه . و يستطيع القارئ أن يتبع بشغف ما كتب عن هذا الحرف و يستوعبه دون أن يتيه أو يتضجر للوصول إلى الهدف المنشود . أما إذا تصفحنا المنصف ، لنستقرئ ما دون عن الهمزة ، فإننا نجد هذه المسألة متناثرة هنا وهناك ، حتى إن القارئ قد يتيه مع حروف أخرى ليخرج بنظرة شاملة عن الأماكن التي تزداد فيها الهمزة ، فيعثر على عنصر الهمزة الأصلية في أول الكلمة ؛ ثم إنه حين ينساب مع هذا الحرف متشوقا لمعرفة زيادته من أصالته ، فإنه يجد نفسه مع حرف آخر و هو الألف و مع عنوان جديد " الألف لا تكون أصلا أبدا " ؛ ثم يعرج بك على حرف الميم و زيادته في أول الكلمة ، فأصالة الميم في " معد " و " معزى " ، و زيادة الألف و النون في آخر الكلمة؛ لينقلك بعد ذلك إلى مواضع زيادة النون حشوا ، و زيادة التاء آخرا ، ثم زيادة الياء و الألف في " يهيري " حتى يصل بالقارئ إلى المسألة الأولى التي هو بصدد تقصي جوانبها ، و لا يكاد يختم مسألة الهمزة و زيادتها حتى ينتقل بك إلى حرف الميم و زيادته . و لعل هذا التداخل و الانفصام في بعض المسائل الصرفية يحول دون استمتاع القارئ بمتابعة تلك الظواهر الصرفية و فهمها فهما جيدا . و على هذا فإن ابن عصفور لم يهتم باستيعاب المسائل الصرفية و عرض المذاهب المختلفة فحسب ، بل ذلها للفهم بحسن الترتيب ، و كثرة التهذيب للألفاظ حتى تكون قريبة من المدارك و الأذهان ؛ مما جعل نهج المصنف جديدا

بوضوحه و دقته ، مخالفًا المصنفات القديمة التي سبقت الممتع و التي تكاد تلتقي في التقسيم العام دون اكرثا بالتبويب و التفرع .

هذا ، و إن مسألة التنسيق والترتيب لم تشمل فقط حروف الزيادة ؛ بل هناك ظواهر صرفية في كتاب الممتع وسمت بطابع واضح من التنسيق في هيكلها العام ، كمسألة الأبنية التي أسهب ابن عصفور في تفصيلها و أجاد في تقسيمها . و من قبيل ذلك أيضا ما نقف عليه في مسألة الإدغام التي استهلها المصنف بتحديد مفهوم الظاهرة ، ثم الإفاضة في إدغام المثلين و إدغام المتقاربين ، و ختم هذه المسألة الصرفية بباب ما أدغمته القراء على غير قياس .

و لعل مصاحبتنا لكتاب الممتع مدة طويلة و استقراءنا له أوحى لنا أن جهود ابن عصفور لم تقف عند حدود الجانب الشكلي و النهج العام في التأليف ، و إنما لمسناها أيضا في الجانب الموضوعي و في ثنايا مؤلفه ، فقد كرس ابن عصفور جهده في تذليل الموضوعات الصرفية بتهديب ألفاظها و عرضها بأسلوب سهل ميسر قريب إلى الفهم و الإدراك ؛ وكأنه أسلوب تعليمي تحرى فيه المؤلف السهولة و عزف عن التكلف في شرحه مسائل التصريف . فالقارئ حين يطرق باب القلب و الحذف و النقل من كتاب الممتع ، فإنه لا يستنفذ جهدا كبيرا لتحصيل هذه المسائل التي قد تبدو متشعبة و صعبة في المؤلفات القديمة ، فقد عمد علي بن مؤمن إلى شرحها باطراد في حروف العلة ، و إن جاء شيء من الحذف أو القلب في غير حروف العلة ، أو في حروف العلة خلاف ما يتضمنه هذا الباب حصره ابن عصفور في باب آخر مستقل و هو " باب القلب و الحذف على غير قياس " . أما إذا بحثت عن هذه الظواهر في المصنفات القديمة ، فستجدها متناثرة هنا و هناك ، و إن وقفت عليها فإنك لا تستسيغها بسهولة ؛ لأن أصحابها حرصوا على حشد الموضوعات الصرفية دون اهتمام كبير بشرحها . و قد تأتي مصطلحاتها غريبة صعبة لا ينالها القارئ بسهولة ، كما تأتي هذه الظواهر في شكل جمل موجزة تحتاج إلى تفكيك ألغازها و توضيح معانيها و تعليل أحكامها . و لذلك اهتم فريق من النحاة و العلماء في مرحلة من مراحل التأليف بشرح كتب المتقدمين و توضيح ما عسر فهمه على طلاب العلم و المعرفة . فكتاب سيبويه ، و هو من الكتب القديمة التي عاجلت مسائل صرفية ، كانت عليه عدة شروح و تعليقات

كشرح السيرافي ، و ابن الحاجب و الزمخشري و غير هؤلاء من النحاة الذين تولّوا شرحه و تيسيره . و إلى جانب كتاب سيبويه عني ابن جنّي بشرح كتاب " التصريف " لأبي عثمان المازني و سمّاه " المنصف " . و قام ابن الشجري بشرح " تصريف الملوّكي " و شرح ابن يعيش " المفصل " للزمخشري . هذا ، و قد جاءت بعض الكتب القديمة على شكل متون تمتاز بالمعاني المقدّسة و الألفاظ المختزلة ، و بعضها يشوبه في الغالب قصور العبارة و التوائها و غموضها ؛ فكان لابدّ من وضع شروح لهذه المتون . و لعلّ هذا يؤكّد لنا أنّ كتاب " الممتع " تميّز بطريقة جديدة في معالجة الموضوعات الصرفيّة ، غلب عليها طابع الوضوح و السهولة ؛ ممّا وقرّ جهد العلماء في شرح هذا الأثر الضخم ، فكان منهلا سائغا لكلّ من يرجع إليه .

و من أبرز المواضع التي يظهر فيها اجتهاد ابن عصفور و تحرّره من عبوديّة التقديس لكلّ قدم عناوين مسائل الصّرف فقد اختصر صاحب الممتع كثيرا من عناوين سيبويه و غيره من النحاة السابقين كالمازني و الفارسي و ابن الحاجب ، و بخاصّة العناوين الوصفية المطوّلة فسيبويه حين يتعرّض لتعريف علم التصريف ، يعنون ذلك بعبارة طويلة و هي على الشكل التالي " هذا باب ما بنت العرب من الأسماء و الصفات و الأفعال و هو و هو الذي يسمّيه النحويّون التصريف " ؛ بينما يعرفه ابن عصفور و بيّن مرتبته في علم العربية ضمن عنوان " ذكر شرف علم التصريف " فيعرض لأقسام علم التصريف في عنوان مختصر و هو " تقسيم التصريف " . و جاء في ثنايا كتاب سيبويه العنوان التالي " هذا باب ما تقلب الواو فيه ياء لا لياء قبلها ساكنة ، و لا لسكوها و بعدها ياء " ؛ في حين أوجزه صاحب الممتع في عنوان " المعتلّ العين " و أدرجه ضمن باب واسع و هو باب " القلب و الحذف و النقل " .

و كتاب " المنصف " لابن جنّي ، و هو شرح لكتاب التصريف ، نجد بعض العناوين الطويلة كـ " باب الياء و الواو اللتين هما فاءات " و " معنى قولهم : الأصل في قلم و باع : قوم و بيع و نحو ذلك " . فالعنوان الأوّل جاء في الممتع مختزلا على النحو التالي : " المعتلّ الفاء " . و تعرّض ابن عصفور لمسألة " قام " و " باع " تحت عنوان " المعتلّ الياء " . و ممّا يلاحظ أنّ ابن عصفور لم يخلط بين الظواهر الصرفيّة في عناوين كتابه ، كما نلاحظه في كتاب " التصريف " للمازني في باب " القلب و الإدغام في بعض الكلام دون بعض " .

وإنما حصر كل مسألة من هذه المسائل الصرفية في باب مستقل . و الأمثلة على ذلك كثيرة لا مجال لحصرها .

و إلى جانب هذا كله ، فإن لابن عصفور آراء صرفية انفرد بها لم تكن تقليدا لآراء غيره أو تكرارا لما قاله شيوخه ، و إنما هي آراء استقل بها نبعت من فكره و صدرت من عقله و من نظره الدقيق و تعمقه في مذاهب النحاة المتقدمين و آرائهم الصرفية . و من اجتهادات أبي الحسن في هذا المجال :

٢ - تعريفه علم التصريف :

لابن عصفور تعريف فريد لعلم التصريف عبر فيه عن طبيعة هذا العلم ، مخالفا جمهور الصرفيين في تعريفهم له لما قال : " هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها ، من غير تركيب . و معرفة الشيء في نفسه ، قبل أن يتركب ، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب " (١) . و قد ارتقى ابن عصفور بعلم التصريف إلى المدلول العملي بعد أن اقتصر تعريف النحاة المتقدمين على الجانب العلمي ، وهذا في حديثه عن أقسام علم التصريف بأسلوب ميسر سائغ يدركه العالم و المتعلم معا قائلًا : "والتصريف ينقسم قسمين : أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة ، لضروب من المعاني نحو : ضرب ، و ضرب ، و تضرب ، و تضارب ، و اضطرب . فالكلمة التي هي مركبة من ضاد و راء و باء ، نحو " ضرب " قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة ، لمعان مختلفة . و من هذا النحو اختلاف صيغة الاسم ، للمعاني التي تعتوره ، من التصغير و التكسير ، نحو ، " زيد " ، و " زيود " . إلا أن أكثره مبني على معرفة الزائد من الأصلي . فينبغي أن تبين حروف الزيادة ، و الأشياء التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصلاتها " (٢) .

فلعلنا نلاحظ أن أبا الحسن في هذا الجزء من تعريفه علم التصريف وضع أنه تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي ، مصدره البناء المحدث بالتصغير أو الجمع أو التثنية ، و تغيير المصدر إلى الفعل و الوصف .

أما القسم الثاني من التصريف ، فهو تغيير بنية الكلمة لغرض لفظي بزيادة حرف أو أكثر عليها ، أو بحذف أو أكثر منها ، أو بإبدال حرف أو أكثر من حرف آخر ، أو

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٣١ .

بقلب حرف علة إلى حرف علة آخر، أو بنقل حرف أصلي من مكانه في الكلمة إلى مكان آخر، أو بإدغام حرف في حرف آخر. وهذا يتجلى في قوله: "و الآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم "قول" إلى "قال"؛ ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك، ليجعلوه دليلا على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه "قول"، الذي هو الأصل لو استعمل. وهذا منحصر في: النقص كـ "عدة" ونحوه، و القلب كـ "قال" و "باع" و نحوهما. والإبدال كـ "اتعد" و "اتزن" و نحوهما، والنقل كنقل بين "شاك" و "لاث" إلى محل اللام، و كنقل حركة العين إلى الفاء في نحو "قلت" و "بعت" (١).

و مما تفرد به ابن عصفور عن جمهور الصرفيين أنه لم يقف عند حدود تعريف علم التصريف، و إنما أشاد بمزته و بين أن له شرفا كبيرا بقوله: "التصريف أشرف شطري العربية و أغمضها: فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي، إليه أيما حاجة، لأنه ميزان العربية؛ ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس و لا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، نحو قولهم كل اسم في أوله ميم زائدة مما يعمل به و ينقل فهو مكسور الأول، نحو: مطرقة و مروحة، إلا ما استثني من ذلك. فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، و لا يعلم ذلك إلا من جهة التصريف... و مما يبين شرفه أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به" (٢).

و قد اجتهد ابن عصفور في الكشف عن الأسباب التي أدت إلى تأخر علم التصريف، و عزوف العلماء عن اقتحام هذا الميدان بقوله: "و لكن هذا العلم غامض يحتاج إلى ممارسة و تدريب لأن كثيرا من العلماء لا يسبرون غوره و يعافون من غموضه حتى جلة العلماء كان لهم في هذا العلم سقطات" (٣). و إلى ذلك يشير ابن عصفور فيقول: "و الذي يدل على غموضه كثرة ما يوجد من السقطات فيه لجلة العلماء، ألا ترى ما يحكى عن أبي عبيد من أنه قال في "مندوحة" من قولك: ما لي عنه مندوحة أي متسع: إنها مشتقة من "انداح" و ذلك فاسد لأن انداح انفعل ونونه زائدة، مندوحة مفعولة

(١) المتع، ج (١)، ص ٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ج (١)، ص ٢٧ - ٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ج (٢)، ص ٢٨.

ونونه أصلية إذ لو كانت زائدة لكانت " منفعلة " و هو بناء لم يثبت في كلامهم ، فهو على هذا مشتق من الندح و هو جانب الجبل و طرفه و هي إلى السعة " (١) .

و إن عدم أكثرات العلماء بهذا العلم أو بالأحرى عدم غوصهم و سيرهم لأغواره يعد من العوامل التي أدت إلى تأخر هذا العلم عن غيره من علوم العربية . و يضيف أبو الحسن إلى هذا أسباب أخرى في قوله : " و قد كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها، من غير تركيب ، و معرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب . إلا أنه آخر ، للطفه و دقته ، فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له ، حتى لا يصل إليه الطالب ، إلا و هو قد تدرب ، و ارتاض للقياس " (٢) .

و حتى يغني تعريفه علم التصريف و يحيط بجميع جوانبه ، ميز ابن عصفور الأشياء التي يدخلها علم التصريف مما لا يدخلها في قوله : " اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء و هي : الأسماء الأعجمية [التي عجمتها شخصية] كـ " إسماعيل " و نحوه ، لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة . و الأصوات كـ " غاق " و نحوه ، لأنها حكاية ما يصوت به ، و ليس لها أصل معلوم . و الحروف ، و ما شبه بها من الأسماء المتوغلة في البناء ، نحو " من " و " ما " ، لأنها - لافتقارها - بمتزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها . فكما أن جزء الكلمة ، الذي هو حرف الهجاء ، لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمتزلة . و ما عدا ما ذكر من الأسماء و الأفعال ، يدخله التصريف " (٣) . و لم يبرح ابن عصفور هذا الباب حتى فصل الأسباب التي جعلت علم التصريف لا يدخل هاته الأشياء الأربعة .

٣ - آراؤه في الأبنية :

لابن عصفور آراء صرفية كثيرة تفرد بها عن جمهور الصرفيين ، تناولتها كتب

الصرف التي جاءت بعده لاسيما ما يتعلق بالأبنية :

● أبنية الأسماء :

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٣٠ - ٣١ .

(٣) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٣٥ - ٣٦ .

ومن ذلك أن يرى أن وزن " أربعاء هو " فعلاء " كـ " عرقباء " . و لا تجعل الهمزة زائدة ، و إن كانت في موضع ، تكثر فيها زيادتها ، لئلا يكون في ذلك إثبات بناء لم يوجد وكذلك أربعاء كـ قرفصاء " (١) . في حين يرى بعض الصرفيين أنه على وزن "أفعلاء " .

كما يرى ابن عصفور أن مد المقصور في الأبنية شاذ لا ينقاس في الضرائر و لا غيرها . فوزن " " فعيلى " لم يجئ إلا اسما في المصادر نحو " هجيري " و " قتيى " . أما "الفخبراء " و " الخصيصة " ، فهما بناءان ممدودان منه " (٢) .

و يتفرد أبو الحسن برأيه في وزن " سراوع " و هو اسم المكان . قال الشاعر :
عفا سرف من أهله ، فسراوع [فوادي قديد ، فالتلال الدوافع] (٣)
فيرى أنه " على وزن " فعاللا " و تكون الواو أصلا في بنات الأربعة ، فيكون نظير "ورنتل" ، و لا تجعل الواو زائدة لأن ذلك يؤدي إلى إثبات بناء لا نظير له . أما ظاهر "سراوع " أنه على وزن " فعاول " ، فذلك شيء لا يحفظ في أبنية كلامهم " (٤) .
و ذهب علي بن مؤمن إلى أن " " قشيب " على وزن " فعيل " مثل " طريم " و "حذيم " ، ثم شدد على حد " جعفر " . و هذا أولى من إثبات " فعيل " و هو بناء غير موجود . و كذلك " قسين " و " عظيم " " (٥) . و قد يشدد الآخر في الوصل و بابه الشعر نحو قوله :

محض النجار طيب العنصر (٦)

و يرى أن " " زونك " على وزن " فعلل " كـ " عدبس " ، و الواو أصل في بنات الأربعة ، مثلها في " ورتل " . و هذا أولى من إثبات بناء لم يستقر في كلامهم .
و"هو فعئل" (٧) ؛ بينما يرى ابن جني " أن زونك على وزن "فوعل" " (٨) .

(١) المتع ، ج (١) ، ص ١٣١ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ١٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ١٢٨ / الخصائص ، ج (٣) ، ص ٢١٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ١١٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ١١٩ .

(٦) الخصائص ، ج (٣) ، ص ٣١١ .

(٧) المتع ، ج (١) ، ص ١٢١ .

(٨) الخصائص ، ج (٣) ، ص ٢١٧ .

و يذكر في وزن الثلاثي المجرد أن " إطل " لا حجة فيه ، لأن المشهور فيه " إطل " بسكون الطاء . فإطل يمكن أن يكون مما أتبع الطاء فيه الهمزة للضرورة ، لأنه لا يحفظ إلا في الشعر ، نحو قوله :

له إطلا ظي و ساقا نعامه ^(١)

و يخرج ابن عصفور من وزن الرباعي المجرد " فعلل " الأوزان التالية : " جحذب " و " برقع " و " جؤذر " ، فلا حجة فيها لأنه يقال " جحذب " و " برقع " و " جؤذر " بالضم ، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفا وإنما يكون ثبت " فعلل " بأن يوجد لا يجوز معه " فعلل " بالضم . فإن لم يوجد الفتح ، إلا مع الضم ، فدليل على أنه ليس ببناء أصلي . وأيضا فإن " جؤذرا " أعجمي لا حجة فيه ^(٢) .

أما " شفتري " اسم رجل فـ " فعللى " كـ " قبعثرى " و ليست النون زائدة ، و إن كانت في محل زيادتها ، لأن جعلها زائدة يؤدي إلى إثبات بناء لم يوجد ، لأنه يكون وزنها إذ ذاك " فعنللى " و هو بناء لم يثبت في كلامهم . فيرى ابن عصفور أن وزنه -دون الجزم في ذلك - " فعنللى ، و إن كان بناء لم يستقر في غير هذا الموضع ، لأنك إن جعلت النون أصلية أخرجتها عما استقر فيها . ألا ترى أن النون إذا كانت ساكنة ثالثة ، و بعدها حرفان [لم تك مدغمة] لم تلف إلا زائدة ، فيما عرف اشتقاقه أو تصريفه ، فلذلك كان القولان سائغان عندي ^(٣) .

• أبينة الأفعال :

و إذا كان ابن عصفور قد اجتهد في تقديم آراء حول أبينة الأسماء ، فإنه تفرد أيضا ببعضها في أبينة الأفعال و من ذلك أنه جوز بالقياس " وزن " افعل " من الأفعال التالية : " ارقد في العدو " ، و " ارعوى " و " اقتوى " و هو أيضا لا يتعدى كما يتعدى أصله " افعال " ^(٤) .

(١) المتع ، ج (١) ، ص ٦٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ٦٧ - ٦٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ج (١) ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

و يذكر ابن عصفور في كتابه أن وزن " انفعال " لا يكون متعديا أبدا ، وإنما يجيء في كلام العرب للمطاوعة ، و أن أصله من الثلاثي ثم تلحقه الزيادتان من أوله نحو "قطعته فانقطع " و " سرحته فانسرح " و لا يكاد يكون " فعل " منه إلا متعديا ، حتى تمكن المطاوعة و الانفعال . ألا ترى أن " قطعته " و " كسرتة " متعديان . قال أبو علي الفارسي : " و قد جاء " فعل " منه غير متعد ، قال الشاعر :

و كم منزل . لو لاي : طحت كما ترى هوى بأجرامه من قلة النيق منه—وي
و إنما هو مطاوع " هوى " إذا سقط ، و هو غير متعد كما ترى . و جاء في هذه القصيدة " منغوي " . قال أبو علي : إنما بني من " غوى " و " هوى " منفعلا ، لضرورة الشعر^(١) .
إلا أن ابن عصفور انفرد برأيه و جوز أن " يكون " منغو " و " منهو " مطاوعين لـ " أغويته " و " أهويته " ، فيكون مثل " أدخلته فاندخل " و " أطلقته فانطلق " و لا يكونان على هذا شاذين^(٢) .

و في باب السين من حروف الزيادة جوز ابن عصفور أن يكون " استخذ " في الأصل " استخذ " على وزن " استفعل " من " تخذ " ، فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل ، استثقالا للمثلين ، كما حذفوا التاء الأولى من " اتقى " ، كراهية لاجتماع المثليين أيضا فقالوا " تقى يتقي " . قال الشاعر :

تقوه ، أيها الفتيان ، إنني رأيت الله قد غلب الجدودا^(٣)
يريد اتقوه . فعلى هذا تكون السين زائدة و يعلل لذلك بقوله : " لأنه قد ثبت عندي حذف إحدى التاءين لاجتماع المثليين في " تقى " ، و باطراد إذا كانت المحذوفة زائدة في " تذكر " و " تفكر " تريد " تتذكر " و " تتفكر " . و لم يثبت إبدال السين من التاء ، بل ثبت عكسه . و البدل في مثل هذا ليس بقياس ، فيقال به حيث لم يسمع^(٤) . و يتشبت ابن عصفور بهذا الرأي لأن فيه الحمل على ما سمع مثله .

(١) المنصف ، ج (١) ، ص ٧٢ / الخصائص ، ج (٢) ، ص ٢٥٩ / الكتاب ، ج (١) ، ص ٣٨٨ .

(٢) المتع ، ج (١) ، ص ١٩٢ .

(٣) المنصف ، ج (١) ، ص ٢٩٠ / سر صناعة الإعراب ، ج (١) ، ص ٢١ .

(٤) المتع ، ج (١) ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

في حين هناك من جوز " أن يكون في الأصل " اتخذ " على وزن " افتعل " من قوله تعالى : " لتخذت عليه أجرا " ؛ ثم أبدلوا السين من التاء الأولى التي هي فاء [الكلمة] ، كما أبدلوا التاء من السين في " ست " ، لأن أصلها " سدس " بدليل قولهم " أسداس " . فلما أبدلوا التاء من السين فقالوا " سدت " أدغموا الدال في التاء ؛ و إنما جاز ذلك ، لأن السين و التاء مهموستان ، فجاز إبدال كل واحد منهما من الأخرى بسبب ذلك ^(١) .

و على غرار هذه الآراء الاجتهادية ، فإن لابن عصفور أحكام و مذاهب انفرادية في مسائل صرفية متعددة نثرها في كتابه " الممتع " ، مما يدل على أنه أثار في الدراسات الصرفية وساهم في إحصائها و تطورها بما أفرزه من جهود لا يستخف بها في هذا الحقل .

^(١) الممتع ، ج (١) ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

الخاتمة

الغائمة

و بعد ، قد استطاع ابن عصفور بفضل جهوده في علم التصريف أن يدرج ضمن الأعلام المجتهدين الذين لم يكن جهدهم مقصورا على الجمع وحده ، بل نظروا في نصوص هذه اللغة و ما قاله النحاة المتقدمون ، و كان له من هذا النظر محاولات عديدة و آراء جديدة . و عليه كان جديرا بنا أن نكشف الغطاء عن تلك الجهود بهذه الدراسة المتواضعة التي اقتضت منا أن نتبع جوانب من حياته ، فنستنبط العوامل المؤثرة في ثقافته ، و نكشف عن منزلته الرفيعة التي أهلته لأن يكون نسيج وحده في فن التصريف ببلاد الأندلس إبان الفترة الواقعة بين القرنين السادس و السابع الهجريين . و يعد اتصال ابن عصفور بعلماء التصريف نقطة هامة في حياته ، توجهت بجهود و آراء صرفية استقل بها عن جمهور الصرفيين و تجلت بوضوح في كتابه " الممتع في التصريف " الذي كان مركزا للدراسة و البحث . و قد توصلنا في دراستنا هذه إلى النتائج الآتية :

- ١- ابن عصفور شخصية فذة تألفت في بلاد الأندلس و حملت لواء العربية في زمانها ، بفضل ما أوتيت من استعدادات فطرية و ذاكرة قوية غذتها عوامل خارجية كالتنقلات و البيئة و ثقافة العصر .
- ٢- ترك ابن عصفور رصيذا ثريا في علم التصريف و النحو العربي ، يشهد له بسعة علمه و فضله على اللغة العربية .
- ٣- اكتسب مؤلفات ابن عصفور أهمية قصوى جعلتها تحاكي أمهات الكتب ، لثراء موضوعاتها و قيمة محتوياتها العالية .
- ٤- يعد كتابه " الممتع في التصريف " خلاصه آرائه و مذاهبه الصرفية ، و هو من " أمثل كتب الصرف المطولة " ^(١) .
- ٥- أثر ابن عصفور في الدراسات الصرفية تأثيرا واضحا بما قدمه من جهود في حقلها .

^(١) مفتاح السعادة ، ج (١) ، ص ٢١٨ .

- ٦- جدد ابن عصفور في منهج التأليف ، متحررا من عبودية التقديس لكل قديم .
- ٧- ابن عصفور أول من بسط المسائل الصرفية و ذلكها بحسن الترتيب ، و دقة التنسيق ، و كثرة التهذيب لألفاظها بعد أن كانت متداخلة مضطربة في المصنفات القديمة .
- ٨- توخى ابن عصفور السهولة و الوضوح في كل ما ذهب إليه من آراء واتجاهات ونأى عن التكلف و التعقيد الذي غلب على آثار أسلافه القدامى .
- ٩- كانت لابن عصفور الجرأة في المزج بين مذاهب النحاة ، بصريين و كوفيين وبغداديين و كان يرجح و يتخير أو يتخذ لنفسه موقفا خاصا حسب ما يميله عليه اجتهاده و وفق ما يهديه إليه تفكيره الحر . و في الممتع ما يوضح هذا الاتجاه كل التوضيح و إن كانت المسحة البصرية هي الغالبة عليه .
- ١٠- حقق ابن عصفور لونا من المرونة في استخدام الشواهد لتوضيح المسائل الصرفية و تيسيرها و الإحاطة بشواهدها و مصادرها ، فهو يستمد شواهده من القرآن الكريم ، و من أشعار العرب و كلامهم الموثوق في روايته . كما أن مزجه لمذاهب السابقين جعله لا يقف عند شواهد سيويه و البصريين ، بل اعتمد أيضا على كثير من شواهد الكوفيين و البغداديين .
- ١١- اتسم مذهب ابن عصفور بالدقة في صوغ الأحكام و عرض المذاهب و الآراء . و الممتع نموذج رائع للدقة و الإيجاز .
- ١٢- شغف ابن عصفور بالمنطق الجدلي في مناقشة المسائل الخلافية و اختيار المذاهب و الأقوال .
- ١٣- اجتهد ابن عصفور في دفع بعض التوجيهات و الاستدلالات و دعم آرائه بالاعتماد على ما أجمع عليه جمهور المدرستين البصرة و الكوفة .
- ١٤- تحرى ابن عصفور كلام العرب الخالص الذين يوثق في فصاحتهم في ترجيح أقواله ، و دفع ما رواه النحاة من كلام لا يستند إلى رواية موثوقة .
- ١٥- ابن عصفور نحوي مجتهد تشبث بالسماع و حرص حرصا شديدا على الاعتماد عليه ، لكنه لا يقف عنده جامدا إذا رأى ما يسوغ القياس . و من أقيسته التي توسع فيها قياس فرع الفرع على مثله كما هو الشأن في مسألة " تاء " القسم في " تا الله " . كما أنه

لا يقيس على الشواذ كما فعل بعض العلماء . ومن أقيسته أنه يميل أو يقيس على المذهب الذي يعتمد على اللزوم و يتجنب المذهب الذي يركز على الكثرة .

١٦- قدّم ابن عصفور تعريفا جامعاً و شاملاً لعلم التصريف .

١٧- قدّم ابن عصفور آراء جديدة في مسائل صرفية عديدة كأبنية الأسماء و الأفعلى

و مسائل الإدغام و الإبدال ساهمت كلّها في إحصاب الصّرف العربي .

١٨- من تعرّضنا لجهود ابن عصفور الصرفية تبين لنا أن بوادر علم التصريف

كانت في منتصف القرن الأوّل . كما كشف لنا البحث عن خطأ النظرية التوقيفية في قضية نشأة علم التصريف و فساد القول بأنّ معادا الهراء هو مؤسس التصريف .

و بعد هذا كلّه ، لا نزعم لنفسنا أنّ البحث قد استوفى حقه من الاستقصاء ، بل

يبقى المجال مفتوحاً لمن يريد البحث في المنهج و المحتوى . فما زال ابن عصفور يلهم الكثير

من الباحثين لإخراج دراسات حول مؤلفاته ، و مازال الممتع و محتواه إلى يومنا هذا المرجع

لكثير من مثقفينا . و لعلنا لا نغالي إذا قلنا إنّ شخصية ابن عصفور و آثاره القيمة مازالت

تتطلب دراسات مختلفة في المنهج و المحتوى ، و ربّما أغفل البحث عن جهود أخرى لابن

عصفور في علم التصريف ، فعسى الباحث أن يلقي الضوء عليها مستقبلاً و يضيف لبنة

أخرى في مثل هذه الدراسات حول هذه الشخصية و أعمالها الجليلة .

فهرس

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع

أولاً - المصادر :

- القرآن الكريم .
- الأصفهاني ، أبو الفرج : " الأغاني " ، بيروت ، دار الثقافة ، ط ١ ، ١٩٧٤ ، ج (١٤) .
- الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن : " نزهة الألباء في طبقات الأدباء " ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار فضاء مصر ، ١٩٦٧ ، د.ط .
- " الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين " ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ط ٤ ، ١٩٦١ .
- البغدادي ، عبد القادر بن عمر : " خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب " ، القاهرة دار الكاتب العربي للطباعة و النشر ، ١٩٦٧ ، د.ط ، ج (٢) .
- " هدية العارفين " ، إستانبول ، ١٩٥١ - ١٩٥٥ ، د.ط .
- البيهقي ، إبراهيم بن محمد : " المحاسن و المساوي " ، بيروت ، دار صادر ، ١٩٦٠ ، د.ط ، ج (٢) .
- التهانوي ، محمد عليّ الفاروقي : " كشاف اصطلاحات الفنون " ، تحقيق لطفي عبد البديع ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ ، د.ط ، ج (٤) .
- ابن تغري بردي ، أبو المحاسن جمال الدين يوسف : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة " ، القاهرة ، ١٩٢٩-١٩٥٨ ، د.ط ، ج (٦) .
- الجاحظ ، عمرو بن بحر : " البيان و التبيين " ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مؤسسة الخانجي ، ط ٣ ، ١٩٦٨ ، ج (١) و (٢) .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان : " الخصائص " ، تحقيق محمد عليّ النجار ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٥٥ ، د.ط ، ج (١) و ج (٣) .

- ابن جني : " المنصف " ، تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين ، القاهرة ، ط . مصطفى الحلبي ، ط ١ ، ١٩٥٤ - ١٩٦٠ ، ج (١) ، و ج (٢) ، و ج (٣) .
- " سر صناعة الإعراب " ، تحقيق مصطفى السقا و آخرين ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٥٥ ، د . ط ، ج (١) .
- حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله : " كشف الظنون من أسامي الكتب " ، إستانبول ، مطبعة المعارف ، د . ط ، ١٩٤١ .
- الحموي ، ياقوت بن عبد الله : " معجم الأدياء " ، القاهرة ، ط . أحمد فريد الرفاعي ، ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، د . ط ، ج (١٣) ، و ج (١٤) ، و ج (١٨) .
- ابن خلكان ، أحمد بن علي : " وفيات الأعيان " ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، د . ط ، ج (٣) ، و ج (٤) .
- الرضي ، الإستراباذي ، نجم الدين محمد بن الحسن : " شرح الشافية " ، تحقيق محمد نور الحسن و آخرين ، القاهرة ، مطبعة حجازي ، ١٣٥٦هـ — ، د . ط ، ج (١) ، و ج (٣) .
- الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن : " طبقات النحويين و اللغويين " ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٣ ، د . ط .
- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق : " مجالس العلماء " ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت ، وزارة الإرشاد و الأنباء ، ١٩٦٢ ، ط ١ .
- زادة ، طاش كبرى أحمد بن مصطفى : " مفتاح السعادة " ، تحقيق كامل بكري و عبد الوهاب أبو النور ، القاهرة ، دار الكتب الحديثة ، د . ط ، ج (١) .
- سيويه ، أبو بشر عمرو بن قنير : " الكتاب " ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٨ ، د . ط ، ج (١) ، و ج (٢) ، ج (٤) .
- ابن سلام ، أبو عبد الله محمد الجمحي : " طبقات فحول الشعراء " ، تحقيق محمود محمد شاكر ، القاهرة ، مطبعة المدني ، ١٩٧٤ ، د . ط ، السفر الأول .

- السيوطي ، جلال الدين : " المزهر في علوم اللّغة " ، تحقيق محمّد أحمد جاد المولى ،
و عليّ محمّد الجاوي ، و محمّد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت (لبنان) ، دار الجيل ،
د.ت ، د.ط ، ج (١) ، و ج (٢) .
- السيوطي : " بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النحاة " ، بيروت (لبنان) ، دار
المعرفة ، د.ت ، د.ط .
- " الأشباه و النظائر " ، طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة ، مكتبة
الكتيّات الأزهرية ، ١٩٧٥ ، د.ط ، ج (١) ، و ج (٣) .
- " الاقتراح في علم أصول النحو " ، تحقيق محمّد قاسم ، القاهرة ،
مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٩٧٦ .
- أبو الطيّب اللّغوي ، عبد الواحد بن عليّ : " مراتب النحويين " تحقيق محمّد أبو
الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، د.ط .
- العسقلاني ، ابن حجر : " الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة " ، تحقيق محمّد
سيّد جاد الحقّ ، القاهرة ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، د.ط .
- العسكري ، أبو أحمد الحسن عبد الله بن سعيد : " المصون " ، تحقيق عبد
السلام هارون ، الكويت ، ١٩٦٠ ، د.ط .
- ابن عصفور ، أبو الحسن عليّ بن مؤمن ، " الممتع في التصريف " ، تحقيق د. فخر
الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧٨ ، د.ط ، ج (١) ، و ج (٢) .
- " المقرّب " ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري و عبد الله الجبّوري ،
بغداد ، مطبعة العاني ، ط ١ ، ١٩٧٢ ، ج (٢) .
- " ضرائر الشعر " ، تحقيق السيّد إبراهيم محمّد ، دار الأندلس ، ط ١ ،
١٩٧٢ .
- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله : " شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك " ، تحقيق
د. هادي حمّودي ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، ١٩٩١ ، ج (٢) .
- ابن العماد الحنبلي ، عبد الحيّ بن أحمد : " شذرات الذهب في أخبار أهل من
ذهب " ، دار المسيرة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٣ ، ج (٥) .

- الغبريني ، أبو العباس : " عنوان الدراية " ، بيروت ، منشورات لجنة التأليف والترجمة ، ط ١ ، ١٩٦٩ .
- ابن فارس ، أحمد بن الحسين : " الصحاحي " ، تحقيق مصطفى الشويبي ، بيروت ، مؤسسة بدران ، ١٩٦٣ ، د.ط .
- الفيروز آبادي : " البلغة في تاريخ أئمة اللغة " ، تحقيق محمد المصري ، نشر وزارة الثقافة ، د.ط ، ١٩٧٢ .
- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم : " عيون الأخبار " ، دار الكتب المصرية ، ١٩٢٥ - ١٩٣٠ ، د.ط ، ج (٢) .
- القفطي ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (الوزير) : " إنباه الرواة على أنباء النحاة " ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط. دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ - ١٩٥٥ ، د.ط ، ج (١) ، و ج (٢) .
- الكتبي ، محمد بن شاكر أحمد : " فوات الوفيات " القاهرة ، (مصر) ، مكتبة النهضة أغسطس ، مطبعة السعادة ، ١٩٥١ ، د.ط ، ج (٢) .
- ابن مالك ، محمد بن عبد الله : " شرح التسهيل " ، تحقيق عبد الرحمن السيد ، مكتبة الأنجلومصرية ، ط ١ ، ١٩٧٤ ، ج (١) .
- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد : " الكامل في اللغة و الأدب " ، تحقيق زكي مبارك أحمد شاكر ، القاهرة ، ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، د.ط .
- " المقتضب " ، تحقيق عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، د.ط ، ج (١) .
- المتنبي ، أبو الطيب أحمد بن الحسين : " ديوان المتنبي " ، نشره عبد الرحمن البرقوقي ، بيروت ، (لبنان) ، دار الكتاب العربي ، د.ت ، د.ط ، ج (١) .
- المقرئ ، " نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب " ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، د.ط ، ج (٢) ، و (٣) ، و ج (٤) ، و ج (٦) .
- ابن النديم ، أبو يعقوب محمد بن إسحاق : " الفهرست " ، تحقيق مصطفى الشويبي ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ١٩٨٥ ، د.ط .

- النويري ، عبد الوهّاب ، " نهاية الأرب في فنون الأدب " ، القاهرة ، مطابع
كوستاتسوماس و شركاه ، د.ط ، د.ت ، ج (١) .
- ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين : " أوضح المسالك إلى ألفية ابن
مالك " ، تحقيق حنا الفاخوري ، بيروت ، (لبنان) ، دار الجليل ، د.ط ، د.ت ، ج
(٣) ، و ج (٤) .
- ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن عليّ : " شرح الملوكي في التصريف " ، تحقيق
فخر الدين قباوة ، حلب ، المكتبة العربيّة ، ط ١ ، ١٩٧٣ .

ثانيا - المراجع :

- أمين ، أحمد : " ضحى الإسلام " ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط ١٠ ، د.ت ،
ج (٢)
- بروكلمان ، كارل : " تاريخ الأدب العربي " ترجمة عبد الحليم النجار ، القاهرة ،
١٩٥٢ - ١٩٦٢ ، د.ط ، ج (٢) ، و ج (٥) .
- الحديثي ، خديجة : " أبو حيان النحوي " ، بغداد ، مكتبة النهضة ، مطابع
التضامن ، ط ١ ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ .
- الحملاوي ، الشيخ أحمد : " شذا العرف في فنّ الصرف " ، مطبعة مصطفى
الثاني ، ط ١٦ ، ١٩٦٥ .
- الراجحي ، عبده : " دروس في كتب النحو " ، بيروت ، دار النهضة العربيّة
للطباعة و النشر ، ص.ب ٧٤٩ ، ١٩٧٥ ، د.ط .
- الزركلي ، خير الدين : " الأعلام " (قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من
العرب و المستعربين و المستشرقين) ، د.ط ، د.ت ، ج (٥) ، و ج (٨) .
- أبو السعود ، صابر بكر : " النحو العربي " (دراسة نصيّة) ، رقم الإيداع بـدار
الكتب ٣٦٧١ / ٨٨ ، القاهرة الحديثة للطباعة ٩٣٤٣١٠ ، د.ط ، د.ت .
- ضيف ، شوقي : " المدارس النحويّة " ، مصر ، دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٧٢ .

- عبد الحميد محمد محي الدين : " دروس التصريف " ، بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٩٩٠ ، د.ط .
- قباوة ، فخر الدين : " تصريف الأسماء و الأفعال " ، حلب المسلمية ، المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية ، ط ٢ ، ١٩٨١ .
- " ابن عصفور و التصريف " ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧١ ، د.ط .
- مكرم ، سالم عبد العال : " الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي " الكويت ، مؤسسة الوحدة ، ١٩٧٧ ، د.ط .

فہرس

الموضوعات

الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ-هـ
تمهيد	١-٢
الفصل الأول : حياة ابن عصفور و آثاره	٢٨-٣
(١) حياة ابن عصفور	٣
أ- نشأته وثقافته	٣
ب- رحلاته	٥
ج- أشهر شيوخه	٦
د- تلاميذه	٨
هـ- وفاته	١١
(٢) آثار ابن عصفور و مكانته	١٤
أ- آثاره	١٤
ب- مكانته	٢٠
الفصل الثاني : ابن عصفور و المدارس الصرفية	٥٩-٢٩
(١) موقف ابن عصفور من علماء البصرة	٣٠
(٢) موقف ابن عصفور من علماء الكوفة	٤٣
(٣) موقف ابن عصفور من علماء بغداد	٤٧
الفصل الثالث : جهود ابن عصفور في التصريف	١٣٩-٥٢
(١) علم التصريف	٥٢
أ- تعريفه عند النحاة المتقدمين	٥٤
ب- تعريفه عند النحاة المتأخرين	٥٩

٦١	(٢) نشأة علم التصريف
٦١	أ - نشأته
٦٩	ب - تطوره
٨١	(٣) جهود ابن عصفور في التصريف
٨٢	أ- التعريف بالمتع
٨٥	ب- منهاجه
٨٨	١/ المنطق الجدلي
٩٣	٢/ السماع
٩٤	٣/ القياس
٩٨	٤/ الإجماع
١٠١	ج- خصائصه
١٠٢	١/ دقة الترتيب
١٠٣	٢/ المزج و الاختيار
١٠٤	٣/ السهولة و الوضوح
١٠٥	د- مواده
١٠٧	هـ- نسجه
١٠٧	١/ نسخة فيض الله
١٠٨	٢/ نسخة مراد ملا
١٠٩	٣/ نسخة أبي حيان
١١١	و- تحقيقه
١١٢	ز- قيمته العلمية
١١٤	(٤) آراء ابن عصفور في علم التصريف

١١٤	أ- ما اتفق فيه مع جمهور الصرفيين
١٢٠	ب- ما اختلف فيه مع جمهور الصرفيين
١٢٦	ج- ما تفرد به عن جمهور الصرفيين
١٤٠	الخاتمة
١٤٣	فهرس المصادر و المراجع
١٤٩	فهرس الموضوعات